



جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

أطروحة بعنوان
التاريخ الاقتصادي للدولة الفاطمية
في المدة 297 - 567 هـ / 909 - 1171 م
**Economic History of Fatimid State
296 - 567 AH / 909 -1171 AD**

إعداد
حمزة شاكر عقلة إبراهيم

إشراف
الدكتور عماد رفیق بركات

حقل التخصص: الاقتصاد والمصارف الإسلامية

2017م

التاريخ الاقتصادي للدولة الفاطمية

للمدة (297-567هـ/909-1171م)

إعداد

حمزة شاكر عقلة إبراهيم

بكالوريوس اقتصاد ومصارف إسلامية جامعة اليرموك 2005م.

ماجستير اقتصاد ومصارف إسلامية جامعة اليرموك 2008م

قُدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، اربد - الأردن

أعضاء لجنة المناقشة

د. عماد رفيق بركات..... مشرفاً رئيساً

استاذ مشارك قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

أ.د. رياض المومني..... عضواً

أستاذ قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك

أ.د. عيسى العزام..... عضواً

أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.

د. زكريا شطناوي..... عضواً

أستاذ مشارك قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

د. عامر العتوم..... عضواً

أستاذ مشارك قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

تاريخ مناقشة الأطروحة

2017/8/8

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء
الذي علمني النجاح والصبر
وإلى أمي منبع الحنان والمحبة
وإلى إخواني جميعاً إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني
ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي
أهدي لهم جميعاً هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لفضيلة أستاذي الدكتور عماد رفيق بركات لتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة، وعلى ما قدمه لي من مساعدة وعون، فجزاه الله عنِّي خير الجزاء، كما وأخص بالشكر والتقدير أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشه الاطروحة ، وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الأطروحة بالنصح والإرشاد.

والله ولي التوفيق

الباحث

قائمة الاختصارات

ت: توفي

ج: جزء

ط: طبعه

هـ: هجري

م: ميلادي

د.ن: دون ناشر

د.ط: دون طبعه

ص: صفحه

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	و
الملخص	ي
المقدمة	1
أهداف الدراسة	2
أهمية الدراسة	2
مشكلة الدراسة	3
الدراسات السابقة	4
منهجية الدراسة	9
الفصل الأول: نشأة الدولة الفاطمية والتركيب الاجتماعي ونظام الملكية في العصر الفاطمي	10
المبحث الأول: نشأة الدولة الفاطمية	10
المبحث الثاني: التركيب الاجتماعي في العصر الفاطمي	15
المطلب الأول: فئة الخلفاء وكبار رجال الدولة	15
المطلب الثاني: فئة الجند	17
المطلب الثالث: فئة التجار	20
المطلب الرابع: فئة العامة	22
المطلب الخامس: فئة العبيد	22
المطلب السادس: فئة أهل الذمة	23
المبحث الثالث: نظام الملكية في العصر الفاطمي	24
المطلب الأول: الملكية الخاصة	24
المطلب الثاني: نظام الإقطاع	26
المطلب الثالث: الأحباس	32

35	الفصل الثاني: النشاط الاقتصادي في العصر الفاطمي
36	المبحث الأول: الأسواق في العصر الفاطمي
36	المطلب الأول: أسواق القاهرة والفسطاط
41	المطلب الثاني: أسواق دمشق
43	المطلب الثالث: أسواق المغرب الإسلامي
46	المطلب الرابع: أسواق الإسكندرية
47	المطلب الخامس: أسواق مدينة تنيس
47	المطلب السادس: أسواق مدينة قوص
48	المطلب السابع: الأسواق الأسبوعية
51	المبحث الثاني: نظام الحسبة في العصر الفاطمي
51	المطلب الأول: أعوان المحتسب وسلطاته التنفيذية
54	المطلب الثاني: وظائف وإختصاصات المحتسب
63	المبحث الثالث: الأسعار والمكاييل والأوزان في العصر الفاطمي
63	المطلب الثالث: حالات تقلبات الأسعار في العصر الفاطمي
67	المطلب الرابع: المكاييل والأوزان المستخدمة في العصر الفاطمي
76	المبحث الرابع: التجارة في العصر الفاطمي
76	المطلب الأول: عوامل إزدهار النشاط التجاري في العصر الفاطمي
92	المطلب الثالث: الطرق التجارية في العصر الفاطمي
101	المطلب الرابع: التجارة الخارجية للدولة الفاطمية
107	المبحث الخامس: النشاط الصناعي في العصر الفاطمي
107	المطلب الأول: عوامل تقدم النشاط الصناعي في العصر الفاطمي
112	المطلب الثاني: الصناعات والحرف الرئيسية في العصر الفاطمي
133	المبحث السادس: النشاط الزراعي والثروة الحيوانية في العصر الفاطمي
134	المطلب الأول: نظام وطرق استغلال الأراضي الزراعية
135	لمطلب الثاني: ري وطرق الري في العصر الفاطمي
142	المطلب الثالث: المحاصيل الزراعية في العصر الفاطمي
151	المطلب الرابع: الثروة الحيوانية في العصر الفاطمي

157	الفصل الثالث: النظام المالي في العصر الفاطمي
157	المبحث الأول: بيت المال في العصر الفاطمي
161	المبحث الثاني: دواوين بيت المال في العصر الفاطمي
165	المبحث الثالث: إيرادات بيت المال في العصر الفاطمي
166	المطلب الأول: الإيرادات غير الشرعية
179	المطلب الثاني: الموارد الشرعية
185	المبحث الرابع: نفقات الدولة الفاطمية
185	المطلب الأول: مرتبات العاملين في الدولة الفاطمية
187	المطلب الثاني: النفقات العسكرية
191	المطلب الثالث: الهبات والأعطيات
192	المطلب الرابع: نفقات الخزائن والمواسم والأعياد
193	المطلب الخامس: نفقات الخدمات والمرافق العامة
194	المطلب السادس: مصروفات القصر الفاطمي
197	الفصل الرابع: النقود في العصر الفاطمي
197	المبحث الأول: دار السكة في العصر الفاطمي وإدارتها
203	المبحث الثاني: تطور النقود والقاعدة النقدية في العصر الفاطمي
203	المطلب الأول: نقود مرحلة التأسيس
207	المطلب الثاني: نقود المرحلة الثانية
216	المطلب الثالث: نقود المرحلة الثالثة
218	المبحث الثالث: السياسة النقدية للدولة الفاطمية
224	الفصل الخامس: الأزمات الاقتصادية في العصر الفاطمي
224	المبحث الأول: أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية في العصر الفاطمي
224	المطلب الأول: تقلب فيضان النيل
228	المطلب الثاني: : تردي أوضاع القطاع الزراعي
229	المطلب الثالث: إجراءات الدولة النقدية
229	المطلب الرابع: السياسات الاقتصادية للدولة
230	المطلب الخامس: الإنفاق الترفي

232.....	المطلب السادس: الأحداث السياسية.
233	المبحث الثاني: إجراءات الدولة الفاطمية لعلاج الأزمات الاقتصادية.
233	المطلب الأول: مواجهة الإحتكار.
235.....	المطلب الثاني: التسعير.
236	المطلب الثالث: قيام الدولة بدخول السوق <u>مشتريتا</u> أو بائعة للسلع الضرورية.
237	المطلب الخامس: المطلب الرابع: الإجراءات النقدية للدولة.
239	النتائج.
240	التوصيات.
241	المراجع والمصادر.
258	الملخص باللغة الإنجليزية.

المخلص

تناولت هذه الدراسة الأحداث التاريخية ذات البعد الاقتصادي للدولة الفاطمية للمدة ما بين (297هـ - 567هـ / 909م-1171م). وهدفت الدراسة الى توضيح ظروف نشأة العصر الفاطمي والمراحل التي مرّت بها، والموقع الجغرافي وأثر ذلك على الجانب الاقتصادي، كما هدفت الى توضيح التركيب الاجتماعي ونظم الملكية السائدة في العصر الفاطمي، وبيان أبرز ملامح الأنشطة الاقتصادية والنظامين المالي والنقدي بالإضافة إلى توضيح أسباب الأزمات الاقتصادية التي تعرّضت لها العصر الفاطمي. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي التاريخي ، وقد خلّصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات منها تميز العصر الفاطمي بمجموعة من عوامل القوة تمثلت في الموقع الاستراتيجي، والتنوع المناخي والسكاني، كان لكلٍ تأثيره في النشاط الاقتصادي. وتتنوع إيرادات بيت المال ونفقاته، وبالنسبة للنظام النقدي فقد تنوعت النقود المستخدمة من نحاسية وفضية وذهبية .

الكلمات المفتاحية: الدولة الفاطمية، التجارة ، النقود ،الصناعة .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين، محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، أما بعد؛ فإن دراسة التاريخ تعدّ واحدة من المعالم الثقافية التي تربط حاضر الإنسانية بماضيها، وتقدم للأجيال اللاحقة تجارب السابقين وإنجازاتهم في بناء أوطانهم، وبيان مدى حرصهم على العمل والإنتاج في مختلف ميادين الحياة.

ولذلك، فإن دراسة التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية موضوع لا غنى عنه لتوضيح النشاطات الاقتصادية للدولة، ومعرفة الضرائب ونظمها، ووسائل الإنتاج المختلفة في الزراعة والصناعة والتجارة؛ لأن الفكر الاقتصادي الإسلامي قابل للتطبيق المعاصر في أي زمان وفي أي مكان لارتباطه بعقيدة الإسلام الثابتة، والتي ينبغي أن تنعكس على مختلف النشاطات الاقتصادية، وقد شمل حكم الفاطميين المغرب ومصر وبلاد الشام، وبلاد الحجاز، واليمن. وقد ضمت هذه البلاد عناصر سكانية شتى من حيث الانتماء الديني والعرقي، وكانت الغالبية العظمى من السكان من المسلمين السنة. كما ضمت هذه البلاد طوائف أخرى من المسيحيين واليهود. وتسعى هذه الأطروحة إلى دراسة الحياة الاقتصادية من حيث بيان الأنشطة الاقتصادية الرئيسية كالزراعة والصناعة والتجارة، وأشكال الملكية، والحسبة والنظم النقدية والمالية. وفي إطار هذا السياق جاءت هذه الدراسة لسد فجوة مهمة من تاريخ الاقتصاد الإسلامي.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من 1- أهمية دراسة التاريخ الاقتصادي للدول الإسلامية المتعاقبة، بهدف الوقوف على حقيقة الأحداث ذات الأبعاد الاقتصادية، بهدف الوصول على النتائج والعبر منها،

2- كما تتبع أهمية الدراسة من أهمية العصر الفاطمي، والتي حكمت منطقة واسعة من أهم مناطق العالم.

3- كما تتبع أهمية الدراسة في بيان المكانة الاقتصادية للدولة الفاطمية ودورها في الاقتصاد العالمي.

4- وكما أنها تقدم للمكتبة العربية والإسلامية أطروحة متكاملة حول توصيف التاريخ الاقتصادي للدولة الفاطمية، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية للدولة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- 1- بيان ظروف نشأة العصر الفاطمي ونطاقها الجغرافي والحياة الاجتماعية والسياسية فيها.
- 2- بيان ملامح نظام السوق والأنشطة الاقتصادية في العصر الفاطمي.
- 3- بيان طبيعة النقود في العصر الفاطمي.
- 4- بيان طبيعة النظام المالي في العصر الفاطمي.
- 5- دراسة الأزمات الاقتصادية التي واجهت العصر الفاطمي وسبل علاجها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما ملامح التاريخ الاقتصادي للدولة

الفاطمية منذ نشأها وحتى نهايتها؟

ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات التالية:

1. ما ملامح التركيب الاجتماعي ونظام الملكية في العصر الفاطمي؟
2. ما طبيعة السوق والنشاط الاقتصادي في العصر الفاطمي؟
3. ما ملامح النظام المالي ومكوناته في العصر الفاطمي؟
4. ما ملامح النظام النقدي ومكوناته في العصر الفاطمي؟

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة الشافعي 1982، بعنوان "أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الثاني والعصر

الأيوبي 467-648هـ"⁽¹⁾

هدفت الدراسة الى بيان الوضع الذي كان عليه أهل الذمة في المدة من العصر الفاطمي الثاني حتى العصر الايوبي، فقد تناول فيه الباحث الوظائف العامة وسياسة الخلفاء الفاطميين والأيوبيين أزاء الموظفين من أهل الذمة والمناصب التي تقلدها أهل الذمة، كما تناول فيه الباحث الدور الاقتصادي لأهل الذمة فتناول بالدراسة دورهم في الصناعة والتجارة، كما تطرق الى الحديث عن الحياة الاجتماعية والدينية لأهل الذمة ،و تناول الباحث علاقات الفاطميين والأيوبيين بالدول المسيحية، وخلصت الدراسة الى أن أهل الذمة لعبوا دورا مهما في العصرين الفاطمي والايوبي وكان لهم جهد واضح في المساهمة في النشاط الاقتصادي خاصة في القطاعين التجاري والصناعي، والمالي أيضا وأوصت الباحثه بضرورة دراسة دور أهل الذمة في كل قطاع إقتصادي على حده وعدم إقتصاره على حالة مصر بل دراسته في المناطق التي كانت تخضع للحكم الفاطمي.

ثانياً: دراسة أبو زيد (1986) بعنوان "الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى

نهاية العصر المملوكي"⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على نظام الحسبة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي، تعرضت الباحثة إلى الحديث عن معنى الحسبة لغةً واصطلاحاً، والأساس

⁽¹⁾ شافعي سلام،رسالة بعنوان أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الثاني والعصر الأيوبي 467-648هـ، جامعة القاهرة، القاهرة. 1982.

⁽²⁾ أبو زيد، سهام مصطفى،رسالة بعنوان،الحسبة في مصر الاسلامية من الفتح العربي الى نهاية العصر المملوكي،رسالة ماجستير جامعة عين شمس،1986.

الديني للحسبة، كما تطرقت الى الحديث عن نشأة الحسبة وتطورها في مصر الإسلامية و حقوق محتسب مصر وواجباته، فيما يتعلق بالواجبات الدينية والإقتصادية والصحية ،كما تحدثت الباحثه عن إرتباط الحسبة بالمؤسسات الأخرى كالقضاء والشرطة وصاحب المظالم.وخلصت الدراسة إلى ان نظام الحسبة كان له دور كبير في حفظ وحماية أفراد المجتمع في تلك الفترة سواء من الناحية الصحية أو الإقتصادية مما كان له أثر كبير في الحياة الإقتصادية والإجتماعية.أوصت الباحثه بدراسة الإثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام الحسبة في تلك الفترة كل دراسة على حده كما أوصت بضرورة الرجوع الى العمل بنظام الحسبة في الوقت الحاضر .

ثالثا:دراسة الزيود،1987،بعنوان "حالة بلاد الشام الاقتصادية منذ العهد الطولوني حتى نهاية

العصر الفاطمي " (1)

هدفت الدراسة إلى تناول الاوضاع الاقتصادية لبلاد الشام في المدة ما بين الحكم الطولوني وحتى نهاية العهد الفاطمي. تناول فيه عرضا عاما للأوضاع السياسية التي عرفتها بلاد الشام خلال المدة الممتدة ما بين قيام الدولة الطولونية حتى زوال السيادة الفاطمية عن بلاد الشام ، وبين الباحث أن الزراعة في بلاد الشام كانت تعتمد بالدرجة الاولى على سقوط الأمطار أكثر من اعتمادها على الري،وبينت طرق استغلال الاراضي الزراعية والري ووسائله في بلاد الشام،كما تحدثت الباحث فيه عن الصناعات في الشام ،وتطرق أيضا إلى موضوع التجارة ، فتحدثت فيه عن العوامل المؤثرة بالتجارة والطرق التجارية والتجارة بشقيها الداخلي والخارجي .

و تطرق الى الحديث عن النظام المالي فبين فيه الموارد الماليه لبلاد الشام في المدة الزمنية موضوع الدراسة.خلصت الدراسة إلى أن بلاد الشام كانت تتمتع في تلك الفترة بوجود تطور في

(1) الزيود محمد، رسالة دكتوراة بعنوان حالة بلاد الشام الاقتصادية منذ العهد الطولوني حتى نهاية العصر الفاطمي، جامعة دمشق، دمشق، 1987م.

القطاع التجاري والصناعي ، وساهم في هذا التطور توفر المواد الخام بالإضافة للموقع الجغرافي المميز وخصوبة الأراضي والتنوع المناخي مما كان له أثر كبير في النشاط الزراعي ، ولم يكن التطور ضمن معدل واحد، وذلك بسبب تباين الظروف السياسية للدول التي تعاقبت على حكم بلاد الشام. يوصي الباحث بدراسة كل فترة على حده ، ودراسة الأوضاع السياسية وأثرها في الحياة الاقتصادية .

رابعاً: دراسة قريوتي، 1999، بعنوان "ملاح من صناعة النسيج عند المسلمين"⁽¹⁾

هدفت الدراسة الى بيان ملاح صناعة النسيج عند المسلمين وقد بدأت الباحثة دراستها بذكر آيات من القران الكريم في ذكر اللباس بعد ذلك انتقلت الباحثة الى الحديث عن المواد المستخدمة في الصناعات النسيجية ، وطرق صناعة المنسوجات، وتناولت أيضا نماذج من البلاد الاسلامية التي اشتهر فيها صناعة النسيج وأشادت بصناعة النسيج في مصر في العهد الفاطمي وذكرت أهم مراكز وصناعة المنسوجات في مصر ، وتناولت صناعة المنسوجات في الهند وبلاد الشام وشمال افريقيا وفي العهد العثماني. وخلصت الدراسة الى تنوع منتجات النسيج الاسلامي وتعدد مراكزها وتطورها مع الزمن وان المسلمين كانوا بارعين في صناعة النسيج.

خامساً: دراسة إبراهيم 2007، بعنوان "تطور الملابس في المجتمع المصري من الفتح الإسلامي

إلى نهاية العصر الفاطمي 20-567هـ __ 640-1171م"⁽²⁾

هدفت الدراسة الى بيان التطور التاريخي لصناعة الملابس في المجتمع المصري وذلك من الفتح الإسلامي وحتى نهاية العصر الفاطمي، فقد تناول فيه موضوع الملابس والحياة السياسية ، فأشار فيه الى ملابس الخلفاء وكبار رجال الدولة والجيش والسياسة العامة تجاه ملابس أهل الذمه

(1) قريوتي حنان، بحث بعنوان ملاح من صناعة النسيج عند المسلمين، مجلة الدارة، العدد الرابع، الرياض، 2000م.

(2) ابراهيم محمد احمد، رسالة بعنوان " تطور الملابس في المجتمع المصري من الفتح الاسلامي الى نهاية العصر الفاطمي 20-567هـ __ 640-1171م" جامعة القاهرة، القاهرة، 2004.

كما تناول فيه الباحث المواد الخام التي تستخدم في صناعة الملابس ،و تناول الباحث في دراسته ملابس رجال الدين سواء أكانوا مسيحيين أم يهود أو مسلمين ،كما تطرق إلى لباس العامة من الناس وخلصت الدراسة إلى أن المجتمع المصري كان يتميز بالتقدم والتطور في صناعة الملابس،وكذلك ساهم الموقع الجغرافي لمصر في جعل مصر مركزا مهما لصناعة الملابس،وقد أظهرت الدراسة مدى ارتباط ملابس العامة بالمستوى الاقتصادي للأفراد، وكذلك السياسات العامه التي كانت تفرض لباسا على أهل الذمه لتمييزهم عن المسلمين.

سادسا: دراسة الدسوقي، (2009)، بعنوان "نقود ذهبية فاطمية غير منشورة"⁽¹⁾

هدفت الدراسة الى الحديث عن مجموعة جديدة من النقود الفاطمية لم يسبق نشرها من قبل وهي عبارة عن دنانير ذهبية وأجزائها محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة،وقد قامت الباحثة بدراسة تلك النقود من حيث الشكل ودراسة تحليلية من حيث المضمون مع الاستشهاد بأمثلة من دور الضرب المختلفة وقد كان البحث في ثلاثة وثلاثون صفحة.وخلصت الدراسة إلى أن الشكل العام لتصميم النقود والمضمون يختلف من خليفة لآخر ،وأحيانا يكون إستمرار لتصميم ما سبقه من الخلفاء ،وكان الدينار الفاطمي يتميز بدقة وزنة وجودة عياره وتعدد أماكن ضرب الدينار.أوصت الباحثة بإجراء مزيد من الدراسات والأبحاث على النقود الفاطمية في بلاد الشام والمغرب الإسلامي ، وعدم إقتصار الدراسة على الدنانير الذهبية .

(1) الدسوقي شادية،بحث بعنوان نقود ذهبية فاطمية غير منشورة،مجلة العصور،المجلد التاسع عشر،الجزء الاول، 2009، الرياض، المملكة العربية السعودية.

سابعاً: دراسة وسن (2012) بعنوان "الزراعة والصناعة في الحجاز خلال العصر

الفاطمي" (1)

تناولت الباحثة في دراستها الحديث عن موضوع الزراعة والصناعة في الحجاز في العصر الفاطمي ،حيث تطرقت الى الحديث عن أهم المنتجات الزراعية ومناطق انتاجها، وقد أشارت إلى التنوع في المنتجات الزراعية ولم تقتصر على نوع واحد، فهناك الخضروات والفاواكه والحبوب . وتناولت الباحثة في دراستها الثروة الحيوانية حيث ذكرت أنواع الحيوانات التي كانت موجودة في تلك المدة ومنها الحيوانات الأليفة وغير الأليفة ، وكذلك الثروة السمكية انتقلت الباحثة بعد ذلك للحديث عن الصناعة، حيث تطرقت إلى ذكر أهم أنواع الصناعات فذكرت الصناعات الجلدية والدباغة، والصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات والصناعات المعدنية والصناعات الخشبية والحلي والمجوهرات ،وختتمت بالحديث أن الصناعات كانت بالمحمد بدائية وموروثة عن الآباء أما الزراعة فقد كانت نشطة والمنتجات الزراعية كانت تكفي احتياجات السكان ويصدر منها الفائض خاصة إلى مدينتي الطائف والمدينة المنورة. وقد كانت الدراسة في ثلاثة وثلاثون صفحة.خلصت الدراسة إلى أن الصناعات في الحجاز كانت متعددة إلا أنها كانت بدائية ، وأن مدينة الطائف كانت تتمتع بإكتفاء ذاتي من الإنتاج الزراعي وتصدر الفائض.

(1) وسن سمين، دراسة بعنوان الزراعة والصناعة في الحجاز خلال العصر الفاطمي،مجلة أبحاث البصرة،جامعة البصرة،المجلد 36،العدد3،السنة 2012.

ثامنا: دراسة حسن، 2014، بعنوان "بنية المجتمع المغربي الإسلامي أثناء العصر الفاطمي

297-362هـ/909_972م" (1)

هدفت الدراسة الى بيان فئات المجتمع المغربي في العهد الفاطمي مع دراسة وتحليل الخصائص المميزة لكل طبقة وعلاقتها بالسلطة قريبا أو بعدا، وربط كل فئة بالتالي قبلها للوقوف عند أوجه التباين الاجتماعي وقد قام الباحث بتقسيم فئات المجتمع الفاطمي الى عدة فئات لكل طبقه خصوصيتها ومن التصنيفات فئة الخلفاء وكبار رجال الدولة، فئة الجند، فئة التجار، فئة العامة، فئة العبيد، فئة أهل الذمة. خلصت الدراسة إلى أن فئة الخلفاء وكبار رجال الدولة كانوا يتمتعون بالثراء والرفاهية وعلى العكس كان فئة العامة، أما أهل الذمة فقد كانوا يعيشون بمستوى عالي من الرفاهية نظرا لإشتغالهم بالتجارة والصناعة إضافة إلى قريهم من الخلفاء.

منهجية الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي التاريخي ، من خلال الرجوع إلى الكتب والمراجع والدراسات والبحوث المتصلة بالعصر الفاطمي، في محاولة استقراء الأحداث ذات البعد الاقتصادي في

(1) حسن غاده، بحث بعنوان بنية المجتمع المغربي الإسلامي أثناء العصر الفاطمي 297-362هـ/909_972م ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الانسانية، المجلد 36 العدد 6، دمشق 2014.

الفصل الأول: نشأة الدولة الفاطمية والتركيب الإجتماعي ونظام الملكية في العصر

الفاطمي.

عمل الأئمة الإسماعيليون على نشر دعوتهم ووجهوا جهودهم إلى نشر دعوتهم في كثير من أرجاء العالم الإسلامي، وقد لقيت الدعوة نجاحاً كبيراً في بلاد المغرب وكان من ثماره خضوع كثير من مدن شمال المغرب لدعاتهم، ثم قيام الخلافة الفاطمية في تلك البلدان ويشمل هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة الدولة الفاطمية.

قامت الدولة الفاطمية في المغرب الإسلامي حيث أسهمت عدة عوامل في نشأة الدولة الفاطمية، وترجع بداية نشأة الدولة إلى توجه ابو عبدالله الشيعي (1). إلى مدينة كتامة سنة 288هـ/ 901م، فسأله قوم من الكتاميين (2) أن ينزل عندهم، فقال لهم أبو عبد الله الشيعي أين يكون فج الأخيار فقالوا له عند بني سلمان فقال لهم إليه نقصد، وقال للكتاميين أنا صاحب البذر الذي ذكر لكم أبو سفيان والحلواني فازدادت محبتهم له، وتعظيمهم لأمره (3). وتفرقت البرابر وكتامة بسببه وأراد بعضهم قتله واستقام إليه أمر البربر وعامة كتامة وزحف إلى مدينة ميله، وقاتل أهلها قتالاً شديداً، وملك البلد بأمان، قام إبراهيم بن الأغلب بإرسال ابنه الأحوال على رأس جيش بلغ

(1) ابو عبدالله الشيعي هو الحسين بن احمد بن محمد بن زكريا، من أهل مدينة صنعاء باليمن، القائم بدعوة عبيدالله المهدي، تمكن من توطيد العصر الفاطمي بالمغرب، قتله عبيدالله المهدي سنة 298هـ/ 910م انظر أبو العباس بن خلكان وفيات الأعيان أبناء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ج2، ص192.

(2) كتامة: إحدى قبائل البربر الكبرى، تشعبوا في بلاد المغرب وإبنتوا فيها، وكانوا يقيمون في أرياف مدينة قسنطينة إلى تخوم بجاية غرباً إلى جبل أوراس من ناحية القبلة، عبدالرحمن بن خلدون، كتاب العبر، دار الكتاب اللبناني بيروت، 1983م، ج6، ص301.

(3) المقرئزي تقي الدين، إتحاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق جمال الدين الشيال وزارة الأوقاف المصرية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، القاهرة، 1996م، ص 55-56.

تعداده اثني عشر ألفا فقاتل، وأتبعه بمثلهم، فالتقى أبو عبد الله فهزم الأغلّب أبو عبد الله الشيعي وملك الأحول مدينة قاصرون وأحرقها وأحرق مدينة ميلّة، وفي تلك المدة توفي إبراهيم بن الأغلّب ، وولي زيادة الله بن الأغلّب (1) ، واشتغل باللهو واللعب، وقام زيادة الله بقتل الأحول ابن إبراهيم بن الأغلّب، وفرح بذلك أبي عبد الله وبعث إلى عبيد الله المهدي يخبره بما فتح الله عليه وأنه ينتظر قدومه (2).

وفي جماد الآخرة سنة 296هـ/ 909م جمع أبو عبد الله الشيعي مائة ألف مقاتل وجمع زيادة الله ما لا يحصى من المقاتلين وحصل بينهم اقتتال أدى إلى انتصار أبي عبد الله الشيعي، ودخل أبي عبد الله الشيعي مدينة رقادة (3) ، فأمن الناس ومنع النهب، وخرج فقهاء ووجوه القيروان للقاء أبي عبد الله الشيعي فسلموا عليه وقاموا بتهنئة بالفتح وقاموا بذم زيادة الله، فلما استقر مدة برقادة، أمر بضرب السكة، وصل عبيد الله المهدي إلى رقادة في القشر الأخير من ربيع الآخر سنة سبع وتسعين ومائتين فسيط فزال ملك بني الأغلّب من إفريقية وملك بني مدرار من سلجماسة، وملك بني رستم من قاصون، ونزل عبيد الله المهدي بقصر من قصور رقادة واحد يوم الجمعة أن يذكر اسمه في الخطبة، ويلقب بالمهدي أمير المؤمنين، وقام بتعيين وجوه كتامة على إفريقية، وقام بإنشاء الدواوين، وجباية الأموال (4).

(1) زيادة الله بن الاغلب: هو أبو مضر زيادة الله بن عبدالله بن الأغلّب آخر ملوك بني الأغلّب في إفريقية ، كانت مدة ملكة خمس سنين وتسعة أشهر ،توفي في مدينة الرقة ،وحمل جثمانه الى مدينة القدس ودفن بالقدس سنة 296هـ/908م أنظر ابن خلكان،وفيات الأعيان،ج2،ص193.

(2) المقرئزي،إتعاض،ج1،ص57-58.

(3) رقاده:مدينة كانت بافريقيه بينها وبين القيروان أربعة أيامتأسست سنة 268هـ/876م،بدء سكانها بالهجرة عندما انتقل اليها عبيدالله المهدي، واصابها الخراب في عهد المعز لدين الله الفاطمي،انظر ياقوت الحموي معجم البلدان،دار صادر بيروت ،الطبعة الثانية، 1995م،ج3،ص55.

(4) المقرئزي، إتعاض، ج1، ص 57، 65، 66.

وعلى الرغم من أن العصر الفاطمي تدين بظهورها إلى أبي عبد الله الشيعي، إلا أن عبيد الله المهدي قام بالتخلص منه وقتله وقتل أخاه أبا العباس وذلك في جمادى الآخرة سنة 298هـ/911م، وفي سنة 299هـ/912م قام المهدي بتعيين ابنه أبو محمد القائم بأمر الله (1) ولياً للعهد حيث كان يبلغ من العمر عشرين عاماً، وقام ببناء مدينة سماها المهديّة وذلك سنة 305 هـ/918م وانتقل إليها المهدي سنة 308هـ/921م وقام بإنشاء الأسواق فيها، وجعل لكل طائفته من أرباب المهن سوقاً خاصاً بهم(2).

بعد أن وطد المهدي نظام حكمه في المغرب عمل على التوسع باتجاه المشرق، فقام بتوجيه أولى الحملات إلى مصر وبقيادة ولي عهده أبي القاسم وذلك سنة 301هـ/913م، فملكّت الإسكندرية والفيوم، وبعض الصعيد، إلا أن الخليفة العباسي المقتدر بالله قام بإرسال مؤنس الخادم وهو أحد كبار القادة الأتراك في جيش كبير نجح في إرغام الفاطميين على التقهقر، ورغم الهزيمة التي لحقت بالفاطميين إلا أن المهدي قام في السنة التالية أي سنة 302هـ/914م بإرسال حملة ثانية على مصر في جيش بلغ تعداده مائة ألف مقاتل، فاستولى الفاطميون على الإسكندرية ثم سار إلى الفسطاط، ولكن الخليفة العباسي المقتدر هزم الفاطميين بعد معركة قتل فيها عشرة آلاف من أهل الفسطاط، وفي سنة 306هـ/918م جهز المهدي جيشاً كبيراً وجعل ابنه أبا القاسم قائداً له وتوجه بجيشه فوصل أبو القاسم إلى الإسكندرية في أسطول من ثمانين مركباً، واستولى عليها سنة 307هـ/919م ثم استولى على الجيزة والفيوم.(3)

(1) القائم بأمر الله: أبو القاسم بن عبيد الله، ولد بمدينة سليمة من بلاد الشام سنة 280هـ/893م، بويغ بالحكم يوم مات أبوه سنة 322هـ/933م، خرج على حكمة مخلد بن كيداد ومات وهو محارب له سنة 334هـ/945م ابن حماد الصنهاجي، أخبار ملوك بني عبيد، تحقيق نشيده سليمان، معهد العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1979، ص200..

(2) سرور محمد جمال الدين، تاريخ العصر الفاطمي، دار الفكر العربي د. ط، القاهرة، 1995م، ص 27-29..

(3) ماجد عبد المنعم، تاريخ الخلافة الفاطمية، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2011م، ص 63.

لكن مؤنس الخادم سار من جديد في أسطول الشام ومعه النفط، فقابل جيش الفاطميين قرب منطقة يقال لها رشيد فقام بأسر قائد الإسطول الفاطمي ثم ما لبث أن انتشر الوباء بين الجنود الفاطميين، وأجبرت الحملة على الانسحاب، ثم توقفت هذه الحملات على مصر، بسبب تمرد القبائل البربرية على نظام الحكم الفاطمي وبلغ الخطر أقصاه بثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد الزناتي، وقد كان أبو يزيد من أشد المعارضين للفاطميين منذ ظهور دعوة أبي عبد الله الشيعي، إلا أنه لم يجاهر بالعداء إلا بعد موت عبيد الله المهدي، وكادت ثورة أبي يزيد أن تنتهي وجود العصر الفاطمي، حيث أنه لم يبق سوى مدينة المهديّة تحت حكم الفاطميين إلا أن الفاطميين قد جاءهم مدد على غير انتظار من قبائل بربرية وهي قبائل الطوارق، وهزم أبو يزيد وهرب مع أولاده إلى قرطبة حيث الأمويين. (1)

وبعد عادت العصر الفاطمي للعمل على التوسع باتجاه مصر فقد أعد الخليفة الفاطمي المعز لدين الله الفاطمي جيشاً من المغاربة والبربر وعهد إلى جوهر الصقلي بقيادته (2) تحرك جوهر نحو مصر في سنة 358 هـ / 969م ووصل الإسكندرية ودخلها دون أي مقاومة تذكر، ولما علم أهل الفسطاط بوصول الجيش الفاطمي نديبوا مجموعة من الوزراء والوجهاء لمفاوضة جوهر وطلبوا الأمان منه، وأجابهم جوهر بالأمان إلا أن بعض عسكر الأخشيدين لم يقبلوا بالأمان فقاتلهم جوهر حتى هزمهم، ودخل جوهر الفسطاط سنة 358 هـ / 969م، كانت مصر تعاني من بؤس وفقير ومن ثم كان الشعب المصري يتطلع إلى منقذ ومخلص له من حالة الفقر والجوع، ووجدوا في الفاطميين مخلصاً لهم (3).

(1) ماجد عبد المنعم، المرجع نفسه، ص 64 - 65.

(2) المقرئزي، إتحاظ الحنفا، ج 1، ص 146.

(3) علي إبراهيم حسن، تاريخ جوهر الصقلي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1963م، ص 113 -

حكم جوهر الصقلي مصر لمدة أربعة سنوات حتى مجيء المعز لدين الله إليها سنة 362 هـ / 972م وقد عمل على بناء مدينة جديدة وسماها المنصورية وعندما وصل المعز لدين الله سماها القاهرة كما بنى جوهر الجامع الأزهر⁽¹⁾.

اتجهت أنظار الفاطميين بعد خضوع مصر لحكمهم واستقرارهم فيها إلى التوسع في السيطرة وزيادة المساحة الجغرافية لدولتهم، فكانت وجهتهم ومقصدهم بعد مصر نحو الشام، فقد أعد جوهر الصقلي جيشاً بقيادة جعفر بن فلاح الكتامي للتوجه إلى الشام، وتمكن جعفر بن فلاح من إحتلال مدينة الرملة ثم توجه نحو دمشق وسيطر عليها وأقام الدعوة للمعز لدين الله الفاطمي سنة 359هـ / 970م وأتم جعفر فتح الشام سنة 360هـ / 971م، ودخلت قواته في مواجهة مع البيزنطيين في أنطاكية، واعترف حكام حلب الحمدانيون بالخلافة الفاطمية، ومع نهاية سنة 360هـ / 971م خضعت مصر والمغرب وصقلية والشام لحكم الفاطميين، فقد كانت الشام ستنفذ قاعدة انطلاق للهجوم على بغداد لتصنع نهاية للخلافة العباسية، ولكن موقعه دمشق والتي انتصر فيها القرامطة على الفاطميين وضعت حداً للتوسع الفاطمي⁽²⁾.

وتمكن الصليحي من الخروج بجيش من اليمن إلى الحجاز، وتمكن من السيطرة عليها وإخضاعها للحكم الفاطمي. وذلك سنة 363هـ / 972م⁽³⁾

المبحث الثاني: التركيب الإجتماعي العصر الفاطمي

كان المجتمع في العصر الفاطمي كغيره من المجتمعات، يتميز بوجود عدد من الفئات الاجتماعية المكونة له، ومن أبرز هذه الفئات ما يلي:

(1) أحمد شلبي، موسوعة التاريخ والحضارة الإسلامية، الجزء الخامس، د.ط، القاهرة، 1984، ص 115.

(2) سيد أيمن فؤاد، العصر الفاطمي في مصر تفسير جديد، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة 1992م، ص 55.

(3) ماجد عبد المنعم، تاريخ الخلافة، ص 117.

المطلب الأول: فئة الخلفاء وكبار رجال الدولة.

وهي الفئة العليا في المجتمع الفاطمي تتألف من الخلفاء، الوزراء، الولاة وغيرهم من أصحاب السلطة والنفوذ، تمتعت هذه الفئة بمكانة سياسية واقتصادية رفيعة لأن السلطة كانت بيدها⁽¹⁾ فقد تمتع الخلفاء الفاطميون بمباهج الحياة، فأقاموا القصور والفنادق، والحمامات والمنتزهات، وأنفقوا بسخاء على بناء حاضرة لهم، فمنذ دخول الخليفة عبيد الله المهدي بلاد أفريقية أظهر للناس أنه الحاكم المطلق الذي تجب طاعته، ويهاب جانبه، واستهل أعماله بأخذ الأموال التي كانت بأيدي دعاته ومشايخ القبائل واستولى عليها⁽²⁾ ومن مظاهر الأبهة والعظمة مجالس الشعر والأدب التي كانت تعقد في قصور الخلفاء لمدحهم وتعظيم سلطانهم، فقد أغدق الخلفاء الفاطميون على الشعراء والأدباء بسخاء، مما جعل هؤلاء يكثر من التردد عليهم، ومدحهم للحصول على الهبات⁽³⁾ وسعى الخلفاء الفاطميين إلى التميز بمظهرهم، فاعتنوا بملابسهم، وبدلوا فيها بسخاء ولأجل ذلك أنشأوا دار للكسوة بالمهدية، كان يفصل فيها جميع أنواع الثياب، كانت في أغلبها موشاة بالذهب أو الفضة ومن مظاهر ترف وبذخ الخلفاء الفاطميين، هي قيمة الهدايا التي يفرقونها على أعيان الدولة، ولزعماء القبائل لكسب ودهم وولائهم مثال ذلك ما قدمه الخليفة المنصور بالله الفاطمي إلى زعيم صنهاجة كانت من حمدتها خيول مسرجة، ولجم محلاة بالذهب والفضة⁽⁴⁾.

(1) الدشراوي فرحات الخليفة الفاطمية بالمغرب التاريخ السياسي والمؤسسات، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1994، ص 20.

(2) ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س. كوان وليفي وفنسال، الجزء الأول، دار الثقافة بيروت، 1980م، ص 150.

(3) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، تحقيق فرحان الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، د. ت. ص 239.

(4) ابن حماد، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، مطبعة جول كاربونيل، الجزائر، 1935م، ص 29.

عمل كبار رجال الدولة على التقرب للخلفاء الفاطميين في بذل الأموال والهدايا لهم، ولا شك أنهم أرادوا بها التقرب إليهم، وكسب الحظوة عندهم، ومثال ذلك ما قام به جوهر الصقلي 311هـ/ 923م⁽¹⁾. بالتقرب بالمال الجزيل إلى الخليفة المنصور بالله وكان يربو هذا المال على عشرة آلاف دينار، كما جمع قاضي طرابلس في عهد الخليفة عبيد الله المهدي لخزينة الدولة أموالاً من الرشى والأحباس، ورفعها جميعها إلى عبيد الله فكانت له وسيلة إليه، فما كان من الخليفة إلا أن قام بتعيينه قاضياً على القيروان في سنة 311هـ/ 923م⁽²⁾.

كان أرباب الوظائف في عصر العصر الفاطمي أخلطاً من أديان مختلفة، فقد تولى بعض الذميين قمة جهاز الإداري للدولة الفاطمية، كما أن بعض الوزراء لم يكونوا من الشيعة وكان الوزراء في عهد العصر الفاطمي يعيشون حياة تتسم بالبذخ والثراء فقد كان يتقاضى الوزير خمسة آلاف دينار مرتباً شهرياً بالإضافة إلى ما يمنح لأولاده وإخوته وحاشيته من مرتبات تتراوح قمتها الشهرية بين مائتين وخمسمائة دينار، وكان يصرف من الطعام ما يكفي صاحبة وحاجة حاشيته والقائمين على خدمته من الطعام والشراب، وكان الخلفاء يفرقون على وزراءهم الهبات السخية والاقطاعات التي تدر عليهم دخلاً كبيراً⁽³⁾.

(1) جوهر الصقلي: هو احد القادة العسكريين في العصر الفاطمي ولد بمدينة صقلية سنة 298هـ/ 911م، ترعرع جوهر في حجر العصر الفاطمي، وكان يتمتع بالمواهب الفذة توفي سنة 381هـ/ 991م المقريري المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مطبعة بولاق، القاهرة، 1942، الجزء الأول، ص 380.

(2) ابن عذاري، البيان المغرب، ص 188.

(3) عبد المنعم سلطان، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي (دراسة وثائقية تاريخية)، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، 1999م، ص 28-31.

المطلب الثاني: فئة الجند

حرص الفاطميون منذ وقت مبكر على تكوين جيش قوي، يكون قادراً على حماية كياناتهم السياسي، والدفاع عن مصالحهم في الداخل والخارج، إن نواة الجيش الفاطمي بدأت تتشكل مع أفراد من قبيلة كتامة، من الذين آمنوا بدعوة أبي عبد الله الشيعي فكانوا بمثابة العصبية حوله تحميه، وتدافع عنه ضد خصومه دخلاً كبيراً⁽¹⁾.

قد كان الخليفة الفاطمي هو القائد الأعلى للجيش، وعنه تصدر كل الأوامر الخاصة بالحرب، كما يتولى بنفسه الإشراف على تنظيم صفوف الجيش ونظراً لاتساع طبقة الجند، وما يمكن أن تتطلبه من نفقات، وأعباء، فقد أنشأ المهدي ديواناً خاصاً بالجيش، مهمته إدارة شؤون هذه أفراد الجيش⁽²⁾.

لقد تألف الجيش الفاطمي من عناصر مختلفة، ومن هذه العناصر مايلي :

أولاً:العناصر الكتامية: يعد الكتاميون نواة الجيش الفاطمي وعصبته، ممن ناصروا الدعوة الإسماعيلية، ودافعوا عن مبادئها، ولما عرفوا به من قوة وشدة بأس من قبل ظهور الدعوة أو بعدها، ونسبتهم إلى قبيلة كتامة، ولعل هذه الخصائص جعلت الخلفاء الفاطميين يسعون منذ البداية إلى إستمالة عناصرها، وإستغلال إمكانياتهم القتالية ضد خصومهم سواء في الداخل أو الخارج، حتى أصبح لهذه القبيلة الدور المتقدم في أبرز أحداث تاريخ الفاطميين بالمغرب الإسلامي وبخاصة في المجال العسكري ولقد برز دور عناصر قبيلة كتامة في فك الحصار عن القيروان وسوسة⁽³⁾.

(1) القاضي النعمان، الإفتتاح، ص100.

(2) القاضي النعمان، المصدر نفسه، ص102.

(3) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج1، ص62.

ويبدو أن دور العناصر الكتامية بدأ في التراجع لاسيما على عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، إذ نجد أن هذا الأخير يهاجمهم ويصفهم بأبشع النعوت، وقد قام المعز بإحداث تغيير في سياسة الجيش بأن أفسح المجال لغير الكتاميين، كي يلعبوا دورهم فيه، وقدمهم على الكتاميين، وكان ذلك، حينما قدم جوهر الصقلي على رأس الحملة المتوجهة إلى مصر (1).

ثانيا:العناصر الصقلبية

شارك الصقالبة في الجيش الفاطمي كجند مرتزقة، وكان لهم فيه حضور واسع وفعال، وبخاصة بعد قيام عبید الله المهدي بترتيب أفرادهم في الديوان الذي أنشأه لهذا الغرض، وقد استفاد الفاطميون أيما إفادة من خدمات هذه العناصر في المجال العسكري، حيثبرز منهم قادة عسكريون أكفاء قادوا جيوش الفاطميين إلى الانتصار في كثير من المواجهات العسكرية التي خاضوها ضد خصومهم،سواء في البر أو في البحر، وهو الأمر الذي يبرر إعتقاد السلطة الفاطمية على هذه العناصر الصقلبية، لاسيما في الحملات العسكرية الحاسمة،قد استطاع الصقالبة أن يقودوا باقتدار الجيش الذي أنقذ عبید الله المهدي، كما تمكنوا من إلحاق هزيمة نكراء بجيش الروم في البحر سنة 316هـ/928م، وأن يعود محملا بغنائم وأموالا وأسلابا كثيرة. إذا كانت العناصر الصقلبية قد بلغت مراتب سامية في جيش الفاطميين، فقد استغل بعض القواد منهم من الطامحين إلى النفوذ والسلطة مناصبهم العسكرية لإشباع نهمهم المادي، والانفراد بالمناطق التي وقعت تحت أيديهم (2).

(1) ابن عذاري، البيان، ج1، ص191.

(2) ابن عذاري، المصدر نفسه، ص193.

ثالثا:العناصر السودانية

بدو أن تأثير العناصر السودانية في جيش الفاطميين كان ضئيلا إذا ما قورن مع باقي العناصر الأخرى، وربما انتظموا في فرق خاصة داخل الجيش تعمل في ظروف استثنائية، أو ربما أوكلت لهذه العناصر السودانية مهام أخرى، مثل قيامهم على تعذيب المخالفين للسلطة الفاطمية، فقد ورد في بعض المصادر في قصة تعذيب جعفر بن خيرون وطلع السودان فوق السرير فقفزوا عليه حتى مات، فلما مات أخذوه، فحملوه على بغل، والقوه في حفيرلكن دور هذه العناصر السودانية بدأ يتضح أكثر على أيام الخليفة المعز لدين الله، حيث كانت ضمن فرق الجيش، الذي سيره هذا الأخير لفتح مصر تحت أيديهم (1).

رابعا: الأرمن

تعود أصول الأرمن إلى بلادهم أرمينيا، وهي المنطقة الجبلية الواقعة في غرب آسيا، والتي يحدها من الغرب آسيا الصغرى، وقد هاجر الأرمن من أرمينيا نتيجة لخضوع أرمينيا لحكم الإمبراطورية البيزنطية، يرتبط دخول الأرمن في الجيش الفاطمي بقدم بدر الجمالي (2) ليقضي على رؤوس الفتنة ومدبريها من الأتراك وغيرهم، ولما دخل بدر الجمالي الى القاهرة، قوبل بالحفاوة من أهل الدولة وأمرائها، وتودد إلى الأتراك واطهر عدم إهتمامه لما يقومون به من أعمال تخريب وفتن، وعندما إطمئن الأتراك إليه قام بدعوة كبار القادة منهم الى تناول الطعام في إحدى الليالي، وعين

(1) لومبار موريس، الإسلام في مجده الأول، ترجمة إسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتا، الجزائر، 1979، ص92.

(2) بدر الجمالي: هو رجل من الأرمن إشتهراه جمال الدولة ابن عمار ونسبه إليه وترى عنده وترقى في الوظائف حتى عين حاجبا لصاحب دمشق ثم ولي عليها، ثم بعد ذلك واليا على عكا ثم انتقل الى مصر، انظر خلكان، وفيات، ج2، ص448.

لكل أمير من القادة الأرمن قائدا تركيا ليقتله في تلك الليلة وما أن ظهر الصباح حتى كان رؤوس القادة الأتراك بين يدي بدر الجمالي، وأستولى القادة الأرمن على جميع أملاك القادة الترك الذين تم قتلهم الجمالي (1).

وقد بلغ عدد الأرمن في الجيش الفاطمي حوالي 7000 جندي وقد سكنوا في القاهره ولقد احتفظ معظم الأرمن في مصر بديانتهم المسيحية في تلك المدة ففي سنة 480هـ/1087م زار بطرك الأرمن مصر واستقبله بدر الجمالي بحفاوة بالغة وعينه بطريركا خاصا للأرمن في مصر، كما بنى بدر الجمالي لهم الكنائس إستمر وجود الأرمن في الجيش كعنصر هام من عناصر الجيش الفاطمي ولم يكن إنتهاء عهد أسرة بدر الجمالي سنة 516هـ/1122م نهاية لوجود الأرمن في الجيش الفاطمي ،وقد إستمروا يلعبوا دورا هاما في الصراع بين الخلفاء والوزراء وكان أشد منافس لها من مكونات الجيش الفاطمي فئة العبيد السود،لقد تميز الأرمن في الجيش الفاطمي بأنهم رماة بارعون وقد بقي في الجيش الفاطمي حتى نهاية العصر الفاطمي الجمالي (2).

المطلب الثالث:فئة التجار

يظهر اهتمام الخلفاء الفاطميين بتنظيم النشاط التجاري باعتباره مورداً هاماً لنظام الجباية ولتجميع الثروات، وقد وفرت الدولة كل الوسائل والإمكانات اللازمة أمام التجار لممارسة نشاطهم، بما في ذلك تنظيم السوق والتي تشكل المجال الحيوي الذي تدور حوله الحياة التجارية، وقامت بالإشراف على شؤون السوق لضمان حسن سلامة عمليات البيع والشراء فكانت مؤسسة الحسبة تشرف على الأسواق، لقد تمتع التجار في العصر الفاطمي بحرية نشاط كبيرة شجعت التجار إلى الأسواق الموجودة داخل العصر الفاطمي فورد إليها التجار من أوروبا والأندلس وبلاد السودان،

(1) المقرئزي، إتعاظ الحنفا ،ج2،ص312.

(2) المقرئزي، إتعاظ الحنفا ،ج3،ص159.

وقد لعب التجار اليهود دوراً رئيسياً في ازدهار وتقدم حركة المبادلات التجارية خاصة أن التجار اليهود أحكموا سيطرتهم على تجارتي الذهب والرفيق⁽¹⁾ ولم يقتصر النشاط التجاري على التجار المحليين بل كانت هناك عناصر أندلسية لم يقل نشاطها عن التجار اليهود، حتى أصبحت تشكل قوة اقتصادية وبشرية لا يستهان بها وقد أنشأ عبيد الله المهدي فنادق خاصة للتجار، وحمامات لراحتهم، وكان التجار يتمتعون بحياة اقتصادية واجتماعية أقرب إلى حياة الترف، وكان البعض من كبار رجال الدولة يجني الأرباح الكبيرة من تدخله في التصرف مع التجار، ومزاحمتهم في الأسواق⁽²⁾.

كان التجار يمارسون أعمالهم في حرية كاملة في ظل الأمن والاستقرار الذي نعمت به العصر الفاطمي، كما كانوا يتعاملون مع الخلفاء فيعرضون عليهم بضائعهم ويلبسون طلباتهم الخاصة وكان التجار إذا غشوا في تعاملاتهم يعاقبوا بالتشهير، فيوضع على حمد ويعطى جرساً في يده ويطوف به في الأسواق وهو يدق الجرس ويعلن غشه بين الناس، كان التجار يتميزون بلبس الثياب الواسعة والعمائم المدورة ويضعون على أكتافهم الطيالس الطويلة، وكانوا يستخدمون في تنقلاتهم الحمير ذات السروج الغالية الثمن وكان للتجار نقيب يقوم بالإشراف على أمورهم ويتحدث بلسانهم لدى كبار رجال الدولة عند الضرورة⁽³⁾.

(1) يوسف، جودت عبد الكريم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط. ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر 1992م ص 126، 128، 129.

(2) عبد المنعم، سلطان، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي، ص 66، 68، 70.

(3) لومبار، موريس، الإسلام في مجده الأول، ص 101.

المطلب الرابع: فئة العامة

يمثل العامة أغلبية العناصر المكونة للمجتمع الفاطمي، وتشمل هذه الفئة فئات أصحاب الحرف والمهن والفلاحين وصغار التجار، ومن ليس له دخل ثابت يحصل عليه من نتاج عمله، وعلى الرغم من أن فئة العامة يشكلون أغلبية السكان في المجتمع الفاطمي، إلا أنهم كانوا في أغلب الأحيان مغلوبين على أمرهم، خاضعين لسلطة مهيمنة تملك بيدها أمور السياسة والاقتصاد، وتتحكم في توجيهها وفق مصالحها الخاصة⁽¹⁾.

المطلب الخامس: فئة العبيد

شكلت فئة العبيد شريحة كبيرة داخل النسيج الاجتماعي في عهد الفاطميين وكان لهم تأثير في ملحوظ لاسيما في المجال الإداري والعسكري، هذا بالإضافة إلى الوظائف الأساسية الممنوحة لهم، كالخدمة في قصور الخلفاء والأمراء وما يتعلق بالأعمال المنزلية وغيرها، وقد كان عدد العبيد الذي اتخذهم عبيد الله المهدي في بداية خلافته حوالي اثني عشر ألفاً، وكان للعبيد في العصر الفاطمي حارات خاصة بهم في القاهرة والفسطاط وقد ازداد عدد العبيد في عهد الخليفة المستنصر بالله حيث كانوا يمثلون أركان الدولة والسبب في ذلك أن أم المستنصر بالله كانت جارية سوداء فأكثرت من شراء العبيد من بني جنسها وجعلتهم طائفة لهم وبسطت لهم في الوظائف كان الخلفاء الفاطميون يقومون بعق العبيد في المناسبات المختلفة وقد أكثر الحاكم بأمر الله من عق العبيد حتى أنه أعتق جميع ما يملكه من العبيد والأمراء وذلك سنة 414هـ/ 1023م وكانت الجوارى يحفظن بأمالك خاصة وثروات كبيرة نتيجة ما يمنح لهن من عطايا وهبات⁽²⁾.

(1) المقرئزي، إتحاظ الحنفاء، ج2، ص 169.

(2) المقرئزي، المصدر السابق، نفس الصفحة.

المطلب السادس: فئة أهل الذمة

شكل أهل الذمة من اليهود والنصارى جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي في المجتمع الفاطمي، فبعد دخول الفاطميين إلى مصر وسيطرتهم عليها كانوا بحاجة إلى من يساعدهم في تثبيت سلطانهم، ولما كانت غالبية أهل مصر من المسلمين السنة لم يركن إليهم الفاطميون، ورجبوا في الاعتماد على جماعات أخرى، فلم يكن أمامهم غير الاعتماد على أهل الذمة من النصارى واليهود، فبدأ الاعتماد عليهم من أيام الخليفة المعز لدين الله الفاطمي وأسند إليهم بعض المناصب العليا في الدولة، وكان عدد كبير من أهل الذمة من أصحاب المال والثراء، وأغلبهم من الفئة المثقفة، التي اشتهرت بعلمها وممارستها للمهن المميزة التي تدر دخلاً كبيراً فقد عملوا بالصرافة والصياغة والتجارة والدباغة، وقد استغل الفاطميون المميزات التي كان يتميز بها أهل الذمة وقلدوهم مناصب إدارية ومالية فالعزیز بالله الفاطمي قلدهم يعقوب بن كلس⁽²⁾ منصب الوزارة⁽¹⁾.

وقد كان المسلمون يشكون من تغول أهل الذمة في السلطة وتمييزهم لأهل مذهبهم وتقليدهم المناصب، وكان الخليفة العزیز بالله الفاطمي كثير التقرب من النصارى وذلك لكونه تزوج من امرأة نصرانية، وكانت مدة خلافته تتميز بمدة ذهبية لأهل الذمة فقد عاشوا فيها برغد وعوملوا أحسن معاملة، إلا أنه في مدة حكمه، صدرت أوامره إلى النصارى بشد الزنار في الوسط، ويركبوا مراكب الخشب ولا يركبوا مراكب الحديد وأن يحملوا الطلبات في أعناقهم، وأفرد لليهود حارة خاصة بهم ومنعهم من مخالطة المسلمين، كما أمرهم أن يصبغوا أطراف عمائمهم، وشهد مدة الظاهرة

(2) يعقوب بن كلس، ولد ببغداد سنة 930/318م وهو يهودي الديانة لقب بالوزراء سنة 368هـ/980م في عهد العزیز بالله الفاطمي توفي في ذي الحجة سنة 380* /991م. انظر ابن الصيرفي الإشارة إلى من نال الوزارة، ص 92-94.

(1) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج2، ص 169.

لإعزاز دين الله نهجاً مغايراً لنهج الحاكم بأمر الله حيث عمل على كسب ود أهل الذمة وحسن تعاملهم (1).

المبحث الثالث

نظام الملكية في العصر الفاطمي

جاء الإسلام وعنى بتنظيم الملكية، فوجدت الملكية العامة والملكية الخاصة ووضعت لهما الضوابط التي تنظم عملهما والتصرف فيهما، وبعد العصر الفاطمي امتداداً للعصور التي سبقت، وقد كان للملكية عدة أشكال في هذا العصر وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: الملكية الخاصة:

حرص الفاطميون على الحفاظ على أوضاع الملكية الخاصة كما هي في أيدي أربابها، فقد جاء في كتاب الأمان الذي أعطاه القائد جوهر الصقلي عندما تم له السيطرة على مصر وإخضاعها للحكم الفاطمي " ولكم علي أمان الله التام العام، الدائم المتصل، الشامل الكامل المتجدد المتأكد على الأيام وكرور الأعوام، وفي أنفسكم وأموالكم وأهليكم، ونعمكم، وضياعكم، ورباعكم، وقليلكم وكثيركم" (2) يتضح هذا النص أن الملكية الخاصة كانت موجودة وأن الفاطميين قد صانوها، وقام بدر الدين الجمالي بحل جميع الاقطاعات، وإعادة توزيعها ولم يتعرض للأرض المملوكة بل

(1) الطراونة محمد سالم والمجالي سحر عبد المجيد، بحث بعنوان أموال أهل الذمة في خلافة الظاهر لإعزاز دين الله الفاطمي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 36، الجامعة الأردنية، عمان، 2009م، ص 80 /798.

(2) المقرئ، إتعاظ، ج 1، ص 106.

أبقاها في أيدي ملاكها وأشار المقرئزي إلى ذلك فقال (من كان له ملك قصر بات عليه، لا يدخل في الإقطاع وهو محكم إن شاء باعه وإن شاء أجره)⁽¹⁾

إلا أن هذا الحال لم يكن ليستمّر طيلة مدة الحكم الفاطمي، فقد شهدت فترات من الحكم الفاطمي مصادرة للممتلكات الخاصة فقد أنشأ الحاكم بأمر الله ديواناً أسماه ديوان المفرد لإدارة الأموال والممتلكات المصادرة، مما يدل على إتساع أعماله في هذا المجال، فقد ضم إلى هذا الديوان أملاك ابن جوهر الصقلي وأهله، وكان الحاكم بأمر الله الفاطمي يصادر أملاك رجاله إذا رأهم أثروا أكثر مما ينبغي، كما صادر أملاك أسرته أنفسهم، فاستولى على ما تملكه والدته وأخته وعماته وخواصه من النساء وقد بلغ مجموع المباني المصادرة 272 داراً وحانوتاً، ولما قتل الحاكم بأمر الله، قامت والدته بمصادرة جميع الإقطاعات التي قام الحاكم بأمر الله بإقطاعها، كما قام بدر الدين الجمالي في ظل حكم المستنصر بتدبير مذبحه قتل فيها جنوده أمراء العسكر الأتراك، وقام بقطع أملاك كل من قتل من أمراء العسكر لقاتله من مال ودار، وقام الحاكم بأمر الله بقتل الأفضل بن بدر الجمالي وصادر أمواله وأملاكه والتي شملت المراكب والبغال والخيل والرقيق والحلي والجواهر، واستغرق نقلها إلى بيت المال أربعون يوماً، وفي عهد الأمر بأحكام الله الفاطمي، تولى أبو علي أحمد كتفليت بن الأفضل الوزارة، ووضع يده على مخازن الغلال الخاصة بالأمر بأحكام الله وأمر بتوزيعها، فبلغت مئات الألوف من الإرداب، وفي أواخر عهد العاضد استولى صلاح الدين الأيوبي على كنوز الفاطميين وصادر مخصصات العاضد، وأقطع الأملاك والأراضي على أفراد أسرته، فأعطى أباه إقطاع الفيوم، وأخاه توران شاه قوص وأسوان وعيذاب، ووصل الأمر بالعصر الفاطمي بقيامها في بعض الحالات بالاستيلاء على السلع التي يحملها

(1) المقرئزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، الجزء الأول، المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة، 127هـ/ص

التجار من أجانِب ومصر على حد سواء وذلك بصورة متكررة وخاصة فيما يتعلق بالأخشاب والمعادن اللازمة لبناء السفن، والغلال والدقيق في فترات المجاعات⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الإقطاع في العصر الفاطمي

يعرف الإقطاع بأنه تنازل الدولة عن جزء من الأراضي التابعة لها للأفراد مقابل دفع العشر، وعادة ما يكون هذا الإقطاع من الأراضي الموات لأحيائها أو الأراضي التي توفي أصحابها دون وارث⁽²⁾.

أشار الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية لأنواع الإقطاع ومن هذه الأنواع ما يلي :

أولاً: إقطاع تملك، تنقسم فيه الأرض المقطعة إلى قسمين: موات، وعامر،

أما الموات فهي على ضربين: أحدهما لم يزل مواتاً على مر الدهر، ولم يجز فيه عماره، ولا يثبت عليه ملك، وهذا الذي يجوز للسلطان أن يقطعه لمن يحييه ويعمره، ويكون المقطع أحق الناس بإحيائه، أما الثاني، ما كان عامراً فخرّب فصار مواتاً وينفرد عنه قسمان:

الأول، ما كان جاهلياً كأرض عاد وثمود، فهو كالموات لم يثبت فيه عمارة ويجوز إقطاعه.

أما الثاني، ما كان إسلامياً جرى عليه ملك المسلمين ثم خرب حتى صار مواتاً عاطلاً وفيه رأيان لا يملك بالإحياء سواء عرف أربابه أم لا، والرأي الثاني إن عرف أربابه لم يملك بالإحياء وإن لم يعرف أربابه جاز تملكه بإحيائه⁽³⁾.

(1) السعد، أحمد صادق، تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الأولى، 1979، ص 273 - 275.

(2) الدوري، عبد العزيز، بحث بعنوان (نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 20، 1970، ص 8.

(3) الماوردي، الأحكام السلطانية، صححه محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، 2000م، ص، 228227.

الماوردي هو أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي توفي سنة 458هـ.

أما العامر فينقسم إلى قسمين: الأول مات عنه مالكوه فلا نظر للسلطان فيه إلا ما يتعلق بتلك الأرض من حقوق بيت المال في دار الإسلام سواء أكانت لمسلم أو لغير مسلم، أما إذا كانت في غير دار الإسلام وظفر بها المسلمون فإنه يجوز للحاكم أن يقطعها ليملكها المقطع عند الظفر بها، أما الثاني ما لم يتعين مالكوه ولم يتميز مستحقوه فهو على ثلاثة أقسام:

الأول، ما إصطفاه الأئمة لبيت المال من فتوح البلاد، هذا النوع لا يجوز إقطاع رقبته لأنه قد صار بإصطفائه لبيت المال ملكا لكافة المسلمين، أما الثاني فهو أرض الخراج، الثالث ما مات عنه أربابه ولم يستحقه وارث بفرض ولا تعصيب فينقل الى بيت المال ليصرف في مصالح المسلمين⁽¹⁾.

ثانيا: إقطاع الإستغلال

هو الإقطاع الذي يكون على نوعين العشر والخراج، أما العشر فإقطاعه لا يجوز لأنها زكاة لأصناف يعتبر وصف إستحقاقهم عند دفعها إليهم، أما الخراج فيختلف حكم إقطاعه باختلاف حال مقطعه وله ثلاثة أحوال: الحالة الأولى أن يكون من أهل الصدقة فيجوز، لأنه يجوز صرف الفيء في أهل الصدقة. الحالة الثانية أن يكون من أهل المصالح ممن ليس لهم رزق مفروض فلا يصح أن يقطعوه على الأطلاق، وإن جاز أن يقطعوه من مال الخراج، لأن ما يعطونه إنما هو من صلات المصالح، فإين جعل لهم من مال الخراج شيء أجري عليه حكم الحوالة لا حكم الإقطاع⁽²⁾.

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 231، 232.

(2) الماوردي، المصدر نفسه، ص 232، 233.

وقد أشار ابن الطوير إلى إجراءات منح الإقطاع بقوله (فإذا خلت ناحية من ضامن أو كانت محلولة ورسم إقطاعها، عمل من ديوان المجلس ارتفاعها (مقدار ناتجها) لأربع سنين، سنتين لغاية رخائها، وسنتين لغاية حذبها بالتنقيب عن ذلك، ثم يجمع هذا الارتفاع لهذه المدة، ويعتمد أسعار ما يبيع فيها من الغلات وغيرها، فإذا اجتمع من ذلك مبلغ معلوم أخذ ريعه، وإذا أراد ضامن أن يضمن ناحية كانت مقطعه عمل في معدلها كذلك على أهل عبرتها بريعه وما يريد على هذا النحو من البذل" (1).

وهناك الكثير من الشواهد على الإقطاعات في العصر الفاطمي ففي سنة 388هـ/ 999م أقطعت ست الملك (2). إقطاعاً مبلغه مائة ألف دينار، منهاجاً، في الصعيد وأسفل الأرض ثمانية وستون ألفاً وأربعمائة وخمسون ديناراً منها بمدينة بوتيح في صعيد مصر ستة آلاف وسبعمائة وخمسون ديناراً، وصهر ست الملك سبعة عشر ألف دينار، ودمنهور حتى آلاف دينار، وواحد وثلاثون ألف وخمسمائة وخمسون ديناراً دوراً بساتين" (3) وأقطع الحاكم لأحد مماليكه إقطاعاً مقدار ناتجة مائة ألف دينار مضافاً إلى ما معه من قبل" (4).

وفي سنة 405هـ أقطع الحاكم بأمر الله قاضي القضاة إقطاعاً مقداراه خمسة عشر ألف دينار سنوياً" (5).

(1) ابن الطوير، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، حققه أيمن فؤاد سيد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1992، ص 86. ابن الطوير هو أبو محمد المرتضى عبدالسلام بن الحسن القيسراني ولد سنة 524هـ/ 1130م توفي سنة 617هـ/ 1220م تناول المصدر نظم الحكم ورسوم دار الخلافة الفاطمية بمصر.

(2) ست الملك :وهي ابنة الخليفة العزيز بالله الفاطمي والأخت الكبرى للخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي ولدت بالقاهرة سنة 359هـ/ 970م اي بعد فتح الفاطميين لمصر بسنة واحدة، إتسمت بالرزانة والحزم الشديد، توفيت سنة 412هـ/ 1023م، انظر المقرئزي، إقطاع، الجزء الثاني، ص 86

(3) المقرئزي، إقطاع الحنفا، ج 1، ص 33..

(4) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص 86، 87.

(5) المقرئزي، إقطاع الحنفا، ج 1، ص 392.

وأقطع الحاكم بأمر الله بني قرة⁽¹⁾. البحيرة، فعهدوا الضياع، واشتدت شوكتهم، وعظم أمرهم، حتى على ولاية الإسكندرية وأحدثوا شغباً في المنطقة، مما جعل الوزير اليازوري^(*) يقوم بدعوة بني سنبس للعمل على إخماد تمرد بني قرة⁽²⁾ وفي سنة 405هـ/1014م قام الحاكم بأمر الله بالإقطاع فأشار المقرئ إلى ذلك بقوله "وخرج الحاكم عن المعهود في اعطاءات والإقطاعات حتى أقطع النواتية الذين يجدفون به العشاري، وأقطع المشاعليه، كثيراً من الوجوه والأقارب"⁽³⁾ وأقطع القاضي ابن أبي العوام ناحية تلبانه عدى، وأكثر من الإقطاعات لعبيد الشراء والجند⁽⁴⁾.

شهدت مدة المستنصر بالله الفاطمي زيادة في عدد الإقطاع نتيجة تسلط العناصر العسكرية ابتداء من سنة 468هـ/1071م فقد أخذوا يقطعون الإقطاعات للأمراء والجند مع إبقائها تحت إشراف الديوان، وقد أسهم في زيادة الإقطاع ضعف شخصية المستنصر الأمر الذي أدى لقيام الوزراء بعدم الاكتفاء بمنح الإقطاعات لأنفسهم، بل تصرفوا في منحها وذلك لكسب ولاء الأفراد لهم حتى يتمكنوا من الوصول إلى مطامعهم الشخصية في السلطة⁽⁵⁾

⁽¹⁾ بني قرة: بطن من سويد، أي في خزام، وهم بنو سويد بن رشدين ميه بن الضبي بن برة بن سنيرين عبيد بن كعب بن علي بن سعد بن ايامه بن غطفان، انظر المقرئ، ج2، ص218.

⁽²⁾ اليازوري: هو الحسن بن علي بن عبد الرحمن أبو محمد اليازوري، قد رجع والده من فلسطين إلى القاهرة، ودخل في خدمة أم المستنصر وارتفع شأنه عندها، استلم الوزارة سنة 542هـ، الإشارة إلى من نال الوزارة لابن الصيرفي، أبي القاسم علي بن منجب بن سليمان، حققه وعلق عليه عبدالله مخلص، المعهد العلمي الفرنسي الخاص بالعادييات الشرقية، القاهرة، 1923م. الخامس والعشرون ص 73.

⁽³⁾ المقرئ، إتعاظ الحنفا، ج2، ص 218.

⁽⁴⁾ المقرئ، إتعاظ الحنفا، ج1، ص 109،

⁽⁵⁾ المقرئ، المصدر نفسه، ص 110.

⁽⁵⁾ الصاوي أحمد، مجاعات، مصر الفاطمية، دار التضامن للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 1988م، ص

وفي سنة 501 هـ / 1107م رأى القائد أبو عبد الله محمد بن فاتك الطائحي (1) من اختلال أحوال الرجال العسكرية والمقطعين وتضورهم من كون إقطاعاتهم قد خس ارتفاعها وساعت أحوالهم لقلّة المتحصل منها، وإن إقطاعات الأمراء قد تضاعف أيرادها، الأمر الذي دفعه إلى مخاطبة الأفضل بن بدر الجمالي أمير الجيوش في أن يحل الإقطاعات جميعها، ويقدر خصوبة أراضيها لتقدير الخراج وبين له أن المصلحة في ذلك تعود على المقطعين والديوان، فأجاب الأفضل على طلب البطائحي وحل جميع الإقطاعات وراكها، فأخذ كل من الأقوياء والمميزين يتضررون ويذكرون أن لهم بساتين وأملاك ومعاصر في نواحيهم، فأجابهم بأنه من كان له ملك فهو باق عليه لا يدخل في الإقطاع إن شاء باعه وإن شاء قا بتأجيريه، فلما حلت الإقطاعات أمر الضعفاء من الأجناد أن يتزايدوا فيها فوعدت الزيادة في إقطاعات الأقوياء إلى أن انتهت إلى مبلغ معلوم، وكتبت السجلات بأنها باقية في أيديهم إلى مدة ثلاثين سنة لا يقبل عليهم فيها زائدة، وأحضر الأقوياء وقال لهم ما تكرهون من الإقطاعات التي كانت بين الأجناد قالوا كثرة ضمانها وقلة متحصلها وخرابها وقلة الساكن بها، فقال لهم الأفضل: أبنلوا في كل ناحية ما تحمله وتقوى رغبتكم فيه لا تنظروا العبرة (مقدار الدخل من الخراج والأموال على كل إقطاع) فعند ذلك طابت نفوسهم وتزايدوا فيها إلى أن فيها إلى أن بلغت الحد الذي رغب كل منهم فيه، فكتبت لهم السجلات بذلك (2).

(1) البطائحي: هو أبو عبد الله محمد بن الأمير نو الدولة أبو شجاع فاتك بن الأمير منجد الدولة أبو الحسن مختار ابن الأمير أمين الدولة أبو علي حسن بن تمام المستصري الأحوال لإمام الشيعي المعروف بالمأمون بن البطائحي وزير الأمر بأحكام الله، ومدبر الأمور في الأيام الأفضلية، توفي مقتولا سنة 519 هـ، أنظر ابن المأمون نصوص من أخبار مصر، تحقيق أيمن فؤاد سيد المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية القاهرة، 1983، د. ط، ص 3.

(2) ابن المأمون، نصوص من أخبار مصر، تحقيق أيمن فؤاد سيد المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية القاهرة، 1983، د. ط، ص 9 + 10.

وأشار القلقشندي إلى قيام العاضد بالله الفاطمي بالإقطاع لبعض أمراء الدولة (ونفذت أوامره بأن يوعز إلى ديوان الإنشاء يكتب هذا السجل إلى الديوان القلاني بإقطاعه الناحية وما معها منسوباً إليها وداخلاً فيها لاستقبال (سنة) كذا، منحه سائغة، لا يعترضها التكدير، ونعمه سائغة، لا ينقصها، وجاء موصول الأسباب، وعطاء من غير من ولا حساب، يتحكم فيه على قضايا الاختيار، وتنفذ فيه أوامره الميمونة (1).

كما أشار القلقشندي إلى سجل آخر يتضمن الإقطاع فقال (خرج أمره إليه بأن يوعز إلى ديوان الإنشاء يكتب هذا السجل بتملك الجهة المقدم ذكرها بجميع حدودها وحقوقها، وظاهرها وباطنها، وأعاليتها وأسافلها، وكل حق لها، داخل فيها وخارج عنها، وما هو معروف بها ومنسوب إليها، تملكاً مخلد، وانعاماً مؤبداً، وحقاً مؤكداً، يجري على الأصل والفرع (2).

وكان للمأمون البطائحي إقطاعات كثيرة تقدر بخمسين ألف دينار شملت مدن دهشور، وجزيرة الذهب، ومن البساتين ثلاثة بستان الأميرية وبستانان بكم أشفين (3).

يتضح مما سبق أن الإقطاع في بداية العصر الفاطمي كان يقتصر على الوزراء وكبار رجال العصر الفاطمي، إلا أنه في مدة حكم المستنصر بالله أخذ الإقطاع يتحكم فيه الجند، حيث بدأ نفوذهم في مراكز السلطة وتزايدت الإقطاعات لهم، بل وأصبحوا يقطعون وذلك لكسب الولاءات لتحقيق مطامعهم في الوصول السلطة والسيطرة على مراكز صنع القرار، والإقطاع كان عدة أشكال كإقطاع الاستغلال والاعتداء ولم تكن هنالك أسس معينة تستند أيضاً لمنح الإقطاع سوى كسب الولاء، وبالتالي يزداد الغني غني، الأمر الذي يعكس شكلاً من أشكال سوء توزيع لموارد ويتنافى مع قيم العدالة التوزيعية في الإسلام.

(1) القلقشندي، الصبح الأعشى، ج13، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1918م، ص 135-136.

(2) القلقشندي، المصدر نفسه، ص 138.

(3) ابن المأمون، نصوص من أخبار مصر، ص 81.

المطلب الثالث: الأحباس (الأوقاف)

تعرف الأحباس بأنها الأموال والأموال الموقوفة للمصالح العامة كالمساجد وغيرها من الممتلكات، أو موقوفة لجهات معينة للصرف عليها وصيانتها، لقد شكلت الأحباس جزءاً هاماً من إيرادات العصر الفاطمي، حيث كان يصرف منها على المساجد والأماكن المقدسة في الحجاز، وكذلك الصرف على عمال هذه الأماكن من خدام، ومؤذنين، وخطباء، مساجد ومدرسين، كان يكلف القضاة في الغالب لإدارة شؤون الأحباس لصيانتها والحفاظ عليها من الضياع والسرقعة، ولكن أحياناً كان يقوم الوزير أو الخليفة بتعيين كتاباً من قبلهم لإدارة شؤون الأحباس، كانت أموال الأحباس قبل العصر الفاطمي تحفظ في موضع خاص يعرف باسم (المودع) لكن الفاطميين عملوا على تغيير مكان إيداع الأحباس، وذلك بهدف السيطرة على أموال الدولة ومراقبتها تحت إدارة كتاب الفاطميين لاستغلال مواردها، فقد أصبح متولى الأحباس يُمنح ضمان أموال الأحباس وأموالها، والتي كان يدفع من ضمنها مصروفات المساجد والأماكن المقدسة في الحجاز والموظفين المرتبطين بها، أما الأموال المتوفرة بعد ذلك فكانت تنقل إلى خزينة الدولة⁽¹⁾.

(1) محاميد حاتم، التطورات في نظام الحكم والإدارة في مصر الفاطمية، مطبعة أسيل، القدس، الطبعة الأولى، 2001 ص 154.

وقد أنشئ ديواناً للأحباس في العصر الفاطمي قال ابن الطوير (الخدمة في ديوان الأحباس ولا يخدم فيها إلا أعيان كتاب المسلمين من الشهود المعدلين بحكم أنها معاملة دينية، وفيها عدة مديرين ينوب عن أرباب هذه يخدم في إيجاب - أرزاقهم من ديوان الرواتب وينجزون لهم الخروج بإطلاق أرزاقهم، ولا يوجب لأحد من هؤلاء من خرج إلا من بعد حضور ورقة بالتعريف من جهة مشارف المساجد باستمرار خدمته ذلك الشهر جمعية، ومن تأخر تعريفه تأخر الإيجاب له، وكان يطلق لكل مشهد خمسون درهماً في الشهر، وكان في الديوان كاتبان ومعيان لتنظيم الاستيمارات، ويورد في الاستيماراة كل ما في الرقاع والرواتب وما يجبي له من جهات كل من الوجهين القبلي والبحري) (1).

وقد تعددت الأحباس في العصر الفاطمي فشملت الدور والأراضي الزراعية، والطواحين، والفنادق والحمامات والحوانيت، وكان الأصل في الأحباس أن تتفق على المساجد وموظفيها، إلا أن بدر الجمالي وزير المستنصر بالله خالف ذلك من خلال قيامه بجعل الحبس لذريته من جهات واسعة، ليهيء لهم مورداً ثابتاً (2) ومن الأحباس في العصر الفاطمي، ما قام به الحاكم بإصدار الأمر سنة 405هـ/1014م حيث أمر بوقف عدة قياصر وأملاك سبع ضياع على القراء والمؤذنين بالجوامع وعلى ملء المصانع (*) وثمان الأكفان والمارستان (3) وفي جمادى الأولى من نفس السنة رد الحاكم بأمر الله على بن عمرو بن العاص حبس جدهم عمرو بن العاص ومبلغه في الشهر نحو مائتين دينار (4)

(1) ابن الطوير، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، ص 101.

(2) أيوب إبراهيم، التاريخ الفاطمي السياسي، الشركة العالمية للكتابة، بيروت، 1997م ص 18.

(3) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج2، ص 105 - 106

(4) المقرئزي، المصدر نفسه، ص 107.

كذلك أوقف طلائع بن رزيك ⁽¹⁾. سنة 554هـ / 1159م بعض الرباع، ونصف بركة الحبش وناحية بلقس الأشراف على الأشراف الحسينيين، وذلك أن يكون النصف الثمن للمقيمين بالقاهرة ومصر، والثالث لأولاد والحسن والحسين المقيمين بالمدينة المنورة، والباقي للشريف ابن المعصوم على أن يكون مدى الحياة⁽²⁾.

وفي سنة 403هـ / 1012م أمر الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي بحصر وتحديد المساجد التي لأغلة لها ولا أحد يقوم بها أو التي لها غلة لا تفي باحتياجاتها، فتم إحصاء عدد تلك المساجد حيث بلغ ثمانمائة وثلاثين مسجداً، قدر لها نفقة شهرية بواقع إثني عشر درهماً لكل مسجد⁽³⁾. ويشير ابن جبير إلى كثرة الأوقاف في بلاد الشام فيقول : ولكل مشهد أوقاف معينة من بساتين وأرض بيضاء ورباع ، حتى ان البلد تكاد الأوقاف تستغرق جميع ما فيها. وكل مسجد يستحدث بناؤه أو مدرسة أو خانقاه يعين لها الخليفة أوقافا تقوم بها ويساكنيها والملتزمين بها⁽⁴⁾. ويشير ابن عساكر إلى وجود الكثير من الأوقاف أوقفها أصحابها من أجل مؤسسات دينية، وأما الأوقاف للأبعاد الإنسانية فأشهرها السقايات وكانت توقف في سبيل الله وقد عدد ابن عساكر منها إحدى وعشرين داخل سور دمشق وسبعاً خارجها⁽⁵⁾.

(1) طلائع بن رزيك : هو أحد وزراء العصر الفاطمي ولد سنة 495هـ / 1103م في القاهرة ومن أبرز فقهاءها وشعرائها ، ولقب بالملك الصالح قال عنه ابن خلكان وكان فاضلاً سمحاً في العطاء سهلاً في اللقاء محباً لأهل الفضائل توفي بالقاهرة سنة 556هـ / 1172م. انظر ابن خلكان ، وفيات الأعيان، ص 89.

(2) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص 115.

(3) أيمن فؤاد سيد، العصر الفاطمي في مصر تفسير جديد، ص 359.

(4) ابن جبير، الرحلة، ص 248.

(5) ابن عساكر، أبو القاسم ثقة الدين علي بن الحسين، تهذيب تاريخ دمشق الكبير، تحقيق: عبد القادر بدران، دار المسيرة، بيروت، 1979 م، ص 248 وما بعدها. وسيشار إليه فيما بعد هكذا: ابن عساكر، تهذيب تاريخ دمشق.

الفصل الثاني

النشاط الاقتصادي في العصر الفاطمي

تبنى الفاطميون إستراتيجية تمثلت في نقل مركز التجارة من العراق وشبة الجزيرة العربية إلى مصر والبحر الأحمر، وقد أسهمت الظروف في تحقيق الفاطميين لهدفهم، وقد هدف الفاطميون من وراء تلك الإستراتيجية تقوية الخلافة الفاطمية عن طريق النهوض بالنشاط الاقتصادي.

ويشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: الأسواق في العصر الفاطمي.

المبحث الثاني: الحسبة في العصر الفاطمي.

المبحث الثالث : الأسعار والمكاييل والأوزان في العصر الفاطمي.

المبحث الرابع: النشاط التجاري في العصر الفاطمي.

المبحث الخامس: النشاط الزراعي في العصر الفاطمي.

المبحث السادس: النشاط الصناعي في العصر الفاطمي.

المبحث الأول

الأسواق في العصر الفاطمي

انتشرت الأسواق في ربوع العصر الفاطمي، وأصبحت تجارات كثير من البلدان تأتي إلى تلك المدن، واحتلت الأسواق موقعاً جغرافياً حيوياً في المدن التي كانت تخضع لحكم العصر الفاطمي، ويشتمل هذا المبحث على المطالب التالية:

المطلب الأول: أسواق القاهرة والفسطاط:

1_ سوق القصبه يعد سوق القصبه من أعظم أسواق مصر، ويحتوي على اثني عشر ألف حانوت، وتقع هذه الحوانيت ما بين أول الحسينية مما يلي الرمل إلى المشهد النفيسي، وقد كانت هذه الحوانيت غاصة بأنواع المآكل والمشارب والأمتعة ويعجز العاد عن إحصاء ما فيها من أنواع، ويرمى بمصر كل يوم ألف دينار ذهباً على المزابل، يعنون بذلك ما يستعمله اللبانون والجبانون والطباخون من الشقاق الحمر التي يوضع فيها اللبن ويوضع فيها الجبن، والتي يأكل فيها الفقراء الطعام بحوانيت الطباخين، وما يستعمله وبائعو الجبن من الخيط والحصر التي تعمل تحت الجبن في الشقاق، وما يستعمله العطارون من القراطيس والورق والخبوط التي تسد بها القراطيس الموضوع فيها حوائج الطعام من الحبوب وغيرها⁽¹⁾..

2_ سوق أمير الجيوش: ويعد سوق أمير الجيوش وكان قد بناها أمير الجيوش في العصر الفاطمي بدر الجمالي، وذلك أن بدر الجمالي لما قدم إلى مصر في زمن الخليفة المستنصر، وقد كانت الشدة العظمى، أقام السوق برأس حارة برجوان وكان بهذا السوق وبائعو لحم الضأن السلخ، وبائعو اللحم البقري وبه عدد كبير من الزياتين، وكثير من الجبانين والخبازين

(1) المقرئزي تقي الدين، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، الجزء الثاني، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرفاوي، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1997، ص 580-583.

واللبنانين والشوايين والعطارين ووبائعو الخضار، ووبائعو الأمتعة، حتى أنه كان به حانوت لا يباع فيه إلا حوائج المائدة وهي البقل والكرات والنعناع والثمار، وحانوت لا يباع فيه إلا الشيرج والقطن فقط برسم تعمير القناديل التي تسرج ليلاً ويوجد بهذا السوق محلات لبيع لحم الضأن النيء والمطبوخ وتبقى حتى الثلث الأول من الليل⁽¹⁾.

3_ سوق الشماعين: ويعد سوق من الأسواق المشهورة في العصر الفاطمي حيث يمتد هذا السوق من الجامع الأحمر حتى سوق الدجاجين، وعنده بني المأمون البطائحي الجامع الأحمر باسم الخليفة الأمر بأحكام الله، وبني تحت الجامع دكاكين وكان سوق الشماعين وكان يباع فيه من الشمع الكثير، وكان في بدايته يتكون من عشرين دكاناً إلا أنه بقي منها خمس دكاكين وذلك لترك استعمال الناس للشمع⁽²⁾.

4_ سوق الدجاجين: يعد من الأسواق المشهورة في القاهرة في العصر الفاطمي سوق الدجاجين حيث كان يباع في هذا السوق الدجاج والأوز، كما كان فيه حانوت لبيع العصافير حيث يقوم الأولاد بشرائها ليعتقوها، وكان يباع في هذا السوق عدة أنواع من الطيور وفي كل يوم جمعة يباع فيه طيور الغماري والهزازات والشحارير والبغاء والسمن وكان يبلغ سعر السمان المئات من الدراهم، وبقية الطيور بصل سعر الواحد منها ألف درهم وذلك لتنافس الناس في اقتنائها، وتوفر عدد المعتنين بها⁽³⁾.

5_ سوق الحلاويين: وهذا السوق مُعد لبيع الحلوى، وكان من أبهج الأسواق وذلك لما يشاهد من الحوانيت التي بها من الأواني والآت النحاس الثقيلة الوزن البديعة الصنعة ذات القيمة الكبيرة وكانت الحلويات تصنع في هذا السوق بألوان متعددة ويطلق عليها اسم الحلويات المجمعة

(1) المقريري، الخطط، ج2، ص 580-583.

(2) المقريري، المصدر نفسه، ص 584.

(3) المقريري الخطط، المصدر نفسه، ص 593، 597.

فلما حدثت بالمجاعات فيها حدث غلاء في سعر السكر وذلك لخراب الدواليب التي كانت بالوجه القبلي، وخراب الكثير من مطابخ السكر في مصر، وقد مات أكثر صنّاع الحلوى، وكان هذا السوق في شهر رجب من أحسن الأسواق منظراً فإنه كان يصنع فيه من السكر أشكال خيول وسباع وقطط وتسمى العلاليق وكانت ترفع بخيوط على الحوانيت وكانت تزن الواحدة منها من ربع رطل إلى عشرة أرطال، وكان يعمل هذا الصنف من الحلوى في موسم نصف شعبان وكان ينشط العمل في هذا السوق وتزداد الحركة عليه في موسم عيد الفطر لكثرة ما يصنع فيه (1).

6_ سوق القناديل: يقع سوق القناديل على الجانب الشمالي لجامع باب الجوامع ويصف ناصر خسرو سوق القناديل " بأنه سوق لا يعرف مثله سوق بأي بلد، حيث فيه كل ما في العالم من طرائف، وفيه من الأدوات التي تصنع من الذبل كالأوعية والأمشاط ومقابض السكاكين وغيرها، ويوجد كذلك معلمين مهرة ينتجون بلوراً غاية في الجمال وهي يحضرونه من المغرب، وفي السوق تباع أنياب الفيل التي تم استيرادها من زنجبار كما يوجد فيها جلد بقر من الحبشة ويعملون منه النعال ، ورأيت في يوم واحد هذه الفواكة والرياحين الورد الأحمر والنرجس والنانج والليمون والياسمين والريحان الملكيوالسفرجل والرمان والكمثرى والبطيخ والعطر والموز والزيتون والرطب والعنب وقصب السكر والبادنجان والقرع واللفت والكرنب والفول (2).

7_ سوق البخائقيين: يُعرف هذا السوق بسوق الخشبية تصغير خشبة وذلك لأنه عمل على بابه خشبة تمنع الراكب من الدخول إليه، وهذا السوق معمور من جانبيه بالحوانيت التي يُباع فيها

(1) المقرزي، المصدر نفسه، ص 606، 603.

(2) خسرو ناصر، سفرنامه، ترجمة يحيى الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية،

1993م، ص 119، 118.

الكوافي والطواقي التي يلبسها الصبيان والبنات، ويظاهر السوق عدة حوانيت لبيع الطواقي وعملها (1).

8_ سوق المحابريين: وهو سوق فيه عدة حوانيت لعمل المحابر التي يسافر فيها إلى الحجاز وغيره، ولهذا السوق موسم عظيم عند سفر الحاج، وعند سفر الناس إلى القدس، وكان البائعون لا يراعون المشترون في ثمن السلعة التي يبعونها ذلك لأن المشتري لا يحتاج إلى السلعة المباعة إلا مرة واحدة في عمره وعملها. ونحو ذلك (2).

9_ سوق الخلعيين و الغلة: يقع هذا السوق بين قيسارية الفاضل وبين باب زويلة وفيه تباع الثياب المستعملة ويعد هذا السوق من أكثر الأسواق ازدحامًا في القاهرة لكثرة ما يباع فيه من ملابس أهل الدولة وغيرهم يُعد سوق الغلة من أكبر أسواق الفسطاط وأكثرها أهمية، فالحبوب وخاصة القمح كانت أهم السلع التي يقبل عليها الناس على اختلاف فئاتهم (3).

10_ سوق اللجميين: وهي من الأسواق المتخصصة في الصناعة حيث كان يباع فيها آلات اللجم ونحوها مما يتخذ من الجلد، وكان به أعداد كبيرة من الصُنَّاع المهرة الذين يقومون بتزيين اللجم بالطلاء، وصُنَّاع الكفت برسم اللجم والركب والمهاميزر ونحو ذلك (4).

11_ أسواق دار جوهر ودار الصرف ودار الأنماط: يذكر المسبجي في كتابه أخبار مصر في سنتين أنه نزلت طائفة من جواري القصر ومعها طائفة من الخدم إلى دار جوهر ودار

(1) سلطان عبد المنعم، الأسواق في العصر الفاطمي دراسة وثائقية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1997م، ص 30.

(2) سلطان عبد المنعم، المرجع نفسه، ص 31.

(3) سلطان عبد المنعم، المرجع نفسه، ص 32، 33.

(4) سلطان عبد المنعم، نفسه، ص 33، 34.

الصرف ودار الأنماط، فاشترى من جميعها رحلاً، وعادوا إلى القاهرة المحروسة (1) إن دار جوهر ودار الصرف ودار الأنماط هي أسواق مشهورة كانت تقع شرف جامع عمرو بن العاص وجنوبه، بالقرب من درب المعاصير بالفسطاط (2).

12_ سوق الخشابين ويقع في زقاق ضيق على اليمين من باب زويلة، وسوق الأجناد الذي يباع فيه الفراء والجوخ، وسوف المرقلين بالفرد الفتوح وسوق الحرير بين الشرايين بجوار العدديّة.

13_ سويفّة الوزير من الأسواق القديمة وسميت بسويفّة الوزير لأنها تقع في حادة الوزيرية والتي تُنسب إلى الوزير أبي الفرج يعقوب بن كلس وزير الخليفة العزيز بالله نزار بن المعز، ثم أصبحت تعرف بسويفّة دار الديباج يعني دار الطراز ينسج فيها الحرير، ثم عرف هذا السوق بالسوق الكبير في آخر أيام العصر الفاطمي (3).

14_ سوق التفاح: وهو سوق كانت تباع فيها الفواكه على اختلاف أنواعها، والتي كانت تأتي مما ينبت من بساتين ضواحي القاهرة، بالإضافة إلى التفاح والكمثرى والسفرجل التي تأتي من الشام ثم تُوزع الفواكه من هذه السوق إلى سائر أسواق القاهرة والفسطاط (4).

15_ سوق الجبن: حيث كان يشرف على هذه السوق سمسار متمرس في التجارة يأتيه الجبن من مصانعه إلى السوق ثم يقوم ببيعه إلى من يرغب من التجار ويوزع على الأسواق المختلفة (5).

ووجدت القيساريات وهي عبارة عن عنبر به عدة محراث مسقوفة توحد حول صحن كبير

ويكون له عدة مداخل وكانت تطلق على السوق (1)

(1) المسبحي محمد، أخبار مصر في سنتين (414 - 415هـ) تحقيق وليم ج ميلورد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م.

(2) المقرئ زي، الخط ط، ج1،

ص 363-367.

(3) المقرئ زي، الخطط، ج2، ص 604.

(4) المقرئ زي، المصدر نفسه، ص 604.

(5) سلطان عبد المنعم، الأسواق، ص 34-35.

المطلب الثاني: أسواق دمشق:

عرفت مدينة دمشق بأسواقها منذ القدم، وكانت هذه الأسواق خلال مدة حكم الفاطميين مغطاة بسقوف من الخشب والطين⁽²⁾. فتمنع عن يقصدها حر الصيف وبرد الشتاء والأمطار، كما كانت هذه الأسواق مزودة بأرصفة للمشاة، وأرضية للركبان، وفيها حرس لحمايتها من اللصوص يطوفون بالأسواق بالليل⁽³⁾. وكان في دمشق سوق على طول البلد مكشوف حسن وهو بلد قد فَرَّقَتْهُ الأنهار، وكثرن به الثمار مع رخص الأسعار فيه⁽⁴⁾.

وكانت الأسواق في دمشق متجمعة في مكان واحداً وتمتد على جانبي الشوارع وعن الشروط الواجب توافرها في الأسواق أن تقام على مكان مرتفع وواسع. وقد خصص لكل صنف من أصناف التجار موضع خاص، فكانت كل طائفة من التجار تقيم في سوق معينه من هذه الأسواق، وكانت الأسواق تقام في أماكن مخصصة من المدينة، فكان هنالك أسواق للشماعين وذلك لحاجة الجوامع إلى الإضاءة بالشموع وخاصة أثناء الليل، وبعدها يأتي أسواق العطارين وباعة البخور وذلك للتعطير ومن ثم يأتي سوق القبابية لوجوب الضوء، وهنالك سوق المأذونين لأن عقود الزواج كانت تتم بالجوامع، ثم سوق الكتب وذلك لأن الجوامع كان يدرس فيها، ثم تتابع الأسواق في البعد عن مركز المدينة والجامع كأسواق الدباغين والصباغين والسراجين والحدادين حيث كانت بعيدة عن المنازل والجوامع حرصاً على راحة السكان⁽⁵⁾.

(1) القاضي شوكت رسالة دكتوراه بعنوان العمارة الإسلامية في مصر (النظرية والتطبيق، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 1998م، ص 56.

(2) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1991م، ص 156.

(3) العلبي أكرم، خطط دمشق، دار الطباع، دمشق، الطبعة الأولى، 1989م، ص 446.

(4) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 157.

(5) الزبود محمد، رسالة دكتوراه، حالة بلاد الشام الاقتصادية منذ العصر الطولوني حتى نهاية العصر الفاطمي، جامعة دمشق، دمشق، 1997م، طبعت بواسطة دار الفكر، دمشق، ص 301-302.

وغلب على أسواق دمشق طابع التخصص، حيث كانت حوانيت الحرف والمهن المتشابهة متقاربة من بعضها، وكان لكل طائفة من التجار سوق يختص بهم، وحملت بعض الأسواق أسماء السلع التي تبيعها فهناك سوق بيع الفاكهة، والخضار والتي سميت دار الطبخ، وكانت هذه السوق بجوار المسجد الأموي من الجهة الغربية، وسوق للصاغة وسوق للسراجين حيث يقع إلى الشرق من الجامع الأموي يتم الدخول إليه من خلال العبور عبر الباب الشرقي⁽¹⁾.

كما كان في دمشق سوق لبيع البقوليات كان يطلق عليه اسم سوق البقل، وآخر لبيع الدواب وهي قسمان: القسم الأول لبيع الخيول، والأخرى لبيع الأغنام وتعرف بسوق الضخم، كما يعد سوق القمح من أقدم أسواق دمشق وكان مغطى بسقف من الحجارة والطين، وكان في المدينة أسواق لبيع اللؤلؤ وأسواق المطرزين وأسواق النحاسين والخشابين والحدادين وسوق الوراقين الذي كان مكانه في باب البريد⁽²⁾.

وكان يوجد في أسواق دمشق أجود أنواع الخبز واللحم، وفيها الكثير من المطاعم وكلها في غاية النظافة، وكان أهم المواد الغذائية تباع على امتداد بعض الشوارع الرئيسية وكان للذهب ثلاثة أسواق وهي سوق الذهبين⁽³⁾ وهؤلاء كانوا يبعوث الذهب المرقوق، وسوق الصاغة البرانية وكان يباع فيه الأساور والخواتم والحلي، وسوق الصاغة الجوانية وكان يباع فيه الجواهر والماس واللائي والزمرد والأحجار الكريمة، كما كان في دمشق سوق لبيع البز الفاخرة من الحرير، والكتان والثياب الرفيعة وأطلق على هذا السوق سوق الذراع⁽⁴⁾.

(1) ابن جبير، الرحلة، ص 190.

(2) محاسنة محمد، تاريخ دمشق خلال حكم الفاطميين، دار الأوائل للنشر، دمشق الطبعة الأولى، 2001، ص 210.

(3) الزيود محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص 314.

(4) العليبي أكرم، خطط دمشق، ص 448-449.

كان تخطيط الأسواق في مدينة دمشق يمثل مجموعة من الشوارع المتوازنة تقفل بأبواب من مداخلها، وكانت أسواق مدينة دمشق في العصر الفاطمي يتم تزينها ببعض التماثيل التي تقام في الشوارع⁽¹⁾.

المطلب الثالث: أسواق المغرب الإسلامي:

انتشرت الأسواق في بلاد المغرب الإسلامي حيث كان نفوذ الفاطميين يمتد، وكانت تقوم الأسواق حيث توجد مجتمعات سكانية، فيخصص السكان مكاناً يجتمعون فيه للتبادل التجاري و للتزود بما يحتاجون إليه، ولهذا كان لكل قبيلة أو قبائل متجاورة سوق محلية تجتمع فيه، وكان لإشتهار بعض النواحي بسلعة معينة، ووجود فائض إنتاج هذه السلعة، مما إستدعى إقامة سوق لتصريف تلك السلعة، فيقصدتها الناس من قريب أو بعيد ممن لهم حاجة في تلك السلعة⁽²⁾. وكانت الأسواق موجودة في كل مدينة، فقد أشار المقدسي إلى أسواق مدينة تاهرت⁽³⁾. فقال "تاهرت بلد (رشيق الأسواق) ومدينة صبري بناها الفاطمي أول ما ملك الإقليم وهي شديدة العمارة حسنة الأسواق وحول باجه أسواق يطول ذكرها، ومدينة الخالصة وبها أيضاً جامع ولها أسواق، وسوق ابن خلف في إفريقية، وسوق حمزة في المسيلة، وسوق إبراهيم في نفس المغرب الأوسط ولها أسواق مقدر، وهناك بعض المدن فيها سوق واحدة فمدينة تاجه فيها سوق وفي القيرون سوق الرماحين"⁽⁴⁾.

(1) محاسنه محمد، تاريخ مدينة دمشق، ص 10

(2) يوسف جودت عبد الكريم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9-10م)، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1992م، ص 134.

(3) تاهرت: إسم يطلق على مدينة في المغرب الأوسط أسسها عبدالرحمن بن رستم بن بهرام، وكان مولى لعثمان بن عفان رضي عنه، وكان خليفة لأبي الخطاب أيام تغلبه على إفريقية، وهي غيضة بين ثلاثة أنهار. ،أنظر ابن عذاري،البيان المغرب،ص207.

(4) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 225-227.

كما أشار البكري إلى مدينة تلمسان ⁽¹⁾. فقال إنها قاعدة المغرب الأوسط ولها أسواق وبتاهرت أسواق عامرة⁽²⁾. وهناك بعض المدن فيها سوق واحدة فمدينة تاجه فيها سوق وبنواريفن فيها حوانيت، ومدينة الخضراء فيها سوق وسوقها يجتمع إليها أهل تلك الناحية، ومدينة فكان كانت سوقاً قديمة من أسواق زناته، ومدينة أسلن فيها جامع وسوق ومدينة ترنانا لها سوق عامرة⁽³⁾.

ومدينة سبتة ⁽⁴⁾. كان فيها سوق للمرجان لأنه كان يصطاد من شواطئها بالإضافة إلى أسواق أخرى حيث بلغ عدد الأسواق مئة وأربع وسبعون سوقاً وهذا يدل على أن النشاط التجاري في سبتة كان كبيراً وزاخراً⁽⁵⁾. ووصف البكري أسواق طنجة بالعامرة ⁽⁶⁾ وفي مدينة فاس كان فيها سوق خاص لبيع السمك ⁽⁷⁾، وهناك أسواق عدوة القرويين، وتشمل سوق العدول الذي يحتوي على ثمانين دكاناً، وإلى الغرب منه نحو ثلاثين دكاناً للكتبيين، وإلى الجنوب بائعو الأحذية ويشغلون قرابة مائة وخمسين دكاناً، والخرازون يضعون أحذية الأطفال وعدد دكاكينهم خمسون دكاناً، وهناك أيضاً باعة أواني النحاس والصفير ويوجد أيضاً باعة الفواكه ويشغلون خمسين دكاناً ومن بعدهم الشماعون حيث يقومون بصناعة الشمع، ودكاكينهم قليلة، ثم وبائعو الأزهار يبيعون الليمون والحامض وعدد دكاكينهم عشرون دكاناً ثم وبائعو الحليب الذين يشترون الحليب كل صباح في أوعية من خشب مطوقة بالحديد، وبعد وبائعو الحليب يأتي وبائعو الأقطان وعدد دكاكينهم ثلاثون

⁽¹⁾ تلمسان: هي مدينة في المغرب الأوسط كان يقطنها بني مرين وقبائل زناته ،واكثرهم فرسان يركبون الخيول، أنظر ابن عذاري، البيان المغرب، ص211.

⁽²⁾ البكري أبو عبيد، البيان المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب مكتبة المثنى، بغداد، 1857م، ص 68.

⁽³⁾ ابن حوقل، صورة الأرض، دار الحياة، بيروت، ص 89.

⁽⁴⁾ سبته: هي مدينة بناها الناصر لدين الله الأموي على بحر الزقاق من بر العدو ، أنظر ابن عذاري، البيان المغرب، ص211.

⁽⁵⁾ السبتي محمد قاسم، اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من الآثار، تحقيق عبد الوهاب بن منصور المطبعة الملكية، الرباط، 1972م، ص 39.

⁽⁶⁾ البكري، البيان المغرب، ص 109.

⁽⁷⁾ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 239.

دكاناً ثم وبائعو مصنوعات القنب كالحبال ثم يأتي صانعو الخفاف وثم صانعو أغمدة السيوف وأغطية صدور الخيل ثم وبائعو الملح والجبس ثم وبائعو الأواني الخزفية ذات الصنعة المتقنة والألوان الزاهية ويبلغ عدد دكاكينهم مائة، ودكاكين بيع الأطعمة ومنها دكاكين لبيع الأطعمة المقلية مثل اللحم والسمك، وأخرى لبيع السمن والعسل والجبن الطري والزيتون والجزر، ثم يأتي بعدها سوق الأقمشة الصوفية الغليظة ويحتوي على مائة دكان و صانعو أقفاص الدجاج وعدد دكاكينهم أربعون وبعدهم يأتي وبائعو الصابون السائل، ثم يأتي وبائعو التين ولهم عشرة دكاكين ثم يأتي السوق الذي يباع فيه خيط الكتان وهو سوق كبير⁽¹⁾.

كما كان هنالك سوق لصناعة الظروف التي يخزن فيها الدقيق والقمح وبلغ عدد دكاكينها ثلاثون دكاناً، ثم الإسكانيين والخرازين ويصنعون نعلاً خشبية للفلاحين وعامة الناس وعدد دكاكينهم نحو مائة وخمسين دكاناً، ويوجد في فاس سوق للتجار وهذا السوق شبه مدينة صغيرة محاطة بجدران في هذه الجدران إثنا عشر باباً ويقسم السوق إلى خمسة عشر حياً، اثنان مخصصان للخرازين الذين يصنعون أحذية الأعيان، وحيان لتجارة الأقمشة الحريرية ويشغلون نحو خمسين دكاناً وقسم ببيع الحرير الملون لتطريز القمصان والوسائد ويشغلون نحو خمسين دكاناً، وهنالك حيان لتجارة القمصان والأقمشة النسائية وهم اغنى تجار فاس بمبيعاتهم وأرباحهم وهي تباع فيه ملابس قديمة، وكان سوق العطارين يشمل نحو خمسين دكاناً تباع المواد المتعلقة بالطب والعطارة، وفي الجهة الشرقية من سوق العطارين يأتي صانعو الإبر وهم نحو خمسين دكاناً وسوق لباعة الصابون والمكانس وعددهم عشرون دكاناً⁽²⁾.

(1) الوزان حسن، وصف أفريقيا، ترجمة الدكن عبد الرحمن حميدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

الرياض، 1985م، ص 284 - 288.

(2) الوزان، المرجع نفسه، ص 244 - 247.

يتبين فيما سبق أن أسواق مدينة فاس هي أسواق مخصصة وقدمت احصائيات عن أعداد الدكاكين التي تحتويها هذه الأسواق التخصصية، وهي تشمل أسواقاً مهنية وحرفية وقد ضمت الأسواق المهنية أسواقاً للتجار على مختلف اختصاصاتهم من تجار أقمشة إلى تجار مصنوعات فما سبق وجلدية ونسجية وغيرها وباعة الأطعمة المتنوعة.

وكان بمدينة مراكش أسواق مختلفة وسلعها نافقة ومن أسواقها سوق الدخان والصابون والمغازل وهذا يدل على التخصص في أسواق مراكش⁽¹⁾.

وأقيمت الأسواق في مدينة سبتة حيث بلغ عدد أسواقها منه وأربعاً سبعة سوقاً وهذا يدل على أن النشاط التجاري في سبتة كان زاخراً، واحتوت مدينة طنجة على أسواق كذلك كانت مدينة نكور عامرة بالأسواق⁽²⁾.

وذكر الإدريسي أن مدينة قابس لها أسواق وعمارات وتجارات وبضاعات ومدينة صفاقس لها أسواق كثيرة وعمارة شاملة ، وكان يجلب إلى أسواقها نفيس الفواكه وعجيب أنواعها والأسعار فيها رخيصة، ومدينة زويلة فيها الأسواق الجميلة والشوارع الواسعة وفي مدينة بنزرت بها مرافق وأسواق قائمة بذاتها⁽³⁾.

المطلب الرابع: أسواق الإسكندرية:

تعد أسواق الإسكندرية من الأسواق الرئيسية في العصر الفاطمي نظراً لمساهمتها في حركة التجارة الداخلية والخارجية، فلقد كانت أسواقها عامرة بمختلف أنواع السلع والطريف والنادر من السلع مما كان يصل إليها عن طريق النيل عبر خليج الإسكندرية ومن الأسواق الداخلية وما كانت ترسله إلى تلك الأسواق من منتجاتها الصناعية خاصة منتوجاتها الكتانية الراقية التي كانت تباع

(1) الإدريسي، وصف أفريقيا الشمالية والصحراوية، صحة هنري بريس، الجزائر، 1957م، ص 44.

(2) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 90.

(3) الإدريسي، المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق، دن الجزائر، 1983، ص 141، 142، 144، 151.

بقيمة وزنها فضة، كما كانت أسواق الإسكندرية المركز الرئيسي لتجارة الشب في مصر⁽¹⁾ حيث كانت العصر الفاطمي تحتكر تجارة الشب، وكان بها أسواق للفواكه وتصدر فائض انتاجها من الفواكه لأسواق الفسطاط، وكان في الإسكندرية أسواق لبيع الأقمشة والثياب من الكتان الرفيع والمنسوجات التي كانت تصنع في الإسكندرية كما كان فيها أسواق لبيع التحف والأواني الخزفية والفخارية والزجاج حيث كانت تصنع التحف والأواني والفخار والزجاج في الإسكندرية⁽²⁾.

المطلب الخامس: أسواق مدينة تنيس:

مدينة تنيس هي مدينة مصرية كانت ثغراً بحرياً مهماً ومركزاً مهماً لصناعة النسيج، وبها أسواق فخمة، وبلغ عدد الدكاكين التي فيها عشرة آلاف دكان، منها دكان عطار واشتهرت تنيس بصناعة العمامات وملابس النساء لذا وجدت الحوانيت لبيع الملابس والعمامات والبوقلمون وهو قماش يتغير لونه بتغير ساعات النهار⁽³⁾.

المطلب السادس: أسواق مدينة قوص:

وهي مدينة تقع على الساحل الشرقي من النيل جنوب القاهرة، وكانت مدينة قوص تعتبر من المراكز التجارية المهمة في العصر الفاطمي نظراً لموقعها المميز في نهاية طرق القوافل الممتدة بين البحر الأحمر والنيل، وكان هذا الموقع سبباً لإكتظاظ الأسواق وإزدحامها بالوافدين الذين جذبهم للتجارة في أسواقها كثرة الحجاج والتجار اليمنيين، وتجار الحبشة الذين كانوا يقدون عليها، فكانت تتم بأسواق قوص عملية تبادل واسعة للسلع مما جعلها موطناً لعدد كبير من أثرياء التجار⁽⁴⁾.

(1) سلطان عبد المنعم، الأسواق، ص 39، 40.

(2) خسرو ناصر، سفرنامه، ص 91، 92.

(4) سلطان عبد المنعم، الأسواق، ص 43.

المطلب السابع: أسواق مدينة البهنسا

وهي مدينة من مدن الصعيد الأدنى، كانت مشهورة بصناعة المنسوجات المطرزة كما تتميز بإنتاج الستور والخيام والصوف والكتان وكانت مدينة عامرة بأسواقها كثيرة الدخل، خاصة أسواق المنسوجات⁽¹⁾.

المطلب الثامن: الأسواق الأسبوعية

أقيمت الأسواق في العديد من المدن الفاطمية، وكانت السوق تسمى باسم اليوم الذي يقام فيه النشاط التجاري، فقد كان يقام سوق الأحد والسبت والاثنين في الطريق الرابط بين بجابه وقلعة بني حماد⁽²⁾ وأيضاً أقيم سوق الجمعة في ناحية غافق التابعة لأفريقية حيث ذكر المقدسي أن غافق ناحية واسعة كثيرة القرى وأسواق تقام على أيام الجمعة كما أشار المقدسي إلى وجود سوق الأحد والخميس في القيروان⁽³⁾.

وفي شمال قصر أبي موسى في المغرب الأقصى كان هنالك سوق الخميس يجتمع فيه جميع قبائل بني مكناس وهي سوق نافقة لما جلب لها⁽⁴⁾.

وأشار البكري إلى سوق الأحد الذي يقوم في مدينة أغمات، حيث قال أن بها أي مدينة أغمات أسواق جامعة يقوم يوم الأحد بضروب السلع وأصناف المتاجر ويذبح فيها مائة ثور وأكثر من ألف شاه⁽⁵⁾.

(1) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 195.

(2) الإدريسي، صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس مأخوذ من كتاب مطبعة بريل، ليدن، 1968م، ص 92.

(3) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 324، 328، 329.

(4) الإدريسي، المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق، ص 97، 98.

(5) البكري، المغرب في ذكر بلاد أفريقية، ص 153.

وأقيم في مدينة كزناية الواقعة على نهر الشلق سوق يوم الجمعة كان يقصده الكثير من الناس (1) كما كان سوق بلد بموية بالفيوم يقام كل يوم خميس (2)، وفي قرية منية الأمراء في القاهرة فيها سوق يقام كل يوم أحد يباع فيه البقر والغنم وهو من أسواق مصر المشهورة وأكثر سكانها من النصارى وكانت تشتهر بصناعة الخمر، وكانت شبرا الخيمة من ضواحي القاهرة يقام فيها سوق كل يوم ثلاثاء (3).

وفي منطقة رحبة الحارث أمام مسجد عمرو بن العاص كان الناس يحتشدون فيه للبيع والشراء يوم الجمعة (4).

وفي مدينة دمشق كانت تقام في كانون الأول سوق تعرف بسوق قضيب البان، كما كانت تقام فيها سوق لبيع المنتوجات الزراعية والصناعية يوم الأحد (5).

وأما اليمن، فقد كانت التجارة الداخلية تتركز في المدن الكبرى من اليمن مثل زبيد وعدن وتعز وصنعاء وصعدة وكانت الحركة التجارية بين القرى والمدن نشطة حيث كانت القرى تصدر للمدن الأصناف العديدة من منتجاتها الزراعية والصناعية والمواد الخام، وكانت أغلب أسواق اليمن تقام أسبوعياً وخاصة في القرى والمدن الصغرى وتسمى الأسواق بإسم اليوم الذي تعقد به السوق، مثل سوق الخميس وسوق الجمعة وسوق الأحد وهكذا (6).

(1) الإدريسي، المغرب العربي، ص 107

(2) محمود سلام شافعي، رسالة ماجستير، أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، طبعت بواسطة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م، ص 145.

(3) سلطان عبد المنعم، الأسواق، ص 37+38.

(4) سلطان عبد المنعم، المرجع نفسه، ص 29، 30.

(5) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 156.

(6) السروري، محمد، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة (429-626هـ) / 1037-1228م)، ط 1، وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 2004م، ص 502.

وكانت الأسواق التي تقوم بالقرى عادة ما تقام في منطقة متوسطة بين مجموعة من القرى بحيث يستطيع أهل تلك القرى الوصول إلى السوق والعودة منه في اليوم نفسه وأحياناً قد يسافر بعض التجار إلى أسواق أخرى بعيدة تستغرق عدة أيام للذهاب والعودة ، وذلك لحاجة الناس لأنواع معينة من البضائع لا تتوافر في الأسواق القروية القريبة⁽¹⁾.

وكانت تقام في بعض المدن في اليمن أسواق أسبوعية تسمى الوعد، ويقصد الناس هذه المدن الكبرى من البوادي والمناطق المحيطة لبيع إنتاجهم أو استبداله بما يحتاجون إليه من السلع المختلفة المتوفرة بالمدن، ومن الأمثلة على الحركة التجارية الداخلية مدينة زبيد حيث يتم فيها عمليات الشراء والبيع يوميًا. وتتشط الحركة التجارية في سوق الأقمشة بعد الظهر لأن معظم قاصدي هذا السوق من المناطق المجاورة مدينة زبيد ويحضرون إلى المدينة ومعهم إنتاجهم فيبيعون في اول النهار حتى وقت الظهر ثم يتغدون ويدخلون السوق، وحينئذ تتعاضم حركة البيع والشراء حتى يصل ذروته بعد الظهر⁽²⁾.

(¹) ابن المجاور، جمال الدين يوسف بن يعقوب بن محمد البغدادي، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز - المسمى تاريخ المستبصر، تحقيق: أوسكار لوفجرين، مطبعة بريل ليدن، هولندا، 1951م، ص98، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: ابن المجاور، تاريخ المستبصر.

(²) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص98.

المبحث الثالث

الحسبة في العصر الفاطمي

ويعتبر جهاز الحسبة في العصر الفاطمي من أهم أجهزة الرقابة، فلم يقتصر عمله على مراقبة الأسواق للتأكد من نظافة السلع وصلاحياتها ومراقبة المكايل والأوزان فحسب بل تعداه إلى النواحي الصحية والدينية.

المطلب الأول: أعوان المحتسب وسلطاته التنفيذية

زادت الأعباء الملقاة على عاتق المحتسب نتيجة لاتساع الأسواق وزيادة عددها وزيادة عدد السكان فلم يعد بمقدوره العمل منفرداً بوظيفة الحسبة، لذا كان لا بد له من أعوان ليساعده في عمله، خاصة أن واجبات المحتسب إتسعت لتشمل الأمور الدينية والصحية والاقتصادية⁽¹⁾.

وقد كان المحتسب يراقب الأسواق بواسطة مجموعة من العرفاء يطلق عليهم اسم عرفاء السوق وكان كل عريف خبير بالصنعة التي يشرف على مراقبتها، فكان لكل طائفة من الصانع وأرباب الحرف عريف ليشرف على أمورهم، وكان يشترط في العريف أن يكون على دراية تامة بأمور الطائفة التي يشرف عليها وبما تمارسه أعمال حرفية أو صناعية، لأنه سيساعد المحتسب في الكشف عن مواطن الغش والتدليس⁽²⁾

فقد روى المقرئزي أنه كان في كل سوق من أسواق مصر على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمرهم، وكان لعريف الخبازين دكان لبيع الخبز وبجانبه دكان آخر لبيع الخبز، وكان الخبز متى كسّد لم يصلح أن يبقى منه شيء، وكان عريف الخبازين يبيع الخبز أربعة

(1) الشيزري عبد الرحمن، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق السيد العريني، دار الثقافة، لبنان 1946م، ص 10.

(2) المقرئزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق كرم فرحات، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م، ص 93، 94.

أرطال بدرهم وثمان درهم ، فخاف صاحب الدكان المجاور للعريف أن يكسد خبزه فقام ببيع أربعة أرطال خبز بدرهم، فأغاظ هذا التصرف عريف الخبازين فبعث إثنين من أعوانه لهذا الخباز فقاما بتغريمة عشرة دراهم، إلا أن القاضي اليازوري لما صادف مروره بالسوق إستغاث به الخباز وشرح له ما حصل معه فأمر القاضي بعزل (عريف الخبازين) (1) ومن هذا النص يتضح أن عريف المهنة لا بد أن يكون له دكان في السوق ولا بد أن يكون مزاولاً لمهنته فعلاً. وهؤلاء يقومون بأعمال الإشراف وضبط المخالفين والتفتيش وانه لا يحق اساءة استخدام المنصب.

وكان هنالك فئة أخرى من أعوان المحتسب تقوم بتنفيذ العقوبات بحق المخالفين من أصحاب الدكاكين على اختلاف حرفهم وتجاراتهم بحسب ما يأمرهم به المحتسب ففي مدة حكم المعز لدين الله تم ضرب جماعة من وبائعو الطحين وظيف بهم، وفي مدة حكم الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي قام أعوان المحتسب بضرب عدد من الطحانين والخبازين بالسياط وتم التشهير بهم (2).

كما كان للمحتسب أعوان أطلق عليهم لقب نواب الحدود وهؤلاء يقومون بمهام المحتسب نيابة عنه في مراقبة ما يستورد وما يصدر من بضائع عن طريق الحدود، وأيضاً كان للمحتسب نواب عنه، يقومون بمراقبة الناس في أماكن التجمعات العامة والمساجد والمدارس والطرق وغيرها وذلك للعمل على إزالة ما فيها من منكرات (3).

ووجد إلى جانب العرفاء جماعة أطلق عليهم أمناء السوق وقد عملوا مع المحتسب لتنظيم أمور السوق وقد كانوا متواجدين في سوق الرقيق بالفسطاط، وقد كان سوق الرقيق سوقاً مزدحماً حتى إن الازدحام لم يكن بغرض البيع والشراء بل كان هدفه المشاهدة مما دفع الخليفة الفاطمي

(1) المقرئزي، إغائة الأمة ، ص 89، 91.

(2) المقرئزي، المصدر نفسه، ص 93، 94.

(3) عبد المنعم، نظم الفاطميين ورسومهم، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1953م، ص 133.

الحاكم بأمر الله إلى إصدار مرسوم يقضي بعدم الدخول إلى سوق الرقيق إلا للبيع والشراء فقط وخصص يوماً لبيع الجواري ويوماً لبيع الغلمان⁽¹⁾. كما تم تعيين مفتشون من أهل الذمة كمعاونين للمحتسب حيث كان هنالك مفتشون على الأسواق من اليهود ذلك لكون اليهود كان لديهم حوانيت لبيع لحم الخنزير والخمور فهؤلاء المفتشون كانوا عرفاء على حوانيت اليهود وذلك لكون المسلمين كانوا يرفضون الرقابة على محلات بيع لحوم الخنزير وبيع الخمور وذلك لكونها محرمة شرعاً⁽²⁾.

وأما بالنسبة لسلطات المحتسب التنفيذية فقد عاقب محتسبو العصر الفاطمي المخالفين من أهل الصناعات والحرف بالتشهير والضرب بالسياط فقد استخدم السياط لضرب جماعة من الطحانيين والخبازين، في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله وتم ضرب جماعة أخرى وتم التشهير بهم بسبب بيعهم للملوخيا والسّمك الذي لا قشر له وشرب المسكرات وذلك لأن الحاكم قد أصدر أمراً يمنع تناولها إلا أن هؤلاء الجماعة قاموا بمخالفة مرسوم الخليفة الحاكم، فعقوبة التشهير تتم بأن يوضع الرجل المذنب على ظهر الدابة ثم يطاف به في المدينة ليظهر، وقد تزفه بالمغاني وهو على هذه الصورة ليجتمع الناس حوله وفي نهاية الأمر يضرب أمام الناس أو يتم قتله بالسيف⁽³⁾.

(1) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج2، ص 76.

(2) عبد المنعم سلطان، الأسواق، ص 64.

(3) أبو زيد سهام، رسالة ماجستير الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي جامعة عين شمس، عين شمس، 1986، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، ص 134، 135، 136،

المطلب الثاني: وظائف وإختصاصات المحتسب .

تعددت الوظائف والإختصاصات المنوطة بالمحتسب في العصر الفاطمي ومن أهم هذه

الوظائف ما يلي:

أولاً: وظيفة المحتسب في المجال الاقتصادي

لعب المحتسب دوراً مهماً في ضبط الأسواق ومراقبتها في العصر الفاطمي، فقد كان المحتسب يذهب إلى الأسواق ويفتش على بضائع التجار من حيث الجودة والرداءة، وعمل أيضاً على مواجهة حالات الاحتكار خاصة أن الإحتكار كان يتركز بشكل كبير في سلعة رئيسية وهي الحبوب وبشكل خاص بمادة القمح التي كانت تشكل المادة الأساسية لصناعة الخبز الذي يعد الغذاء الرئيسي للأفراد في العصر الفاطمي وغيره، فقد كانت الدولة الفاطمية في بدايات قيامها في مصر تعاني من وجود أزمات اقتصادية، وقد زاد الغلاء ، فقام المحتسب بضبط الساحل ولم يدع كف قمح يجمع إلا بوجوده، وقام بضرب أحد عشر رجلاً من الطحانيين وطيف بهم، الأمر الذي يعني أن الاحتكار كان سبباً في غلاء الأسعار وأن المحتسب قام بواجبه بضبط السوق ومحاربة الإحتكار⁽¹⁾.

كما كانت من واجبات المحتسب مراقبة الأوزان والمكاييل للتأكد من خلوها من العيوب ففي سنة 383 هـ/993م كثر بخص الباعة في البيع من المكاييل والموازين فكتب سجلاً بمنع القشر في المكاييل والأوزان، حيث تم تخويف التجار الذي يغشون في الميكاييل والموازين حيث من وجد عنده كيل أو ميزان فيها عيب حلت به العقوبة كائناً من كانسواء أكان يقيم في عقار الدواوين الخاصة والأملاك أو في رباغ أحد من خواص الدولة، أو ظهر عليه بأنه بخص الناس أو غشهم⁽²⁾.

وقد وضعت شروط عدة للموازين إذ يجب أن يكون جانبا الميزان مستويين وكفتاه معتدلتين. وكان على البائع اتخاذ الأبطال والأواقي من الرصاص، وكان المحتسب يأمر أصحاب الموازين بمسحها

(1) المقرئزي، إتعاظ الحنفا ،ج،1ص 120.

(2) المقرئزي، المصدر نفسه، ص 280.

وتنظيفها من الأوساخ في كل ساعة، كي لا يؤثر في احتساب الوزن. وعلى البائع أيضًا أن يسكن الميزان ويضع فيه البضاعة برفق، ولا يرفع يده في حال الوضع لها، ولا يخلق البضاعة من يده في الكفة تحليقا، ولا يهز حاملة الكفة بإبهامه. لأن ذلك كله يبخر الوزن⁽¹⁾.

وقد كان في العصر الفاطمي دار للعيار حيث كان يدقق فيها على الموازين والمكاييل المستخدمة في الأسواق يقوم المحتسب بالتدقيق على الموازين في الأسواق للتأكد من ختم دار العيار عليها، وكانت دار العيار تقوم بضبط موازين ومكاييل التجار وبيع الموازين والمكاييل لمن يلجأ إليها من التجار في حالة كانت موازين غير مطابقة⁽²⁾. وقد كان المحتسب في إشرافه على شوائي اللحم يقوم يوزن الأغنام قبل إنزالها في التتور ويكتبها في دفتره ثم يعيدها إلى الوزن بعد اخراجها من التتور، فإن كان الشواء قد نقص منه الثلث فقد أنقص نضجه وإن كان دون ذلك فإنه لم ينضج وعليه يعاد للتتور⁽³⁾.

كما كان المحتسب يقوم بمراقبة الحملان وهي لحم للتأكد من خلوها من الأوزان من داخلها حيث كان يخفي بعض الشوائبين الأوزان داخل الحمل للعمل على زيادة وزنه عند القيام بوضعه على المميزات.

كما كان عريف الفوالين يشرف على موازين الفوالين ويتفقد مكاييلهم، كما كان عريف السماكين يشترط على وبناعو السمك أن تكون أوزانهم حديداً مختومة قطعة واحدة، وإن كانت أوزانهم من الحجارة فلا بد أن تكون مجلدة مختومة بالرصاص⁽⁴⁾.

(1) الشيزري، نهاية الرتبة، ص18.

(2) ابن مماتي، قوانين الدواوين، حققة عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1991م، ص 333-334.

(3) أبو زيد سهام، الحسبة في مصر الإسلامية، ص 169.

(4) أبو زيد سهام، الحسبة في مصر الإسلامية، ص 171.

وفي ذي الحجة من سنة 415هـ/1024م قام المحتسب بضرب رجل يعمل حلوانيا وطاف به على حمد بسبب أنه وجد أرتاله ينقص كل رطل منها أوقيتين، وكل صنجة يزن بها الدراهم تزيد ثمن درهم⁽¹⁾.

كما كان المحتسب يراقب السفن التجارية قبل انطلاقها حيث كان له الصلاحية بمنع ربان السفينة من السير وقت هبوب الرياح واشتدادها، كما كان للمحتسب أعوان يقومون بمنع قادة المراكب، والسفن من التحميل بأكثر من طاقة السفينة، كما كان المحتسبون يقومون بالإشراف على عملية توزيع حصة رجال الإسطول من مخازن الغلال، كما أشرفوا على عمليات نقل الغلال من المراكب إلى مخازن الغلال⁽²⁾.

كما تولى الحاكم بأمر الله الفاطمي أمور الحسبة في عهده، وحدثت أزمة اقتصادية كان سببها احتكار التجار للغلال فقال الحاكم بأمر الله أنا ماضٍ إلى جامع راشدة فأقسم بالله لئن عدت فوجدت في الطريق موضعاً يطؤه حماري مكشوفاً الغلة لأضربن رقبة كل من يقول لي أن عنده شيئاً منها، ولأحرق داره وأنهبن ماله، فما تبقى أحد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته، فادى ذلك إلى حل المشكلة التي كان سببها الاحتكار، كما قام الحاكم بأمر الله الفاطمي بتخيير أرباب الغلال في أن يبيعوا غلالهم بالسعر الذي يقرره والذي فيه الربح المقرر لهم أو يمتنعوا عن بيع غلالهم ويقوم بختها ولا يمكنهم بعد ذلك بيعها إلا في حالة دخول الغلال الجديدة للأسواق، فاستجاب التجار له، وانخفض السعر وزال الضرر والاحتكار عن الناس⁽³⁾.

(1) المسبجي، أخبار مصر، ص 199.

(2) صابر محمد دياب، سياسة الدولة الإسلامية في حوض البحر الأبيض المتوسط، عالم الكتب، القاهرة،

1973م، 184 - 185.

(3) المقرئزي، إغاثة الأمة، ص 92.

يلاحظ مما سبق الدور المهم الذي يلعبه المحتسب في مكافحة ظاهرة الاحتكار، وبالتالي حماية الأفراد من الأمور المترتبة على وجود الاحتكار كارتفاع الأسعار، ونقص المعروض من السلع وعدم تحقيق الكفاءة الانتاجية لأن المحتكر سينتج الكمية التي يتساوى عندها الإيراد الحدي مع الكلفة الحدية وهذه الكمية تكون أقل من الحجم الأمثل للإنتاج، وبالتالي فالمحتكر يهدر الموارد، كما يؤدي الاحتكار إلى سحب جزء من فائض المستهلك وتحويله إلى أرباح إضافية للمؤسسة الاحتكارية)

وعمل المحتسب على مراقبة عمل الصاغة، فإذا أراد الصائغ صياغة شيء من الحلي لأحد، فلا يسبكه ولا يعمل فيه شيئاً إلا بوجود مالك الذهب أو الفضة بحيث يتم التحقق من الوزن أولاً، وإذا انتهى الصائغ من عملية السبك فلا بد له من إعادة الوزن مرة أخرى، كذلك إذا احتاج أي شخص لعملية لحام عند الصائغ فإنه يوزن الشيء المراد لحامه قبل البدء بعملية اللحام⁽¹⁾.

وراقب المحتسب عمل الدالين أي الأشخاص الذين يعملون كوسطاء بين الوبائع والمشتريين فعلم المحتسب على مراقبة الدالين للحد من غشهم، فكان بعض الدالين يقومون بشراء السلعة لأنفسهم ويوهم صاحبها أن بعض الناس إشتراها منه وفي نفس الوقت يتفق مع غيره على شرائها ، وبالتالي يستغل الفرق في السعر الناجم عن إستغلال (صاحب السلعة، كما كان بعض الدالين يقومون ببيع السلع للمستهلكين على أساس أنها لتاجر وهو وسيط فقط وفي الحقيقة السلعة تكون له ولا علاقة للتاجر بها، ومنهم من كان يزيد في ثمن السلعة دون أن يأمره التاجر بذلك حيث كان يزيد الثمن ليستغل الفرق لصالحه⁽²⁾. ومن هنا كان لا بد للمحتسب من المراقبة على

(1) الشيزري، نهاية الرتبة ، ص 77.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص 64.

الدالين وضبط عملهم لأن في ذلك حفظاً لحقوق المستهلكين والتجار على حد سواء والبعد عن الغش والغبن في المعاملات وبالتالي حسن سير المعاملات في السوق.

وفي مجال مراقبة عمل الصيارفة فقد عمل المحتسب على تفقد سوق الصرافة فعمل على منع صرف النقود المغشوشة بالنقود السليمة كبيع الدنانير المصرية بالدنانير السورية أو السورية بالصورية، وذلك لوجود الجهل بمقدارها وعدم التماثل بينها كما حرص المحتسب على أن تكون المعاملات الصرف مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من حيث القبض أي أن يكون القبض في مجلس العقد، وأن يكون التفاضل في الأجناس المختلفة كالذهب والفضة⁽¹⁾.

وعمل المحتسب أيضاً على مراقبة سوق الرقيق حيث كان يطلب من وبائعو الغلمان والجواري والعبيد أن يأتي بمن يعرفهم بهم ويكتب اسمه وصفته في دفتره وذلك لتجنب شراء الغلمان والجواري والعبيد المسروقين وبنفس الوقت تجنب شراء الأحرار منهم، وعلى بائع العبيد والجواري أن يعلم المشتري بوجود عيوب في حال كان المبيع فيه عيب⁽²⁾.

وكان للمحتسب دوراً مهماً في مراقبة عمل وبائعو القطن حيث كان يراقب مدى أمانتهم وعدم غشهم حيث كان يتأكد من عدم خلط جديد القطن بقديمة وأحمره بأبيضه، ويتأكد من أن يندف القطن ندفاً مكرراً حتى تطير منه القشرة السوداء والحب المكسور لأنه إذا بقي فيها الحب ظهر ذلك في وزن القطن مما يترتب عليه الغش وأيضاً إذا وجد الحب المكسور في اللحاف أو أي شيء مصنوع من القطن فإنه قد يتعرض لقرض الفئران لها وذلك لكونها تجذب الفئران⁽³⁾.

(1) الشيزري، المصدر نفسة، ص 74، 75.

(2) الشيزري، المصدر نفسة، ص 84.

(3) الشيزري، المصدر نفسة، ص 69.

ثانياً: وظيفة المحتسب في المجالين الصحي والاجتماعي

تعد الرقابة على القطاع الصحي من الوظائف التي عمل فيها المحتسب في العصر الفاطمي وذلك لكونها تتعلق بحياة الأفراد بشكل مباشر، فقد كان المحتسب يراقب نظافة الشوارع والأزقة والأسواق وكان يأمر بإزالة الطين المتواجد فيها، كما كان يمنع المرضى من بيع الأطعمة وذلك لكون المحافظة على الصحة العامة تقتضي ذلك، وكان المحتسب ينفذ ما يصدر إليه من أوامر فالخليفة الحاكم بأمر الله أصدر قراراً أمر فيه بقتل الكلاب فقتل منها ما لا يحصى حتى لم يبقى منها بالأزقة والشوارع شيء، وطرحت بالصحراء وشاطئ النيل، كما أمر الحاكم بكنس الأزقة والشوارع وأبواب الدور في كل مكان⁽¹⁾ وكان نواب المحتسب يطوفون بالأسواق حيث يأمر نوابه بالختم على قدور الهراسين وفحص اللحم التي يبيعونها ومعرفة من هو الجزار الذي تم شراء اللحم من عنده، وكذلك مراقبة الطباخين للتأكد من التزامهم بالنظافة ومدى لياقتهم الصحية وخلوهم من الأمراض ، وكذلك تم إصدار الأوامر للحمالين على البهائم بعدم السماح بالحمل الزائد لكي لا يؤدي الحيوان كذلك عمل المحتسب على إصدار الأوامر للسقائين بتغطية الروايا بالأكسية ولهم عيار يجب أن يلتزموا فيه وهو أربعة وعشرون دلواً، كما كان على السقائين أن يلبسوا السراويل القصيرة الضابطة لعوراتهم وأن يكون لونها أزرقاً⁽²⁾.

وأشرف المحتسب في دمشق في العصر الفاطمي على إصلاح البيوت وبنائها وتوزيع المياه⁽³⁾. وفي مجال الإشراف على الغذاء كان للمحتسب دور مهم حيث كان يراقب عمل وبائعو الحبوب والطحين وكان يتأكد من عدم خلط رديء الحنطة بجيدها ولا عتيقها بجديدها وذلك لحماية الناس من الغش والمحافظة على صحتهم كما كان المحتسب يلزم وبائعو الطحين بغربلة الطحين

(1) المقرئزي، إتحاظ الحنفا، ج2، ص 56.

(2) المقرئزي، الخطط، ج2، ص 286.

(3) محاسنة محمد، تاريخ دمشق خلال الحكم الفاطمي، ص 169.

من التراب وتظيفها من الغبار قبل طحنها، كما ألزم المحتسب الخبازين بعمل منافس في سقوف أفرانهم واسعة يخرج منها الدخان لكي لا يتضرر العجين⁽¹⁾ والناس بالدخان، كما ألزم الخبازين بنظافة أوعية الماء وتغطيتها، وغسل أواني العجن ونظافتها، ونظافة ما يغطي به الخبز وما يحمل عليه، وأن يكون الخبازون ملتزمين لتجنب ما يخرج من فمه على العجين في حال العطاس أو غيره كما يجب على الخباز أن يخلق شعر ذراعيه لكي لا يسقط شيء منه على العجين وكان المحتسب يلزم باعة الزلابية بأن يكون مقلّي الزلابية من النحاس الأحمر الجيد المقلّي⁽²⁾،.

كما راقب المحتسب عمل الشوائين فكان هو وعرفائه يراقبون ويتأكدون من تمام نضج الشواء حيث كان يقومون بوزن الأغنام قبل شوائها، فإذا نقص ثلث وزنها بعد الشواء فإنه في هذه الحالة يكون ثم النضج وإن كان دون ذلك فإنه يعيده إلى التور كما كان المحتسب ينهى الشواء عن وضع العسل على اللحم لأن العسل يعمل على احمراره بسرعة والمستهلك في هذه الحالة يظن أن اللحم قد نضج وهو في الحقيقة لم ينضج، كما عمل المحتسب على مراقبة عمل قلائي السمك حيث كان يؤمرهم بغسل الأطباق والقفاف التي يحملون بها السمك وينترونها فيها الملح المسحوق، كل ليلة بعد الغسل، كما حرص المحتسب على التأكد من عدم خلط قلائي السمك الطازج بالسمك البائت، كما كان العريف في حال غياب المحتسب يقوم بتفقد مقلّي السمك وذلك لكي لا يقلو السمك يدهن الشحم المستخرج من بطون السمك ويخطوه بالزيت عند القلي. كما كان يتأكد من نضج السمك المقلّي⁽³⁾.

وعمل المحتسب على منع السمانين من خلط عتيق التمر والزبيب بالجديد، وأن لا يرشوا الماء على التمر والزبيب ليرطبه ويزيد في وزنه، وألا يدهنوا الزبيب بالزيت لكي يصفو لونه ويحسن

(1) الشيرزي، نهاية الرتبة ، ص 21، 22.

(2) الشيرزي، المصدر نفسه، ص 25، 30،

(3) الشيرزي، نهاية الرتبة ، ص 30، 33.

منظره، كما كان المحتسب يتأكد من صلاحية الخل بحيث يضع الخل في الماء فإن كان له صوت فهو مغشوش وإن لم يكن فلا، كما كان يتأكد من صلاحية الألبان حيث كان يغمس شعره في اللبن ثم يخرجها فإن علق بالشعر شيء من اللبن كان اللبن صالحاً وإن لم يعلق فاللبن غير صالح. ، وكان المحتسب يأمر بائعي الخضار ببيع الخضار مغسولة منتقاه من الحشيش والأوراق الصفراء وكان يستثنى من غسل الخضار البصل والثوم لأن في غسلها يجعلهما يصابان بالنتنة⁽¹⁾.

وكما عمل المحتسب على مراقبة عمل الصيادلة وكان يمنعهم من الغش. وأشرف المحتسب على عمل الحلاقين حيث أمر الحلاقين بأن تكون أدوات الحلاقة رطبة وكان يأمر الحلاقين بأن لا يأكل ما يغير رائحة فمه كالبصل والنوم لأنه بذلك يضر الناس برائحة فمه، وألزم المحتسبين الحلاقين بأن لا يخلقوا للأولاد إلا بإذن أولياء أمورهم⁽²⁾. أما في المجال الاجتماعي فقد كان المحتسب ينذر معلمين السباحة بتحذيرهم من التغيرير بأولاد الناس، كما كانوا ينذرون معلمي المكاتب باب لا يضربوا الصبيان ضرباً مبرحاً⁽³⁾.

ثالثاً: الحسبة في المجال الديني

كان المحتسبون في العصر الفاطمي يشتركون في المواكب والاحتفالات الدينية فقد حمل المحتسب تماثيل السكر والقصور وذلك خلال الإحتفال بعيد الفطر بقاعة القصر الكبير⁽⁴⁾. كما أصدر الحاكم بأمر الله أمراً بمنع النساء من السير خلف الجنازات وقد عمل الخليفة الحاكم محتسباً⁽⁵⁾.

(1) أبو زيد سهام، الحسبة في مصر الإسلامية، ص 208.

(2) أبو زيد سهام، المرجع نفسه، ص 209، 212.

(3) المقرئزي، الخطط، ج2، ص 286.

(4) المقرئزي، المصدر نفسه، ص 113.

(5) أبو زيد سهام، الحسبة في مصر، ص 75.

وكان المحتسب يشرف على الأطباء والجراحين حيث كان يشترط فيهم أن يكونوا من أصحاب القيم الدينية والأخلاقية وكان المحتسب يختبرهم ويتأكد من توافر الشروط فيهم وكان المحتسب يأخذ عليهم عهداً ألا يذكر للنساء دواء يسقط الأجنة، وأن لا يفشوا أسرار مرضاهم⁽¹⁾. ولقد عمل الفاطميون على إستغلال الحسبة لغرس مذهبهم وتقوية سلطتهم، فكان المحتسب يراقب تطبيق بعض الشعائر الدينية الشيعية، كالزيادة في الإذان بالقول (حي على خير العمل)، وكذلك قيام المهدي قطع صلاة التراويح في رمضان وأمره بصيام يومين قبله، وقنوته في صلاة الجمعة قبل الركوع، وكذلك الجهر بالبسملة في الصلوات المفروضة، كذلك عمل الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي بمصر على قطع صلاة الجمعة عدة سنوات⁽²⁾.

(1) أبو زيد سهام، الحسبة، ص 155.

(2) صالح مرمول، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب - الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983م، ص 267 - 298.

المبحث الثالث

الأسعار والمكاييل والأوزان .

يعد السعر من المفاهيم ذات الأهمية الاقتصادية، وعادة ما يتحدد السعر في السوق نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب، وقد تتدخل الدولة في تحديد أسعار بعض السلع خلافا لما تقتضيه تفاعلات السوق، وذلك من أجل تحقيق مصلحة معتبرة، كما تعد المكاييل والأوزان من الأمور الضرورية لتسهيل التعامل بين الأفراد في مجالات البيع والشراء سواء في حالات البيع والشراء للسلع والمنتجات التي لا يصلح معها العد كالقمح والشعير أو التي يصلح معها وتحتاج إلى الوزن كالخضار والفواكه ويشتمل هذا المبحث على المطالب التالية:

المطلب الأول: حالات تقلبات الأسعار في العصر الفاطمي

دخل الفاطميون مصر وكانت تعاني من أزمة اقتصادية في أعقاب سقوط الحكم الإخشيدي هناك، واستمرت هذه الأزمة لسنوات ففي سنة 358هـ/969م زاد سعر القمح ليبلغ تسعة أقداح بدينار⁽¹⁾.

وفي سنة 382هـ/992م حدث ارتفاع في مستوى الأسعار لنفس السلعة فقد بيع في بداية ربيع الأول اللحم كل رطل ونصف بدرهم ثم بيع في السادس عشر من ربيع الأول أواق بدرهم، بعد ذلك بيعت أربع أرطال بدرهم، وبيع الخبز السميد اثنا عشر رطلاً بدرهم، والأنواع الأخرى من الخبز بيعت سبعة عشر رطلاً بدرهم⁽²⁾.

ملاحظه:سيشار الى تعريف الاوزان والمكاييل لاحقا في مبحث مستقل.

(1) المقرئزي، الإتعاض ، ج1، ص 118.

(2) المقرئزي، المصدر نفسه ، ص 274.

وفي سنة 396هـ/ 1006م اضطربت الأسعار بمصر، وقل المعروض من الخبز وبيع مبلولاً ستة أرطال بدرهم، بل ووصل إلى عشرة أرطال بدرهم، وارتفع سعر الدقيق أيضاً، وبيعت الويبة من الشعير بخمسة دراهم⁽¹⁾.

وفي سنة 398هـ / 1008م عاد وارتفع السعر بسبب نقص المعروض من القمح نتيجة الاحتكار فتم تسعير القمح كل تليس بدينار الاقيراط والشعير عشرة وبيات بدينار إلا أن الأسعار عاودت وارتفعت بسبب قصور النيل وبالتالي قلة المعروض من الحبوب والخبز⁽²⁾.

وفي سنة 399هـ / 1009م حدث إرتفاع في مستوى الأسعار فقد بلغ سعر السكر أربعة دراهم للرطل، والإجاص والعناب كل أوقيتين بدرهم وباقة ليتوفر بدينار، والبطيخة بثلاثة دنانير ودهن النفسج كل أوقية بدينار⁽³⁾

وفي سنة 414هـ / 1023م كثر الزحام على الدكاكين وتعذر وجود الخبز أي زاد الطلب على الخبز والمعروض قليل من الخبز قبل الخبز مما أسهم في إرتفاع مستوى الاسعار وبيع ثلاثة أرطال بدرهم⁽⁴⁾.

وفي شهر ربيع الأول لسنة 415هـ / 1024م غلا كل شيء من سائر الحبوب⁽⁵⁾ وفي الخامس والعشرين من شوال لسنة 415هـ/1024م انتشر الوباء بمصر حتى لم يكذ يخلو منزل أحد من المرض، وأوجاع الدم، فارتفعت الأسعار فبلغ سعر الرمانة الواحدة ثلاثة دراهم، والبطيخة البرلسي ثلاثين درهماً وبيع الشعير ستة وبيات بدينار ورطل اللحم بثلاثة دراهم⁽⁶⁾.

(1) المقريري، إتعاض الحنفا، ج2، ص 62، 63.

(2) المقريري، إغاثة الأمة ، ص 91. الإتعاض، ج2، ص 74.

(3) المقريري، إتعاض الحنفا ، ج2، ص 78.

(4) المسبجي، أخبار مصر في سنتين، ص 35.

(5) المسبجي، المصدر نفسه، ص 54.

(6) المسبجي، المصدر نفسه، ص 188.

وفي يوم الجمعة الرابع من ذو القعدة سنة 415هـ/ 1024م إشتد الغلاء والقحط بمصر فبيع الخبز السميد رطلين بدرهم وربع وبيع الخبز الخشكار رطلين بدرهم، وحملة الدقيق بأربعة دنانير ونصف وقيراطين، وتليس القمح بثلاثة دنانير وبيع اللحم أربع أواق بدرهم⁽¹⁾. وعاودت الأسعار للارتفاع في نفس السنة فبلغ سعر تليس القمح أربعة دنانير وثلاث وخبز رطل وربع بدرهم وحملة الدقيق بستة دنانير ونتيجة لأعمال السلب والنهب التي قام بها العبيد قل وجود الخبز وبيع رطلاً بدرهم، وبيع اللحم أربع أواق بدرهم والرمانة الواحدة بدينار⁽²⁾.

وفي سنة 446هـ/ 1054م إرتفعت الأسعار بسبب نقص فيضان النيل فوصل سعر التليس من القمح ثمانية دنانير⁽³⁾.

وفي سنة 457هـ/ 1065م ارتفعت الأسعار فتم بيع الأردب من القمح بثمانين ديناراً وبيع رغيف الخبز بزقاق القناديل بالفسطاط بخمسة عشر ديناراً واستمرت هذه الأحوال لمدة سبع سنوات وسميت الشدة العظمى⁽⁴⁾.

وفي سنة 461هـ/ 1069م عظم الغلاء بمصر واشتد الجوع منها فبيعت دار ثمنها تسعمائة دينار بتسعين ديناراً وأشتري بثمانها دقيقاً بلغت الكمية المباعة دون تليس دقيق، وبيع الكلب ليؤكل بخمسة دنانير، وبيعت حارة بمصر بطبق خبز، أي عن كل بيت رغيف، فعرفت تلك الحارة بعد ذلك بحارة طبق، وعرضت امرأة عقد لها يساوي ثمنه ألف دينار على جماعة ليعطوها به دقيقاً إلا أنهم لم يعطوها⁽⁵⁾.

(1) المسبجي، المصدر السابق، ص 192.

(2) المقرئزي، إتعاض، ج2، ص 169 - 172.

(3) المقرئزي، المصدر نفسه، ص 226.

(4) المقرئزي، إغاثة الأمة، ص 98.

(5) الصاوي، المجاعات، ص 269.

وفي شعبان سنة 536هـ/1141م ارتفعت الأسعار فبلغ سعر القمح تسعين درهماً لكل أردب والدقيق مائة وخمسين للحملة والخبز ثلاثة أرطال بدرهماً والجبن إلى درهماً للرطل والبيض عشرين درهماً لكل مائة بيضة والزيت الحار درهماً ونصف للرطل والقلقاس كل رطلين بدرهماً⁽¹⁾.

وفي نفس السنة أي في عهد الحافظ لدين الله ارتفع سعر زيت الزيتون ليبلغ ستة عشر درهماً لكل كيلوجرام.⁽²⁾ وفي زمن الفائز بنصر الله بلغ ارتفعت الأسعار فبلغ سعر أردب القمح خمسة دنانير⁽³⁾.

(1) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج3، ص138.

(2) الصاوي، مجاعات، ص 174.

(3) المقرئزي، إغاثة الأمة، ص 102 ' 103.

المطلب الثاني : المكايل والأوزان المستخدمة في العصر الفاطمي:

وتعتبر المكايل والأوزان ضرورية لتسهيل العامل بين الأفراد في السلع التي لا يصلح معها

العد مثل القمح والشعير ومن الموازين المكايل التي كانت تستخدم في العصر الفاطمي ما يلي:

أولاً: الرطل:

اختلف وزن الرطل في جميع مدن مصر، فكان لكل مدينة ومنطقة رطلها الخاص بها،

ومن النادر أن تجد مدينة يساوي وزن رطلها رطل مدينة وكان وزن الرطل يختلف باختلاف نوع

السلعة المراد وزنها، فهناك رطل خاص للفلل وآخر للحبر وهكذا، والاختلاف مرجعه إلى رخص

ثمن السلعة أو ارتفاعها أو ندرتها فكان في المحلات أرطال مختلفة يتعامل بها الناس في الأسواق.

أخرى⁽¹⁾.

وقد استخدمت وحدة وزن الرطل في المغرب الإسلامي في المدة التي كانت تخضع فيها

للحكم الفاطمي، فكان هنالك رطل القيروان، ورطل تونس، ورطل تنس ورطل تاهرت، وأن اتفقت

وحدة الرطل على التسمية في هذه الأقاليم إلا أن وزنها كان يختلف من منطقة لأخرى، وكانت

الأرطال تختلف بحسب المادة التي توزن بها⁽²⁾.

(¹) ابن الاخوة، ضياء الدين محمد بن محمد، معالم القرية في أحكام الحسبة، تعليق: إبراهيم شمس الدين، دار

الكتب العلمية، بيروت، ص 139-140.

(²) يوسف جودت، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين

(9-10)، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1992م، ص 178، 179.

وقد أشار المقدسي إلى أن الرطل الذي كان يستخدم في العصر الفاطمي هو الرطل الفلبي فقال (وأما الأرتال فكانت بغدادية في الإقليم كله إلا الذي يوزن به الفلفل فإنه يشف على البغدادي بعشرة دراهم والآن هو المستعمل في أعمال الفاطمي بالمغرب كله وكان على كل رطل اسم أمير المؤمنين وكان رطل مدينة تونس اثنا عشر أوقية والأوقية اثنا عشر درهماً⁽¹⁾).

وقد أمر المعز لدين الله الفاطمي خلال مدة حكم في مصر أن تكون الأرتال من الرصاص⁽²⁾. وقد استخدم الرطل في التعاملات في الأسواق المصرية في العصر الفاطمي ويذكر القلقشندي "أن الرطل 144 درهماً وهو اثنا عشر أوقية والأوقية اثنا عشر درهماً"⁽³⁾.

وقد كان وزن رطل اللحم في مدينة تنس يساوي سبع وستون أوقية أما رطل سائر الأشياء فقد كان يساوي اثنتان وعشرون أوقية⁽⁴⁾.

وقد اختلفت الأرتال تبعاً لما يوزن بها، فكان الرطل الذي يوزن به الفحم والخشب يختلف عن الرطل الذي يوزن به العود والكافور والطيب⁽⁵⁾.

وقد كان الرطل الفلبي المستخدم لوزن الفلفل وزنه مائة وخمسون درهماً وهناك ورطل لوزن الحرير كان يزن مائة وعشرون درهماً⁽⁶⁾.

(1) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 240.

(2) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج1، ص 224.

(3) القلقشندي، الصبح الأعشى، ج3، ص 445.

(4) البكري، المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، مكتبة المثنى، بغداد، 1957، ص 62.

(5) حسن إبراهيم، تاريخ العصر الفاطمي في المغرب ومصر وسوريا وبلاد العرب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958م، ص 617.

(6) هنتس فالتر، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المئري، الجامعة الأردنية، عمان 1970م، ص 27، 40، 410.

أما الرطل في دمشق في مدة الحكم الفاطمي فقد كان يزن اثنتا عشرة أوقية، والأوقية خمسون درهماً وعليه فإن الرطل يزن ستمائة درهم⁽¹⁾.

ومن أنواع الأبطال التي وجدت في مصر، الرطل المصري ويساوي مائة وأربعة وأربعين درهماً وهو ما يساوي (450 غم) واستخدم في مناطق منفلوط ومنية ابن الخصيب. والرطل الليثي الذي استخدم في مناطق قوص وأسيوط وإخميم ويساوي مائتي درهم (625 غم). أما الرطل الجروي فكان يساوي ثلاثمائة واثنى عشر درهماً (975 غم)، والرطل الفلفلي يساوي مائة وخمسين درهماً (469 غم)، وكان رطل الإسكندرية وسمنود ثلاثمائة واثنى عشر درهماً (970 غم) ورطل الفيوم مائة وخمسين درهماً (469 غم) ورطل المحلة ثلاثمائة وستة وعشرين درهماً (1,18 كغم)⁽²⁾. ومن السلع التي كانت توزن بالرطل الجروي الفستق والجوز والسوس وقشر المحلب والنحاس الأحمر والكتاب المغزول والقنب المقطع⁽³⁾.

ثانياً: القنطار: استخدم وحدة وزن القنطار في بلاد المغرب العربي التي كانت تخضع للحكم الفاطمي، فاستخدم قنطار للزيت، وقنطار للفلفل وكان القنطار يختلف بحسب المادة التي يستخدم في وزنها فقنطار الزيت يختلف عن قنطار الفلفل فقد أشار البكري إلى أن قنطار الزيت في مدينة تاهرت يساوي قنطاران غير ثلث أما القنطار من الفلفل فإنه قنطار عدل⁽⁴⁾.

(1) الزيود، محمد حالة بلاد الشام الاقتصادية ، ص 450.

(2) هنتس، المكايل والأوزان الإسلامية، ص 19، 32.

(3) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص 361-361

(4) البكري، المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب ، ص 69.

والقنطار الواحد يساوي من حيث الأساس 100 رطل، وقد استخدم في مصر في العصر

الفاطمي أربعة أنواع من القناطير وهي:

1. القنطار الفلفلي للبهارات والتوابل وما شاكلها وقد كان يستخدم بصورة رئيسية في مدينة

الإسكندرية وكان وزن القنطار يساوي مائة رطل، وكل رطل مائة وأربعة وأربعين درهماً.

2. القنطار الليثي وكان يساوي مائة رطل ليثي وكل رطل ليثي يساوي مائتي درهم.

3. القنطار الجروي وكان يساوي مائة رطل جروي والرطل الجروي يساوي ثلاثمائة واثنى عشرة

درهماً.

قناطر المن وكان يستخدم للمعاملات مع تجار الشرق الأدنى والمن الواحد يساوي مائتي

وستين درهماً⁽¹⁾.

وجاء الاختلاف بوزنه بسبب اختلاف وزن الرطل في كل منطقة. حيث كان القنطار

المصري يساوي ثلاث وبيات وثلاث وبحساب الويبة (11.6 كغم) يكون القنطار المصري (38.6

كغم) والقنطار الفلفلي لذي استخدم في الإسكندرية لوزن البهارات والفلفل يساوي 45 كغم، والقنطار

الجروي يساوي (97.5) كغم، والقنطار الليثي يساوي (62 كغم)⁽²⁾.

ويختلف المؤرخون في وزن الرطل عند الحجازيين حيث يذكر المقرئزي أن وزن الرطل

يصل إلى مائتي درهم⁽³⁾، ويذكر ابن المجاور أن الرطل يصل إلى مائة وثلاثين درهماً وهو ست

أواق، وكل أوقية واحد وعشرون درهماً وثلاث⁽⁴⁾.

(1) هنتس، المكايل والأوزان الإسلامية، ص 41.

(2) هنتس، المرجع نفسه، ص 40-41.

(3) عبد المنعم، العلاقات بين مصر والحجاز، ص 302.

(4) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص 12.

ويرى ابن الإخوة أن الرطل الحجازي يزن مائة وعشرين درهما⁽¹⁾، بينما يذكر القلقشندي أن الرطل يساوي مائتين وستين درهما، وأواقه عشرة وكل أوقية عشرة دراهم⁽²⁾.

ويظهر إن اختلاف المؤرخين في تحديد وزن الرطل الحجازي سببه اختلاف وزنه في المدن الحجازية مثل ما كان يحدث في الديار المصرية.

وأما الأوزان في اليمن فهي المن ويساوي رطلين، والرطل يساوي مائة وعشرين درهما، والدرهم يساوي ثلاثة عشر قيراطا⁽³⁾.

ثالثاً: الدرهم: تعامل الناس في معاملاتهم من العصر الفاطمي بوحدة وزن الدرهم فكان هنالك درهم تنيس ودرهم أرشقول وكان يساوي ثماني خروبات وقد أشار البكري إلى أنه تم استخدام أجزاء الدرهم في المعاملات حيث أشار إلى أن أهل تنيس عندهم ربع درهم⁽⁴⁾

رابعاً: الخروبة والقيراط.

استخدمت وحدتا وزن الخروبة والقيراط في العصر الفاطمي، فقد أشار البكري إلى أن وزن الخروبة يساوي أربع حبات وذلك حين تعرض لذكر مدينة أرشقو كما أشار هانتس إلى أن وزن الخروبة يساوي وزن القيراط⁽⁵⁾.

أما وحدة وزن القيراط فقد كان يستخدم لوزن السلع وكان يساوي 16/1 من الدرهم أي أربع حبات⁽⁶⁾. وذكر البكري أن قيراط تنس كان يساوي ثلث درهم عدل بوزن قرطبة⁽⁷⁾. كما استخدم

(1) ابن الإخوة، معالم القرية، ص 138.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، ج 4، ص 275، 302.

(3) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص 389.

(4) البكري، المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب، مصدر سبق ذكره، ص 62.

(5) هنتس، المكايل والأوزان الإسلامية، ص 29.

(6) هنتس، المرجع نفسه، ص 44.

(7) البكري، البيان المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب، ص 62.

القيراط في مصر في العصر الفاطمي وكان يساوي جزء من أربعة وعشرين جزء ومن الدينار أي ثلاث حبات شعير⁽¹⁾.

خامساً: القفيز: وهو وحده لكيل السوائل كالزيوت وكان يستخدم أيضاً لكيل الحبوب وقد أشار المقدسي في حديثه عن القفيز قوله (أن قفيز القيروان اثنان وثلاثون ثمناً والثلث ستة امتداد النبي محمد ﷺ⁽²⁾). وتعامل أهل الشام في مدة خضوعهم لحكم الفاطميين بوحدة كيل القفيز وكان القفيز يساوي أربع وبيات⁽³⁾ وكان القفيز في مدينة الرملة يساوي أربع وبيات⁽⁴⁾ كما استخدم القفيز لكيل الحبوب في مصر وكان يساوي ربع أردب⁽⁵⁾.

سادساً: القدح: استخدم القدح على نطاق كبير في مصر في العصر الفاطمي حيث كان يستخدم لكيل القمح وكان القمح يعد من السلع الأساسية في العصر الفاطمي وقد كان مكيال القدح له حجمان وهما:

أ. القدح الصغير وكان كل ستة عشر قدحاً من الأقداح الصغيرة يساوي وبيّة وكل ستة وتسعون قدحاً من الأقداح الصغيرة تساوي أردباً

ب. القدح الكبير فقد كان كل ثمانية أقداح كبيرة يساوي وبيّة وكل ثمانية وأربعين قدحاً كبيراً تساوي أردباً⁽⁶⁾.

سابعاً: الصفحة: استخدم كيل الصفحة في مدينة تنس حيث أشار البكري إلى ذلك بقوله (وكيلهم يسمى الصفحة وهي ثمانية وأربعين فادوساً والفادوس ثلاثة أمداد بمد النبي ﷺ، كما أشار البكري

(1) المقرئزي الأوزان والأكيال الشرعية، تحقيق سلطان بن هليل، دار البشائر الإسلامية، بيروت الطبعة الأولى، 2007م، ص 64.

(2) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 240.

(3) الزبيد محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص 448.

(4) هنتس المكايل الإسلامية، ص 68.

(5) الفلقشندي، الصبح الأعشى، ج3، ص 445.

(6) هنتس، المكايل الإسلامية، ص 64.

أيضاً إلى استخدام أهل تكور لكيل الصحفة حيث قال (وكيل نكور يسمونه الصحفة وهي خمسة وعشرون مداً بمد النبي ﷺ كما كان استخدم إجراء من كيل الصحفة ويطلق على نصف الصفحة السدس (1).

ثانياً: **العدل والتليس**: أما العدل فهي وحدة وزن تسمى (البالة) كان يوزن بها الكتان وقد استخدمت في العصر الفاطمي خاصة وأن الكتان كان يستخدم في صناعة المنسوجات ويصدر للخارج أيضاً وكان وحدة وزن العدل تساوي خمسمائة رطل (2).

أما التليس فقد كان يستخدم في مصر في العصر الفاطمي كوحدة كيل وكانت تستخدم بشكل خاص في معاملات بيع القمح حيث كان تستخدم لكيل القمح وكان التليس يساوي ثمانية وبيات (3).

تاسعاً: **الويبة والأردب**: استخدمت وحدة كل الويبة وكانت تساوي أربعة وستون مداً بمد النبي محمد ﷺ وقد ذكر المقدسي أن الويبة استخدمت في العصر الفاطمي تحت مسمى الدوار فقال (أن مكابيل الفاطمي الدوار وهي التي تشف على ويبة مصر بشيء يسير ثم يصفها فيقول أنه قد أجم رأسها بعارضة من حديد وأقيم عمود من قاعها إلى العارضة فوقه حديد يدور على رأس الويبة فإذا أترعها أدار الحديد فمسحت فم الويبة وصح الكيل (4) كما أشار ابن مماتي إلى وحدة كيل التليس فقال أن التليس الدقيق مائة وخمسون رطلاً (5).

(1) البكري، المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب، ص 62، 91.

(2) أحمد حسن خضير، علاقة الفاطميين بمصر بدول المغرب، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999م، ص 147.

(3) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 204.

(4) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 240.

(5) ابن مماتي الدواوين، ص 365.

أما الأردب فقد كان مكيال مصري للحنطة والأردب الواحد يساوي ستة وبيات في القاهرة كانت الويبة الواحدة تساوي خمسة مناً من الحنطة بينما كان الأردب يساوي تسعة وبيات في الفيوم (1). وكان الأردب أكبر وحدة للمكيال في مصر ويساوي ست وبيات (2) والأردب يساوي 180 رطلا جروبيا والرطل الجروي (975 غم) وبذلك يكون وزن الأردب (175.5 كغم) (3). واستخدم الأردب في وزن القمح والشعير والفول والحمص والجلبان والعدس (4).

عاشراً: المد القادوس: وهو أداة للكيل ومد الرسول ﷺ رطل ونصف تقريباً والمد استخدم في الشام في العصر الفاطمي حيث كان المد يساوي خمسة عشر مكوكا والمكوك صاع نصف (5). أما في مصر فقد كان ستة امداد تساوي ويبة واحدة أما في فاس فقد كان المد يساوي ثمانون أوقية وفي مراکش كان المد يساوي ستة أرطال وثلاث (6).

أما القادوس فقد كان يزن ثلاثة امداد بمد النبي ﷺ وكانت هذه الوحدة مستخدمة في مدينة تنس (7).

(1) هنتس، المكايل والأوزان الإسلامية، ص 58، 59.

(2) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 204.

(3) المخزومي، المنهاج، ص 137 أ. طواهي، الحياة الاقتصادية في مصر، ص 231.

(4) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص 259-261. القلقشندي، صبح الأعشى، ج 3، ص 520.

(5) الزبيد محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص 451.

(6) هانتس، المكايل والموازين الإسلامية، ص 75.

(7) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 240.

المبحث الرابع

التجارة في العصر الفاطمي

تعتبر التجارة عصب الحياة الاقتصادية، ويقوم عليها تبادل المنافع بين البشر وهي سبب لديمومة الحياة بين الناس، في توفير عيشهم ومتطلباتهم وقد أباح الاسلام العمل بالتجارة، وجعلها من أطيب أنواع الكسب وللحصول من ورائها على أرباح، وذلك عن طريق المقايضة بالسلع أو البيع أو الشراء بالأموال .

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: عوامل إزدهار النشاط التجاري في العصر الفاطمي.

المطلب الثاني: الطرق التجارية في العصر الفاطمي.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية في العصر الفاطمي.

المطلب الأول: عوامل ازدهار النشاط التجاري في العصر الفاطمي

تعددت العوامل التي أسهمت في تطور النشاط التجاري في العصر الفاطمي ومن أهم تلك

العوامل ما يلي:

أولاً: الموقع الجغرافي للدولة الفاطمية:

أسهم الموقع الجغرافي للدولة الفاطمية في تطور نشاطها التجاري بشقيها التجارة الداخلية والخارجية، فموقع مصر مركز الخلافة الفاطمية تقع في وسط قارات افريقيا وأوروبا وآسيا وقد استغل الفاطميون الموقع الجغرافي لمصر في التجارة، فأصبحت مصر في عهدهم مركز تجارياً نشطاً فتدفقت التجارة من مصر إلى العالم والعكس، فانطلقت السفن التجارية عن طريق البحر الأحمر إلى المحيط الهندي، وكذلك كان لاتصال مصر ببلاد النوبة جنوباً دوراً مهماً في جلب الذهب من السودان وكذلك جلب العاج و الأبنوس وغيرها من السلع النفيسة ولعب موقع

الاسكندرية دوراً مهماً في تجارة مصر الخارجية حيث كانت السفن تبحر إلى الأندلس وصقيله والمغرب الاسلامي كما أصبح ميناء عيذاب يلعب دوراً مهماً في التجارة الخارجية فأصبح المركز الرئيسي لتجارة الهند واليمن والحبشة وكان النيل يعتبر شرياناً حيويّاً للتجارة الداخلية والخارجية ولعب التجار اليهود الذين كانوا يتقنون عدة لغات منها الصقيله والرومانية والفارسية والأندلسية دوراً مهماً في وصول التجارة الى بلاد السند والهند والصين في العصر الفاطمي⁽¹⁾.

كما شكل الموقع الجغرافي لبلاد المغرب الاسلامي التي خضعت للنفوذ الفاطمي دوراً في نشاط الحركة التجارية للدولة ، حيث كانت السفن تتجه إلى أوروبا شرقاً وإلى بلدان الشمال الافريقي فالأندلس⁽²⁾.

وساهم إمتداد نفوذ الفاطميين إلى الحجاز في جعل الفاطميين يستخدمون ميناء جدة للتجارة المصرية مع الشرق ، وأقيمت مراكز تجارية مع ميناء جدة وإستفادت في ربط موانئ مصر بميناء جدة للإستفادة من حركة الحجاج المتجهين الى مكة⁽³⁾.

واحتلت دمشق موقعاً هاماً على طريق التجارة العالمية بين الشرق وأوروبا وبين الجزيرة العربية وآسيا الصغرى، وكانت لها علاقات تجارية مع مصر والعراق والحجاز واليمن والهند والصين وأوروبا ، كما كانت دمشق على اتصال بالمدن البحرية الواقعة على ساحل البحر المتوسط مثل طرابلس وبيروت وصيدا وعكا وكانت مركزاً لاستقبال قوافل الحج من بلاد فارس والعراق واسيا الصغرى وهي متجهة إلى الديار المقدسة في الحجاز⁽⁴⁾.

⁽¹⁾سالم السيد وسالم سحر، تاريخ مصر الاسلامية حتى نهاية العصر الفاطمي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، الجزء الأول، د. ط، ص 104، 336-337.

⁽²⁾جودت عبد الكريم، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص 194.

⁽³⁾ابن فهد، النجم عمر بن فهد بن محمد، إتحاف الوري بأخبار أم القرى، مركز البحث العلمي جامعة ام القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، 1984، ص 413.

⁽⁴⁾محاسنة، محمد، تاريخ دمشق خلال حكم الفاطميين ، ص 208.

وتعد صقيله التي خضعت لحكم الفاطميين إحدى أهم جزر البحر الأبيض المتوسط وتكاد تقع في منتصف هذا البحر وهي على شكل مثلث تتساوى أضلاعه لذلك سميت قديماً باسم (اتريناكربيا) أي جزيرة المثلث⁽¹⁾.

كما لعب الموقع الجغرافي لمدينة صفاقس في تونس دوراً مهماً في ازدهار التجارة في العهد الفاطمي فهي تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتميزت بوجود مرسى لرسو السفن التجارية فساعد ذلك على جذب التجار إليها من مختلف بقاع العالم، وهذا لعب دوراً مهماً في تنشيط عمليات التبادل التجاري للسلع ورواجها وبالتالي نمو التجارة داخلياً وخارجياً ، فضلاً عن أن صفاقس كانت تشتهر بتجارة زيت الزيتون الذي تصدره إلى أفريقيا وإلى بلاد الروم وازدهرت التجارة في صفاقس في العهد الفاطمي فقد اهتموا بها نظراً لاعتبارها مورداً ثرياً لنظام الجباية ، ولتجميع الثروات وتوفير عملة نقدية ذهبية ذات شأن، تسهم التجارة الكبرى بالخصوص في تجميعها بأيدي فئات التجار في المراكز التجارية النشطة والتي تعد صفاقس من المراكز التجارية النشطة وانشئ في القيروان أيضاً حي سمي حي القاسمية التجاري ونقل إليه التجارة والصناعة⁽²⁾

ثانياً: وجود الفنادق والوكالات والخانات

أسهم وجود الفنادق والوكالات في ازدهار حركة النشاط التجاري للدولة الفاطمية فالفنادق هي عبارة عن مبنى يخصص لإقامة التجار الأجانب ولتخزين بضائعهم وممتلكاتهم، حيث يخصص الطابق الأرضي من الفندق للبضائع والممتلكات الخاصة بالتجار، بينما الطوابق العليا فهي للإقامة والراحة للتاجر كما جهزت الفنادق بدور للعبادة من مساجد وكنائس وأقيمت فيها مخازن ومستودعات خاصة بالمياه العذبة، وكذلك حفظت فيها المكابيل والموازين الخاصة بالتجار

⁽¹⁾عزيز احمد، تاريخ صقيله الاسلامية، الدار العربية للكتاب، بيروت 1980، ص 8.

⁽²⁾صادق، اثير عبد الكريم، بحث بعنوان التجارة في صفاقس خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين، مجلة دراسات تاريخية، العدد السادس عشر، حزيران، 2014، جامعة البصرة، البصرة، 2014، ص 354-355.

داخل الفندق وذلك تيسيراً لهم لعقد صفقاتهم التجارية، وقد حرصت إدارة الفندق على سلامة أموال التجار وبضائعهم وكانت تعوضهم في حال ضياع بضاعتهم أو سرقتها ولم يكن يسمح للتجار بتملك الفنادق فهي أبنية وضعت تحت تصرفهم تسهياً لإقامة تجارهم في البلاد وقيامهم بالصفقات التجارية⁽¹⁾. وكان على التجار الأجانب أن يدفعوا درهماً ونصف نظير الإقامة في الفندق عن كل ليلة يقضوها فيه وكان يسمح للفنادق بإيواء الأجانب المارين بمصر والإسكندرية والشام وحجاج بيت المقدس نظير نفس الأجر⁽²⁾.

وقد زحرت الإسكندرية بوجه خاص بعدد وافر من الفنادق فكان لكل جالية من التجار الأجانب فندق تقيم به، كما كانت مدينة تئيس بها من الفنادق خمسون، كما كان بمدينة عيذاب فندق⁽³⁾. وكذلك وجدت الفنادق في المغرب الإسلامي حيث كانت تخضع لحكم الفاطميين فقد ذكر ابن حوقل التخصصي في الفنادق فكل فئة من التجار خاص بهم فذكر ابن حوقل (يُقصدُ كل فندق بما يُعلم أنه يغلب على أهله من أنواع التجارة فكان فندق الكتان وفندق الفحم وفندق البياض)⁽⁴⁾.

وكان التجار الاجانب بوجه عام والتجار الفرنج بوجه خاص يبيعون السلاح والأخشاب اللازمة لبناء السفن والدروع والسيوف للدولة الفاطمية، لذا كان عليهم المبيت في الفنادق لاجراء معاملاتهم من بيع وشراء، وقد كانت الفنادق عاملاً مهماً في ازدهار حركة التجار القادمة من الشرق الأقصى، حيث كانت مدن دمشق وحماه و حلب المحطة النهائية للقوافل التجارية القادمة من الشرق الأقصى، لذا كان فقد كان على التجار القادمين من تلك المناطق أن يقوموا بالتعاقدات على

(1) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 362.

(2) على السيد علي، العلاقات التجارية بين المسلمين والصلبيين، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996م، ص 78-82.

(3) سرور محمد جمال الدين، تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1965، ص 156.

(4) عبد الفتاح صفاء، الموائى والثغور المصرية، ص 165.

معاملاتهم التجارية في الفنادق المقامة في مدن دمشق وحلب وحماه، ثم ينقلون ما يشترون من تلف المدن على ظهور الجمال إلى مدن صور وعكا وانطاكيا ثم يتوجهون بعد ذلك عبر البحر إلى أوروبا⁽¹⁾.

يلاحظ مما سبق أن الفنادق كانت محطة راحة للراحة للتجار وأمان لبضائعهم وإجراء التعاقدات اللازمة لتصريف بضائعهم، كما كانت الفنادق يوجد فيها محلات للصرافة وبالتالي فالفنادق تعد عاملاً في تسهيل حركة التجارة للتجار القادمين من كافة أرجاء العالم للدولة الفاطمية، كما كانت الفنادق مورداً للدخل للدولة الفاطمية حيث كانت الفنادق ملكاً للدولة الفاطمية ولا يسمح للتجار الأجانب بإقامة فنادق كاستثمار لهم، ويعتبر عامل الأمان التي كان يتمتع بها التجار من تأمين بضائعهم في حالة سرقتها أو طباعها ووجود حراسات لتأمين الأمن للفنادق عاملاً مهماً في تعزيز حركة التجارة وزيادة نسبة التجار القادمين وبالتالي حجم التعاقدات.

كما وجد في مدينة دمشق العديد من الفنادق فقد وجد فندقاً في سوق القمح كان يسمى بفندق (ابن حيه) وفنادق الخشب في سوق البقل، وفندق ابن العنازة بالقرب من الباب الصغير⁽²⁾ أما الوكالات فقد كانت تشبه الفنادق في نظامها بل كان يطلق على الوكالة أحياناً اسم الفندق وكان الاختلاف الوحيد بينها وبين الفندق ان الوكالة كانت مقصورة على نزول التجار القادمين من بلاد الشرق الاسلامي وخاصة من بلاد الشام ومن أشهر الوكالات بالقاهرة الوكالة الآمرية التي أنشأها المأمون البطائي سنة 516هـ/1121م بجوار دار الضرب بالقاهرة في عهد الخليفة الفاطمي الأمر بأحكام الله وكانت لمن يصلها من التجار العراقيين والشاميين وغيرهم⁽³⁾.

(1) علي السيد علي، العلاقات التجارية بين المسلمين والصليبيين، ص78-79.

(2) الزبيد محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص304.

(3) المقرئزي، إتحاظ الحنفا، ج3، ص92.

كما كان هنالك وكالة تسمى وكالة ابن ميسر والتي أنشأها سنة 531هـ/1137م⁽¹⁾.

أما الخانات فهي عبارة عن مبنى ضخم يحتوي على مجموعة من الحوانيت ومستودعات البضائع الخاصة بالتجار الأجانب، وقد تعددت هذه الخانات، وقد كان الخان يتكون أحياناً من ثلاثة طوابق وكان يزدهم بالناس خلال مواسم تجارة الكارم كما قامت الخانات بأعمال المصارف في القاهرة حيث كان التجار المسلمون يودعون ما يملكونه من ذهب وفضة لدى أمين الخان، وكان خارج كل خان ساقية للسبيل وحانوت يشتري منه المسافر ما يحتاجه⁽²⁾.

وقد وجدت في الشام خان الحلابات وخان الترك وقد كانت هذه الخانات تقوم بحمايتها قوات العصر الفاطمي وكانت هذه الخانات تخصص لأهل مهنة معينة أو تجار سلعة من السلع وقد كانت الخانات موجودة على الطريق بين الشام والعراق والشام ومصر⁽³⁾.

كما انتشرت الفنادق في مدن المغرب الإسلامي فانتشرت في مدن فاس وسبتة وصفاس وانتشرت بسبب الازدهار التجاري فيها.

ثالثاً: انتشار الأمن في ربوع العصر الفاطمي

يعتبر الإستقرار الأمني من الأمور الرئيسية لتحقيق التقدم في كافة مجالات الحياة ومنها الاقتصادية، وقد لعب الاستقرار الأمني الذي تمتعت به العصر الفاطمي دوراً في ازدهار حركة التجارة لديها فقد سيطر الفاطميون على حركة الملاحة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر نتيجة لوجود اسطول بحري قوي، مما جعل العصر الفاطمي ذات مركز مهم في التجارة العالمية خاصة وأن رقعتها الجغرافية ذات بعد استراتيجي وسط مفترق طرق برية وبحرية مهمة، فقد

⁽¹⁾المسبجي، أخبار مصر، الجزء الأربعون، ايمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية بالقاهرة، 1978، ص80.

⁽²⁾ نعيم زكي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، 1968م، ص294.

⁽³⁾الزيود محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص307، 308.

إنقطعت عمليات القرصنة في البحر المتوسط بعد سيطرة الإسطول البحري الفاطمي على البحر الأبيض المتوسط كما أسهم تأمين قوافل التجارة وحماية المنشأة كالفنادق والخانات والوكالات وتأمين طرق التجارة البرية دوراً في تنشيط القطاع التجاري، خاصة طرق التجار مع السودان وذلك لكون الدولة الفاطمية بحاجة لذهب السودان لسك عملتها ولتحقيق مصالحها التجارية وكما كانت العصر الفاطمي بحاجة لجلب العبيد من السودان لتحقيق التوسع الجغرافي للدولة الفاطمية⁽¹⁾.

وذكر القلقشندي أنه كان للفاطميين أسطول بعيزاب، تأتي إليه السفن المحملة بالكارم، وقد كان الإسطول الفاطمي يحمي هذه السفن من قوم كانوا بجزائر بحر القلزم يعترضون المراكب، الأمر الذي أسهم في استتباب الأمن في ميناء عيزاب ونشر الأمان فيها فأمن التجار الأجانب على تجارتهم⁽²⁾.

وقد إهتم الفاطميون بتأمين الحدود الجنوبية لمصر وثرعة اسوان، حيث كانت المنطقة هي مدخل التجار الأجانب من النوبة والحبشة، وقد عمل الفاطميون على تقوية وتسليح قبيلة ربيعة العربية التي إتخذت من أسوان مقراً لها لتساهم مع الجنود الفاطميين في طرد ودحر خطر هجوم قبائل البجة عن مدينة اسوان⁽³⁾.

كما إهتم الفاطميون بحماية الثغور فأنشأوا برجين في مدينة دمياط على جانبي النيل بهما سلسلة من حديد عليها جسر لا يدخل مركب في البحر ولا يخرج إلا بإذن⁽⁴⁾.

(1) النقيب أحلام، بحث بعنوان الإسطول الفاطمي نموذج للتفوق البحري الاسلامي، مجلية أبحاث كلية التربية الاسلامية، المجلد الرابع، العدد الثالث، جامعة الموصل، 2006، ص213، 216، 217.

(2) القلقشندي، الصبح الأعشى، ج3، ص597.

(3) عبد المجيد عابدين، دراسات في تاريخ العروبة في وادي النيل مع البيان والاعراب للمقريزي، عالم الكتب، القاهرة، 1961م، ص124.

(4) المقريزي، الخطط، ج2، ص5.

ومن مظاهر اهتمام الفاطميين بأمن التجار أن الدول الفاطمية قد اخرجت فرقة حراسة مشددة قواتها 300 فارس و 400 رجل من المشاة وبعض الرماه ، وذلك لتأمين مسيرة قافلة المغرب التي قدمت لمصر في شهر ربيع الاخر سنة 415هـ/1024م فقد كانت القافلة تضم بعض التجار المغاربه الذين حملوا بضائع قارب ثمنها مائتي الف دينار⁽¹⁾.

كما تمتع تجار الجواهر والسيارفه بالأمن والطمأنينة في عصر الفاطميين وكانوا لا يغلقون أبواب دكاكينهم بل يسدلون عليها الستائر، ولم يكن أحد يجزؤ على مد يده إلى شيء منها، ولم يكن يأتي ذلك إلا بالاستقرار والأمن وقوة الدولة الفاطمية⁽²⁾.

رابعاً: وجود القوى العاملة اللازمة بتسهيل العملية التجارية

وجدت القوى العاملة التي لعبت دوراً مهماً في تسهيل عملية التبادل التجاري وكان لها دوراً في خدمة التجار ومن هذه الفئات فئة موثقي العقود فقد تواجد الموثقون للعقود بكثافة في الفنادق والأسواق وفي أماكن تجمع التجار خاصة في الموانئ، فقد كان الموثق يقوم بنسخ العقد التجاري من نسختين لتقديمهما إلى طرفي العقد بينما يتم الاحتفاظ بالعقد الأصلي في أرشيف المدينة، كما وجد فئة السماسرة حيث كانوا يقومون بإرشاد التجار القادمين من كافة بلاد العالم إلى أحسن طرق البيع وأنسب الأماكن لتسويق بضائع التجار مقابل عمولة، كما وجدت فئة الشاهد الذي كان من اختصاصه التوقيع على كل شيء مما هو شاهد قيمته وأن يكتب الموافقة على تعليقه كشاهد وكان يوقع على الوصولات والإقرارات الخاصة بالتجار الوافدين للدولة الفاطمية سواء⁽³⁾.

(1) المسبجي، اخبار مصر في سنتين ، ص 57-58.

(2) سلام شافعي، أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995م، ص 149.

(3) صبره عفاف، العلاقات بين الشرق والغرب علاقة البندقية بمصر والشام في المدة ما بين 1100م-1400م، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1983، ص 154-155.

كما وجدت فئة المثمن والمترجم، والحَمَّال، والمغريل فالمغريل قد لعب دوراً في انتظام عمل التجار في الأسواق خاصة وان عملهم كان له أثر في أسعار السلع وعلى رأسها الفلفل فالفلفل المغربل كان له سعر غير سعر الفلفل غير المغربل، كما وجدت فئة المنادين الذين كان لهم دور في الحركة التجارية حيث كانت مهمتهم النداء على بضاعة التجار الوافدين وذكر محاسنها، وكان لكل فئة من الفئات السابقة رسم يدفعه لهم التجار الوافدين، بالإضافة إلى أن السماسرة كانوا يكسبون من التجار الوافدين والتجار المحليين وذلك لكونه يُستهل على كل منه عناء تصريف وشراء للبضائع والمنتجات على حد سواء⁽¹⁾.

ولم تكن فئة السماسرة من التجار الأثرياء، انما ضمت التجار متوسطي المال والضعفاء ومن أشهر القطاعات التي عمل بها السماسرة هي قطاع العقارات ومجال بيع الأقمشة، والعطور وتجارة الصوف، وكان للسمسار فكان ثابت ومعروف، ولم يقتصر عمل السمسرة على الرجال بل قد عملت النساء في مجال السمسرة، خاصة ان سيدات الفئة العليا في المجتمع الفاطمي، لم يكن يسمح لهنّ بزيارة أسواق الملابس، لذا كانت النساء اللاتي يعملن في مهنة السمسرة يترددن على هؤلاء السيدات، فيعرضن عليهن في بيوتهن الأقمشة الغالية، ولم يقتصر عمل النساء في السمسرة على بيع الأقمشة بل شمل أيضاً بيع الكتب⁽²⁾.

(1) صيره عفاف، العلاقات بين الشرق والغرب، ص154-155.

(2) رمضان هويدا، رسالة دكتوراه بعنوان اليهود في مصر الاسلامية حتى نهاية العصر الأيوبي، جامعة عين شمس، عين شمس، 2001م، ص367-368.

خامساً: التعامل بالكراء والوكالة

أسهم التعامل بالكراء والوكالة في تنشيط حركة التجارة في العصر الفاطمي، فالكراء هي عملية تأجير وسائل التنقل للتجار الذين لا يملكون تلك الوسائل فالتاجر يملك رأس المال الكافي لكنه لا يملك وسائل النقل من حيوانات أو مراكب ففي هذه الحالة فإنه يلجأ للكراء كوسيلة لحل عدم اقتنائه وسائل النقل اللازمة لنقل بضائعه، وقد اشتهرت مراكب مدينة تاهرت في مرسى فروخ بأنها كان فيها وسائل نقل عامة لمن اراد الإكتراء، والسفن كانت تؤجر للتجار الذين كانوا يرافقونها وقد يكون جزء من حمولة تلك السفن لمالكي السفن، وقد كانت تقع بعض المنازعات بين مالكي السفن والمستأجرين لها، وبين مالك الدواب والمستأجرين لها، فقد تعطب السفينة وقد يموت الحيوانات في الطريق، وقد اختلفت آراء الفقهاء في تلك المدة بخصوص لو حدث موت للدابة التي ينقل عليها البضاعة، أو حدوث عطب للمراكب التي تنقل البضاعة، فمنهم أفتى بأن الأجرة تدفع عند الوصول للمكان المقرر وصول المستأجر له، ومنهم من أفتى بأن الأجرة تُعطى لمالك الدابة أو المراكب بمقدار المسافة التي تم قطعها فلو تعطلت السفن أو ماتت الدابة قبل الوصول للمكان المطلوب فإن الأجرة التي تُعطى للمالك لوسائل النقل بمقدار المسافة المقطوعة وليس كامل المسافة التي اتفق عليها⁽¹⁾.

(1) يوسف جودت عبد الكريم، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط، ص242.

أما التعامل بنظام الوكالة فقد انتشر في العصر الفاطمي وكان له دور مهم في ازدهار التجارة، فالوكالة تريح التاجر من عناء ومشقة السفر ذهاباً وإياباً وبشكل مستمر، واذ يمكنه أن يرسل بضاعته إلى وكيله مع بقائه في بيته، فما عليه سوى أن يقوم بتجهيز القافلة، وقد أسهم نظام الوكالة في خدمة من تترفع نفسه عن ممارسة العمل التجاري كالقضاة مثلاً، فقد كان الوكيل يعمل وكيلاً عن مالك البضاعة حيث كان يشرف على تخزين بضاعة التجار وتسويقها وقد كان لوكيل التجار مخزن يملكه يسمى دار الوكالة التجارية يحتاج إلى سند رسمي من قبل السلطات الفاطمية، فوكيل التجار كانت وظيفة رسمية معترف فيها، ولم تكن مجرد تاجر كبير ذي نفوذ، ولم يكن الوكلاء التجاريون متواجدين في المدن الكبرى والموانئ البحرية والمدن الساحلية مثل الفسطاط ودمياط والإسكندرية ولكن كانوا موجودين في المدن الصغيرة كالمنيا مثلاً، وكانت العمولة التي يأخذها وكيل التجار تختلف تبعاً للخدمات التي يقوم بها، كما عمل وكيل التجار للدائنين من التجار في مواجهة المقترضين للمال والمتأخرين عن السداد فكان يقوم مقام التاجر ويمثله في المحكمة، ومن أشهر الوكلاء في العصر الفاطمي الذين عملوا كوكلاء لتجار آخرين يهود ابن موسى ابن سيغما فقد سافر من بلده القيروان إلى مصر مدة خلافة المستنصر بالله الفاطمي وأقام بالفسطاط وتزوج فيها، وكان يعمل كوكيل تجاري وقانوني لابناء القيروان في مصر، كما عمل ابو يعقوب الحكيم وكيلاً للتجار بالفسطاط سنة 483هـ فقد كان وكيلاً للتاجر يشوع بن صمويل يدير مخازنه بالفسطاط⁽¹⁾.

(1) رمضان هويدا، اليهود في مصر حتى نهاية العصر الأيوبي، ص 363، 366.

سادساً: سياسة التسامح مع أهل الذمة

كان لسياسة التسامح مع أهل الذمة دور في تنشيط حركة التجارة، فقد استخدم أهل الذمة رؤوس أموالهم الضخمة وسفنهم التجارية في خدمة الحركة التجارية المحلية والعالمية، وكان التجار من أهل الذمة في مصر على درجة كبيرة من المهارة في الأعمال التجارية، وقد أسهمت سياسة التسامح الديني واهتمام العصر الفاطمي بالتجار من أهل الذمة بتشجيعهم على قيامهم بالدور المهم في دعم حركة التجارة والمساهمة في تطويرها، ففي مجال التجارة الداخلية زحرت القرى التي يغلب عليها السكان الأقباط بالأسواق العامرة بما يسد حاجة سكانها، فكانت منطقة مينة الأمراء على مقربة من شبرا يعمل بها سوق كل يوم أحد يباع فيه البقر والغنم والغلل والبضائع، واشتغل أهل الذمة بأعمال الصيرفة وتجارة الذهب والجواهر وكانت من الأعمال التجارية التي نجح فيها أهل الذمة، وخاصة اليهود، وكان تجار الجواهر والصيارفة قد تمتعوا بالأمن والطمأنينة في عصر الفاطميين فكانوا لا يغلقون أبواب دكاكينهم بل يسدلون عليها الستائر ولم يكن أحد يجراً على مد يده إلى أي غرض منها، أما في مجال التجارة الخارجية فقد قام يهود مصر بنشاط ملحوظ في هذا الميدان فكان لهم صلات تجارية وثيقة مع يهود الشرق والغرب، فقد ملك التجار اليهود في العصر الفاطمي الكثير من السفن التجارية، كما كانت لهم جاليات في كثير من موانئ الشرق ومدنه التجارية، كما وفد كثير من اليهود الشرقيين لمصر لممارسة التجارة بها كما أسهم التجار اليهود بنصيب كبير في تجارة الكارم طوال عهد الفاطميين كما كان لهم نشاط تجاري واسع بين مصر والهند واليمن والمغرب والأندلس وكان الفائض من هذه السلع يصدر إلى أوروبا⁽¹⁾.

(1) محمود سلام شافعي، أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، 144-147.

سابعاً: التعامل بالنقود والسفاتج في المعاملات التجارية

خدمت النقود الحركة التجارية، وسهلت عملية التبادل التجاري ولم يكن اختلاف النقود عائق في حركة التجارة بل كانت نقود كل دولة مقبولة لدى الدولة الأخرى وحرصت العصر الفاطمي على سك نقودها ضمن أشكال تحمل ملامح وطابع خاص لما تمثله من رمز لقوتها الاقتصادية وسيادتها السياسية، لذا حرصوا على الحفاظ على وزنها وعدم التلاعب بعيارها وصكها من الذهب والفضة الخالصين بعيداً عن الغش فكانت عاملاً في انتشار التجارة وتطورها وقد تعددت فئات العملة الفاطمية فمنها النقود الذهبية فكان هنالك الدنانير وأرباع الدنانير، وكذلك سكّت النقود الفضية فكان الدرهم والنصف درهم، والربع درهم، والثلث درهم فتعددت فئات العملة الفاطمية أسهم في تنشيط التجارة⁽¹⁾.

وأسهم التعامل بالسفاتج في تنشيط الحركة التجارية فإذا اراد الرجل أن يسافر دون أن يحمل معه النقود، فإنه يلجأ إلى رجل ثاني يسلمه هذه النقود ويأخذ بها سحباً على عميل لهذا الرجل الثاني موجود في البلد التي يقصدها الرجل الأول، فإذا ما وصل إلى العميل فإنه يقبض قيمة السحب منه، وهذه العملية تسهل للمشتري شراء ما يلزمه من السلع دون أن يكون مضطراً لدفع قيمتها عند الشراء، كما تساعد التاجر على تصريف سلعته بالسهولة التي يقدمها للمشتري في كيفية الدفع⁽²⁾.

⁽¹⁾رمضان عاطف، موسوعة النقود في العالم الإسلامي، دار القاهرة للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004،

ص317-318.

⁽²⁾خسرو ناصر، سفرنامه، ص96.

واسهم وجود الصيارفة في تنشيط حركة التجارة نظراً لأهمية وظيفة الصرف في توفير المادة الأساسية في المعاملات المالية والتجارية المتمثلة في العملات النقدية المتداولة وصرفها ومساهمتها في اعداد وسائل التعامل المالي المتمثلة في الاوراق ذات القيمة المالية التي تعمل على تسهيل وتفعيل جميع أشكال العمليات التجارية، وقد كانت العمليات المصرفية محصورة بكبار التجار، وكذلك كان الصيارفة من الجهابذه أي يعهد إليهم من قبل بيت المال وذلك لخبرتهم بتميز الجيد من الرديء بالنسبة للنقود وكانوا يتقاضون عمولة عن خدماتهم، وكان من مهام الصيارفة منح الصكوك مقابل أموال تودع أو تحويلها إلى أموال لغرض تسهيل عمليات البيع والشراء، وكان الصيارفة يزاولون نشاطات أخرى غير الصيرفة كبيع الذهب والمتاجرة بالسلع، ولقد اهتمت الدولة الفاطمية بأعمال الصيرفة فعملت على توفير عدد من الصرافين في المدن والأسواق العامة لا سيما في القاهرة والفسطاط والإسكندرية ومدن المغرب الاسلامي وقد خصصت الدولة مكاناً خاصاً بهم في الأسواق⁽¹⁾

ولعبت نظم عقود الشراء دوراً بارزاً في انتشار التجارة وحفظ حقوق المتعاملين فقد كانت هذه العقود تتضمن شروطاً معينة كتحديد السعر، وتحديد موعد الدفع إذا كان البيع نقداً، أو موعد الأقساط إذا كان الدفع مؤجلاً، كذلك تحدد في العقود نوع البضاعة وصفتها، وتحديد الكمية المتعاقد عليها فإذا تم التعاقد وكان مطابقاً للشروط المتفق عليها بين التجار فإنه لا يجوز ان تلغى المعاملة إلا في حالة إذا تبين للمشتري وجود عيب في السلعة، أو أنها غير مطابقة للمواصفات التي تضمنها العقد⁽²⁾.

(1) خسرو ناصر، سفرنامه، ص146.

(2) رمضان هويدا، المجتمع في مصر الاسلامية من الفتح العربي الى العصر الفاطمي، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994، ص200.

ثامنا: تعدد طرق البيع والشراء ونظم الدفع

كانت عملية البيع والشراء تتم إما مباشرة بين رجل ورجل في متجر، أو في السوق أو في المباني التجارية، أو عن طريق المزاد أو مباشرة بواسطة البائع نفسه أو عن طريق وكيل التجار وقد تعددت طرق الدفع، فمنها ما كان يتم بطريقة الدفع على الحساب وكان هذا شائعاً في تجارة الحمدة والتجزئة وغلب على تجارة الحمدة طريقة الدفع على الحساب حيث كانت مدة السماح بالدين محددة، وذلك حسب اتفاق التجار مع بعضهم ولم يكن التجار على سوية واحدة في التزامهم بالدفع فمنهم من يدفع ومنهم من لا يلتزم فيضطر الدائنون للشكوى عليهم، ومن طرق الدفع التي كانت شائعة طريقة الدفع الفوري ويجوز في هذه الطريقة تخفيض سعر السلع المبيعة، إلا أنه كان نادراً حدوثه ومن أمثلة ذلك أن تاجراً صقلياً حمل معه إلى صديق له تاجر بالفسطاط توابل وروائح عطرية وقام بتقديم خصم له مقداره 0.5%، وكان يتم الخصم في حالات خاصة مثل اصابة السكر بالرتوبة، وأشتهرت طريقة العربون في عمليات دفع ثمن البضائع حيث أرسل تاجر من القاهرة كان في دمشق ابلغ شريكه انه ارسل اليه 21 حمداً محملاً بالفلفل، وانه دفع مقدماً لها مقداره 250 ديناراً، وهو نصف المبلغ الكامل المطلوب.⁽¹⁾

⁽¹⁾رمضان هويدا، اليهود في مصر الاسلامية حتى نهاية العصر الايوبي، ص384-386.

المطلب الثاني: الطرق التجارية في العصر الفاطمي

تعددت الطرق التجارية في العصر الفاطمي وقد لعب الموقع الجغرافي للدولة الفاطمية دوراً مهماً في جعل التجارة في العصر الفاطمي ذات اثر مهم في التطور الاقتصادي فيها فقد ارتبطت العصر الفاطمي بشبكة واسعة من طرق المواصلات بشقيها البحري والبري وكذلك الداخلي ومع العالم الخارجي فقد اتصلت بأوروبا وإفريقيا وآسيا ومن ابرز الطرق ما يلي:

أولاً: الطرق البرية

توثقت العلاقة التجارية بين الدولة الفاطمية والدول المحيطة بها بفصل شبكة الطرق البرية والتي اسهمت بدور كبير في عمليات التبادل التجاري، فالطريق الساحلي الممتد من الاسكندرية ماراً بذات الحمام الى مدينة الرماده ومنها الى مدينة برقة، ومنها الى اجدايبية ويستمر حتى مدينة سرت فطرابلس، ثم يتجه الى صفاقس ومنها يتوجه الى مدينة القيروان، ويتفرع بعد ذلك الى ثلاث طرق تلتقي عند مدينة المسيلة، حيث يتجه منها طريقان عبر هضبات تل أطلس، والثالث عبر الجريد والزاب، ومن المسيلة يتجه الى مدينة تنسى عبر وادي شلف ثم الى تلمسان وفاس وكان هذا الطريق يتميز بانه أكثر الطرق أماناً وراحة لقوافل التجار والمسافرين نتيجة لعمارتها ويلاحظ أن هذه الطريق تربط بين مصر وليبيا والجزائر وتونس والمغرب وكانت القوافل تسير فيها ليلاً ونهاراً⁽¹⁾.

(1) أحمد، حسن خضري، علاقات الفاطميين بمصر بدول المغرب، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ص95.

وترتبط الفسطاط بطريق برية تربطها مع دول المغرب الاسلامي حيث تتجه من الفسطاط الى ذات السلاسل ثم ترنوط، ويتابع الطريق سيرة الى ذات الحمام ثم جنيه الروم فالندامه حتى يصل الى مدينة برقة، فيتجه الى اجدابيا وهي تعد مركز من مراكز التجارة حيث يوجد فيها حمامات وفنادق كثيرة وأسواق عامره بالسلع، ثم يستمر الطريق فيصل الى القيروان ماراً بطرابلس وقابس ومنها الى القيروان⁽¹⁾.

وقد كان هناك العديد من الطرق البرية المهمة التي ربطت المدن التجارية بعضها ببعض ومنها الطريق من قوص إلى عيذاب التي اعتمدت بشكل رئيس على الإبل⁽²⁾.

وهناك طريق بري يصل بين القاهرة والسويس، وطريق يربط الفرما بالقلمح تقطعه القوافل في يوم وليله⁽³⁾

وقد اتصلت مصر ببلاد الشام بطريق بري يتجه من الفرما ثم إلى العريش ثم إلى رفح⁽⁴⁾ وطريق آخر من الفرما إلى دمشق ماراً بالرملة وطبريا⁽⁵⁾، ويعرف هذا الطريق بطريق الساحل تمييزاً له عن الطريق الآخر الذي يمتد عبر سيناء إلى الشام ويسمى بطريق الرمل⁽⁶⁾.

(1) احمد حسن خضير، علاقات الفاطميين، ص96.

(2) ابن جبير، الرحلة، ص42-43.

(3) القلقشندي، صبح الأعشى، ج5، ص108.

(4) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص214، المقرئزي، الخطط، ج1، ص517.

(5) المقرئزي، الخطط، ج1، ص632.

(6). القلقشندي، صبح الأعشى، ج3، ص460.

وارتبطت دمشق مع مدن الشام بشبكة من الطرق وكانت لها طرق تربطها مع العالم الخارجي الى مصر والعراق والجزيرة العربية والهند والصين، وكان اتصالها بأوروبا وسواحل شمال افريقيا عن طريق مدن بلاد الشام الساحلية كبيروت وصور وصيدا وعكا وطرابلس، وبالتالي ارتبطت دمشق مع العالم الخارجي وبلاد الشام داخلياً، ومن أهم الطرق الداخلية طريق دمشق مع مدن بلاد الشام كطريق دمشق بيروت، ودمشق طبريا ودمشق القدس ودمشق صور ودمشق حمص ودمشق نابلس، ودمشق صيدا ودمشق حماه ودمشق درعا⁽¹⁾.

واشتهرت دمشق بالطرق الواصلة بينها وبين مصر، حيث كانت الطرق بينهما عامرة تمر عبرها معظم مراسلات الفاطميين الى دمشق الى الكسوة وجاسم فطيرية فالرمله ثم الى أسدور على ساحل البحر المتوسط، ثم الى غزة فرجح فالعريش ثم الى الصالحية فلبليس فالقاهرة⁽²⁾.

وربطت الطرق بين دمشق والحجاز واليمن وكانت طريق الحج اهم هذه الطرق، كذلك ارتبطت دمشق مع الاندلس عبر مصر حيث تنتقل من مصر الى ليبيا فتونس فالجزائر فالمغرب ومنها عبر مدينة طنجة من مضيق جبل طارق الى الاندلس، فكانت تصدر عبرها المنتجات الزراعية والصناعية وتستورد ما تحتاجه من السلع والبضائع، وكانت دمشق على اتصال بالطرق المؤدية الى بغداد⁽³⁾.

(1) الاضطري، المسالك والممالك، ص 67.

(2) الاضطري، المصدر نفسه، نفس الصفحه.

(3) المقدسي، احسن التقاسيم، ص 188-190.

وارتبطت المدن في المغرب الاسلامي بشبكة طرق لعبت دوراً حيوياً في مجال تطور التجارة وازدهارها ،ومن اهم هذه الطرق طريق فاس المسيله ومن المسيله تلتقي فيها ثلاث طرق بريه تخرج من القيروان ، فالأول يخرج من القيروان ويتجه الى مدينة تاهرت غرباً ، أما الثاني فيبدأ من القيروان عبر كتامه الى المسيله، والطريق الثالث وهناك طرق يربط بين مدينة فاس والقيروان وسلجماسه والقيروان وطريق السوس الاقصى برقه⁽¹⁾.

وارتبطت بلاد المغرب الاسلامي بعدة طرق تجارية استخدمت لنقل البضائع والسلع من والى بلاد السودان ومن الطرق الطريق الشرقي وهو الطريق الذي يربط مناطق برقه وافريقية (المغرب الادنى) ببلاد السودان عبر الصحراء ويتفرع الى فرعين الفرع الأول يربط طرابلس بالسودان ويمر عبر جبل نفوسه ثم يتجه بعد ذلك الى مدينة غدامس وبعدها الى تادمكه ثم الى غانا في السودان الغربي اما الفرع الثاني فيربط برقة وطرابلس بالسودان الاوسط وعبر صحراء فزانويمر بزويله وكانت تمثل المركز التجاري الصحراوي ثم بعد ذلك يسير الى مناطق السودان الاوسط⁽²⁾.

ويرتبط المغرب الاسلامي بالسودان بطريق تبدأ من تلمسان، وتسير باتجاه الصحراء جنوباً داخلها الى مدينة ورقلان التي تعتبر المركز التجاري الواقعة على الحافات الشمالية للصحراء ثم يصل الى تادمكه ومنها إلى مدينة كوكو والتي تعتبر المركز التجاري السوداني ،ومن الطرق التي تربط المغرب الاسلامي بالسودان طريق مدينة سلجماسه في المغرب بادوغشت وغانه في السودان الغربي ،وأيضاً هنالك طريق يربط مناطق السوس في المغرب الأقصى بمدينة غانه وباقي المدن السودانية⁽³⁾.

⁽¹⁾المقدسي، احسن التقاسيم، ص246.

⁽²⁾البكري، المغرب في ذكر بلاد افريقيا والمغرب، ص182-183.

⁽³⁾البكري، المصدر السابق، ص163.

وتعتبر الطرق الواصلة بين مدن المغرب والسودان طرق ذات مشقة على التجار فقلة المياه وشح الكلاً، تعتبر من سمات هذه الطرق الصحراوية الواصلة بين المغرب والسودان فيقول ابن حوقل بالطريق (بين المغرب والسودان حفاوز وبراري متقطعة قليلة متعذرة المراعي لا تسلك الا في الشتاء وسالكها في حينه متصل السفر دائم الورود والصدر)⁽¹⁾.

و كانت تتجه إلى بلاد السودان كانت تواجه صعوبة بسبب المناخ الصحراوي بالإضافة إلى فرض القبائل الصحراوية ضرائب على القوافل مقابل تقديم الادلاء لها وإرشادها⁽²⁾.

وتعد صفاقس من المدن المغربية التي اشتهرت بالتجارة وخاصة تجارة زيت الزيتون، وكان لصفاقس طرق بريه تربطها مع مدن المغرب، فكانت ترتبط بالقيروان وطرابلس والمهدية وقابس وقفصه، وكانت هنالك طريق تربطها يمتد من الاسكندرية إلى طرابلس فقباس ثم القيروان، ومنها الى صفاقس ومن صفاقس تتجه الى عدة مدن منها المنستير وسوسة⁽³⁾.

كان نظام سير القوافل التجارية في العصر الفاطمي محددة الزمان والمكان، فكان على كل من أراد أن يرافق القافلة ان يذهب إلى مكان معين خارج المدينة يجتمع فيه التجار، فإذا حان موعد انطلاق القافلة انطلقت، وكان للقافلة قائد يشرف عليها في إنطلاقها ومسيرها وفي حلها وترحالها، وقد جرت العادة أن يضرب المشرف على القافلة الطبل معلناً بداية الانطلاق⁽⁴⁾.

(1) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 101.

(2) عبد الكريم جودت، الأوضاع الاقتصادية، ص 212، 213.

(3) صادق ايثر، التجارة في صفاقس في القرنين الثاني والثالث الهجريين، ص 357.

(4) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، مطبعة دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1973، ص 153.

وربطت افريقية (تونس) بالمغرب الاقصى بمناطق الواحات المغربية وبلاد الجريد، والتي أصبحت حلقة اتصال بين أجزاء المغرب المختلفة، وسارت عبرها القوافل التجارية فهذه الطريق تبدأ من القيروان عبر مناطق بلاد الجريد، ثم إلى تاهرت ومنها إلى سلجماسه حيث يوجد مراكز تجارية ، وهناك طريق آخر يربط مدينة فاس إلى مدينة المسيله ثم إلى القيروان⁽¹⁾.

ثانياً: الطرق البحرية التجارية .

تعددت الطرق البحرية التي تربط بين أجزاء العصر الفاطمي بعضها ببعض وبين الدولة الفاطمية والعالم وتعتبر الاسكندرية من أهم مراكز التجارة الخارجية في العصر الفاطمي، فكانت تربطها طرق بحرية مع موانئ السلوم وطبرق وطرابلس وقابس، ثم تتجه إلى القيروان ثم إلى المهديّة والتي تعتبر مرفأً لسفن الاسكندرية والشام وصقيله والاندلس ،ومن ثم كانت السفن يمكنها التوجه من المهديّة الى مدينة سوسة ثم الى بجايه والتي تعد مرسى عظيم تحط فيه سفن المسلمين ، ويتابع الطريق سيره ماراً بجزائر بني مزغناي ومنها الى تنس ثم مدينة وهران ومنها الى سبته وطنجه في المغرب الاقصى ،وكانت هذه السلسلة من المراسي البحرية تمتد عبر المغرب الاوسط والأقصى مؤلفاً طريق بحرياً للحج حيث يعتبر عاملاً رئيسياً للنشاط التجاري والمحرك لتجوال السفن بين مختلف السواحل المغربية ،والضمان لدوامه وإستمراره وأصبحت هذه الموانئ أيضاً محطات عبور للملاحة بين مصر واسبانيا ،وزادت الاعتماد على الطريق التجاري البحري بين مصر وبلاد المغرب الاسلامي نتيجة للأخطار التي لحقت بالطريق البري بعد الغزو الهلالي ،واختلال الامن في افريقية (تونس)⁽²⁾.

⁽¹⁾ بلهوارى، فاطمة بحث بعنوان التبادل التجاري بين بلاد المغرب المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم

الاجتماعية، العدد 42، 2008، ص5.

⁽²⁾ احمد حسن الخضري، علاقات الفاطميين بمصر بدول المغرب، ص100-103.

ولعب نهر النيل دوراً حيوياً في التجارة في العصر الفاطمي حيث ربط بين أنحاء مصر ببعضها كما كان له دور في التجارة بين مصر والسودان ففي الداخل المصري ربط بين مدن قنا حتى سفاجه متجهاً شرقاً إلى ميناء مرس جاموس فالبحر الأحمر⁽¹⁾.

وأسهمت صقلية بموقعها الجغرافي المميز لكونها جزيرة في وسط البحر المتوسط بالتجارة الدولية للفاطميين فكان ذات صلة بالمغرب الاسلامي حيث تربطها طرق بحرية معها وكذلك طريقاً بحرياً الى مدينة قلوريه في جنوب ايطاليا وكانت أيضاً تربطها طرق بحرية مع افريقيا والأندلس واشبيلية⁽²⁾.

اصبح ميناء عيذاب المركز الرئيسي لتجارة الهند واليمن والحبشة وكانت تنقل التوابل من عيذاب الى قوص حيث تحمل بالسفن الى ان تصل الى ساحل الفسطاط، ثم بعد ذلك تنقل الى خزانة التوابل الفاطمية.

كانت الرحلات التجارية في البحر المتوسط إلى صقلية والمغرب والأندلس تتم في مواسم معينة فقد كانت تبحر في قوافل تحرسها سفينة حربية أو أكثر لمواجهة القراصنة الذين يعترضون هذه السفن في البحر وكانت الرحلات تتم إما سنوية أو نصف سنوية، وكانت الرحلات تتم بهذا الشكل أي سنوية أو نصف سنوية بسبب مواسم هبوب الرياح⁽³⁾.

ومن الطرق البحرية التي لعبت دوراً بارزاً في حركة التجارة الفاطمية الطريق الواصلة بين موانئ الفرما وتتيس ودمياط حيث كانت السفن تنتقل بين هذه الموانئ محمله بالسلع التجارية

⁽¹⁾ درويش مهاب، النقل البري والمائي في مصر القديمة، الموقع الالكتروني لصفحة مصريات، www.bibulex.org، ص 19-20.

⁽²⁾ الدوري تقي الدين، صقلية علاقاتها بدول البحر الابيض المتوسط الاسلامية من الفتح العربي حتى الغزو النورمندي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980، ص 164-168، د. ط.

⁽³⁾ سالم السيد والعباري احمد، تاريخ البحريه الاسلامية في مصر والشام، مؤسسة شباب الاسكندرية، الجزء الأول، 1993، ص 156-158، د. ط.

وكذلك كانت الطريق التي تربط بين الفرما وتتيس ودمياط ورشيد والإسكندرية وبين بلاد الشام وجزر بحر الروم وأوروبا وشمال أفريقيا وأسهمت هذه الطريق البحرية في ازدهار التجارة بين مصر وبلاد الشام وذلك لكونها كانت تتسم بالرخص في تكاليف النقل وخلوها من قطاع الطرق كذلك لعب ميناء الفرما كحلقة وصل بين غرب أوروبا و المشرق الاسلامي.

وأسهم الطريق البحري الواصل بين ميناء قلزم المتجه الى موانئ الحجاز الهامه كالجار، وجده ثم يتوجه بعد ذلك إلى بلاد الهند والسند والصين وكذلك لعبت الطريق البحرية الواصلة بين ميناء عيذاب المصري وتمتد جنوبا لتصل إلى بلاد اليمن وعدن ثم الى سواحل بلاد الهند والصين⁽¹⁾.

لعبت موانئ البحر الأحمر التي تصل إليها تجارة الهند والحبشة ببضائعهم المختلفة من البهارات والجلود والعطور والعاج دوراً مهماً في التجارة الخارجية، فكان ميناء عيذاب من أهم موانئ البحر الأحمر ووصفه المقريري بأنه من أعظم مراسي الدنيا⁽²⁾.

كانت التجارات التي تصل إلى ميناء عيذاب تنتقل من القاهرة عن طريق النيل بحوض المقس إلى الفسطاط حتى مدينة قوص ثم تأخذ طريقها إلى عيذاب براً، ثم تحمل البضائع للإتجار بها إلى الهند أو اليمن حسب وجهة التجار، كما إرتبطت بلاد المغرب بالأندلس بطريق بحري عبر مضيق جبل طارق مما جعل النشاط التجاري مميزاً بينها ويعد مينائي سبته وطنجه من الموانئ المهمة التي أسهمت في تنشيط حركة التجارة ، وخاصة بلاد المغرب الأقصى والأندلس⁽³⁾

(1) عبد الفتاح صفاء، الموانئ والثغور المصرية من الفتح الاسلامي حتى نهاية العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص 149-157.

(2) المقريري، الخطط، ج1، ص 202.

(3) البكري، المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، ص 86.

كما ارتبطت بلاد المغرب مع سواحل الشام بطريق بحري أسهم في تنشيط حركة التجارة، فقد ذكر الأصبخري هذه الطريق أنه يستمر ثم ينعطف بناحية الثغور فيدور على بلد الروم من انطاكية وما قاربها ثم يصير غربي البحر إلى خليج القسطنطينية، ويعبره ويمتد على سواحل أثينا ثم على سواحل روميه، ثم يمتد على قرب افرنجه فيصير البحر حينذ جنوباً، وإن السفن تسير من طنجه إلى ملقه والمريه (موانئ أندلسيه) ومنها إلى سواحل الفرنجه ومنها إلى بلاد البنادقه ثم إلى القسطنطينية⁽¹⁾.

وكانت طريق تجاري القاهرة دمياط عن طريق النيل ثم تحمل السلع لتتوجه بطريقها عبر البحر الأبيض المتوسط ثم إلى القسطنطينية مباشرة، لعب الطريق البحري الواصل بين ميناء الإسكندرية إلى بلاد المغرب، ومنها يتوجه التجار إلى الدول الأوروبية⁽²⁾.

إمتاز المغرب الاسلامي بارتباطه بالبحر المتوسط من الشمال والمحيط الاطلسي من الغرب فقد ارتبطت مع الاندلس بطريق بحري، كما كانت المراكب تخرج من موانئه باتجاه مصر والشام، كذلك ارتبطت مع جنوب أوروبا وصقيله وجزر البحر المتوسط بطرق بحرية كان لها دور بارز في ازدهار الحركة التجارية للدولة الفاطمية، وكانت تشكل مدن المغرب مراكز ساحلية على سواحل البحر الابيض المتوسط وساحل المحيط الاطلسي⁽³⁾.

(1) الأصبخري، المسالك والممالك، ص 68-82.

(2) الشيخ فتن، الحياة الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية للمغاربة في العصر الفاطمي، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص 96-97.

(3) البكري، المغرب في ذكر بلاد افريقيا والمغرب، ص 35-36.

ارتبطت بلاد الشام ومصر في العهد الفاطمي بعلاقات تجارية وثيقة مع العراق فقد كانت تجارات العراق المتجهة إلى الشمال الأفريقي والاندلس كان لا بد لها من أن تسلك الطريق إلى مصر ، وكذلك كانت تجارات الفاطميين تنتقل إلى العراق عبر ممرات مائية تنتهي إلى بغداد ، وكانت بلاد الشام ومصر على اتصال مع جنوى وكذلك مع البيزنطيين حيث كانت هنالك الطرق البحرية التي أسهمت في تعزيز العلاقة التجارية بين الفاطميين والعالم بشتى قاراته إفريقيا وآسيا وأوروبا⁽¹⁾.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية .

تعد التجاره الخارجية ضرورة ملحة لكل دولة وذلك لإستيراد ما تحتاجه من السلع وتصدير ما يفيض من إنتاجها للخارج ، لعبت دمشق دوراً مهماً في التجارة الخارجية للدولة الفاطمية ، وأصبحت مركزاً مهماً من مراكز التجارة ، فقد كانت تربط بين الهند والصين مع أوروبا عبر موانئ الشام، ومن خلالها إستغل أهل دمشق هذه الميزة وأصبحوا ينظمون رحلات تجارية إلى بلاد الهند والصين محملين بالبضائع التي جاؤوا بها من الأندلس وأوروبا، ثم يعودون إلى الشام محملين بالسلع النفيسة من الهند والصين كالتوابل والبهارات والأحجار الكريمة وجلد النمر، والياقوت الاحمر والقرفة والعاج وأنواع العقاقير المختلفة⁽²⁾.

كان تجار الشام يصدرون ما يزيد على حاجة بلادهم من المنتجات والصابون والمنسوجات والأقمشة المصنوعة من الحرير والخز والديباج ، إضافة إلى الورق إلى أوروبا والاندلس ، وكانت دمشق تصدر الى مصر ، التفاح وقمر الدين والجوز والقطين والزبيب، والأصناف الجيدة من

⁽¹⁾ النقر محمد، التجارة الداخلية والخارجية للعالم الاسلامي في العصر الوسيط، دار المسار للنشر والتوزيع، المفرق،

الطبعة الأولى، 2002، 86-105.

⁽²⁾ كردعلي، خطط الشام، ج4، ص220-221.

الاسلحة والخروب والتلج الذي كان يستخدم للتبريد والتداوي من الامراض، والزجاج وكانت تصدر الحبوب والأسلحة والزجاج والاعطور إلى الجزيرة العربية⁽¹⁾.

وارتبطت مصر في العصر الفاطمي بعلاقات تجارية مع بلدان أوروبا خاصة الجمهورية الإيطالية والامبراطورية البيزنطية فقد كانت تصدر المنسوجات الحريرية الى الدول الأوروبية، وكانت تستورد الفلفل وجوز الطيب، والقرنفل وكانت لمصر وجزيرة صقيله علاقة وثيقة حينما استولى عليها النورمان، فقد كان لصقيله موقع جغرافي أسهم في نقل التجارة الفاطمية عبرها إلى إيطاليا وجنوب فرنسا، وكان للفاطميين علاقات تجارية مع جزيرة قبرص إذ كانت السفن الفاطمية تصدر اليها المنسوجات الحريرية والقطنية والكتانية وتستورد منها الشمع والعسل والفاكهة وكان لمصر الفاطمية أيضاً علاقات مهمة مع جيرانهم في الجنوب من بلاد النوبة إذ كانت تصدر للنوبة السكر والقمح، وأدوات الزينة ويستوردون منها الرقيق والعاج وإستوردت مصر الجواهر وأدوات الزينة من عمان وبلاد فارس والياقوت من سيلان والمرجان والحرير من صقيله والعقيق من اليمن، والاعطور والتوابل من شرق آسيا والماس من سواحل إفريقيا الجنوبية الشرقية. وكانت تستورده الاخشاب والحديد من بيزنطة وتصدر لها المنسوجات⁽²⁾.

وارتبطت مصر الفاطمية مع جنوى بعلاقات تجارية، فقد بلغت جنوى درجة كبيرة من القوة سنة 480هـ/1087م، واتسعت علاقاتها مع مصر منذ النصف الأول من القرن الخامس هجري بعد أن تحررت من سلطان البيزنطيين، وأصبحت حرة التصرف في إتباع سياسة إقتصادية تتفق مع مصالحها، فقد كانت جنوى تشتري الغلات من مصر كالعنب والنظرون والسكر وبييعونه إلى تجار الروم، وكذلك إرتبطت البندقية مع مصر بعلاقات تجارية حيث كانت تصدر الرقيق والسلاح

(1) كرد علي، خطط الشام، ج4، ص157.

(2) النقر محمد، التجارة الداخلية والخارجية للعالم الاسلامي في العصر الوسيط، ص103-106.

والخشب لمصر، وكانت تمد مصر بالحديد ولم ترضخ البندقية لتحريم الامبراطور البيزنطي ليو الخامس للتجارة مع البلاد الاسلامية⁽¹⁾.

وكانت مصر تصدر الكتان إلى العراق حيث كان الكتان المصري له شهره عالية فقد بلغ مجموع ما تم تصديره إلى العراق سنة 360هـ/971م تسعة وعشرون الف دينار كما كانت تصدر إلى بلاد الروم الحنه والسلك المملح والسكر والملح⁽²⁾.

وارتبطت مصر بعلاقات تجارية مميزة مع المغرب الاسلامي فقد كانت تستورد الحرير من قابس والأقمشة من سوسة وحرير الاندلس الذي تستورده عبر موانئ المغرب، كما كان يرد من مدينة قفصه الى مصر نوع خاص من النسيج يسمى الكساء الطراقي وكذلك الجوخ الذي يستورد من صفاقس وإشتملت واردات مصر من المغرب على القماش الأشقر، والفوط الاحمر، وجباب الخز التي إنتشرت صناعتها في طرابلس وأجديبا⁽³⁾.

أما تجارة السلع الغذائية فقد إستوردت مصر من المغرب زيت الزيتون الذي كان يرد إليها من صفاقس والتمور والشمع والعسل التي كانت ترد من برقه، واللوز من المهدية والفسق من قفصه، وكانت تستورد القمح والشعير لسد النقص في الإحتياجات خاصة في أوقات القحط والمجاعات، كما إستوردت مصر من القيروان القطن والقنب وإستوردت الذبائح والجلود من برقه وتونس، والمرجان من سبتة والاسماك من بنزرت وسبتة والبلور من بلاد المغرب⁽⁴⁾.

ويعد الذهب من السلع الرئيسية التي كانت تستوردها مصر من بلاد المغرب، لذا كانت الدولة الفاطمية ترسل الحملات العسكرية وتقمع حركات التمرد في المغرب الاقصى التي حاولت

(1) سالم عبد العزيز وسحر سالم، تاريخ مصر الاسلامية حتى نهاية العصر الفاطمي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001م، ص 341، 342.

(2) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 157.

(3) احمد حسن خضيرى، علاقات الفاطميين بمصر بدول المغرب، ص 107-108.

(4) احمد حسن خضيرى، المرجع نفسه، ص 109-110.

السيطرة على الطريق الحيوي التي تقع فيه تجارة الرقيق والذهب كطريق سلجماسه - فاس - تاهرت بلاد الزاب⁽¹⁾.

أما صادرات مصر إلى بلاد المغرب فقد تنوعت فكان قماش البوقلمون يستورد من تنيس وثياب الشروب التي لا يصنع مثلها في أي مكان سواء داخل مصر أو خارجها، كما كانت تصدر الأقمشة المذهبة المصنوعة في تنيس ودمياط، وكان الكتان من أهم مستوردات بلدان المغرب الاسلامي من مصر وكان الكتان المصري تعتي بإستيراده بشكل خاص مدينة سوسة حيث مراكز صناعة الكتان ، ويعاد تصديره إلى مصر على شكل ملابس ومنسوجات، وإستوردت بلاد المغرب البخور والتوابل والعود من مصر حيث كانت مصر تجني أرباحاً طائلة من هذه التجارة حيث كانت التوابل والقرفة تمتاز بأن الطلب عليها مرتفع في بلاد المغرب إلى الاندلس⁽²⁾.

وكانت مصر تصدر الزمرد المستخرج من صحراء قوص إلى بلدان المغرب، وكذلك صدرت العطور وخشب الساج والخزف والجوهر والياقوت والمواد الأولية المستخدمة في الصناعات مثل مواد الصباغة والدباغة وصدرت الملح والامونيوم، وكذلك صدرت السكر والورق حيث كان الورق يصنع من نبات البردي الذي كان ينمو في مستنقعات الدلتا والفيوم⁽³⁾.

وقد شهدت بلاد المغرب الاسلامي في اثناء حكم الفاطميين لها حركة تجارية نشطة مع بلاد أوروبا والاندلس فقد كانت تصدر عبر موانئ البحر المتوسط والمحيط الاطلسي انواعا من الماشية كالغنم والبقر الى الأندلس ومن مدينة سلجماسه صدرت الى الاندلس القمح والسكر

(1) الجنحاني حبيب، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الاسلامي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986، ص168.

(2) الادريسي، نزهة المشتاق، ، ص38..

(3) البكري، المغرب في ذكر بلاد افريقيا والمغرب، ص105، حسن احمد، علاقة الفاطميين في مصر بدول المغرب ، ص117-119.

والتنمر، وصدرت مدينة درعه المغربية بذور الحناء الى الأندلس وصدرت الى الأندلس الذهب والصمغ الذي كانت بلاد المغرب تستورده من السودان وتعيد تصديره الى الأندلس⁽¹⁾.

وارتبطت بلاد المغرب الاسلامي مع السودان بعلاقات تجارية، حيث كانت تصدر الأواني الفخارية إلى السودان، وكذلك تم تصدير السميد والنحاس المسبوك والمرجان، وخشب الصنوبر والخرز والخواتيم والأسورة والنحاس الأحمر والملون، والأكسية وثياب الصوف والعمائم، والأصداف والأحجار الكريمة والملح الذي كان يتصدر قائمة المنتجات والبضائع المصدرة إلى بلاد السودان لحاجتهم الضرورية له حيث كان يستخدم في تجفيف الطعام⁽²⁾.

وصدرت صقيله إلى مصر القمح والأطعمة ومعدن النوشادر الأبيض والحجارة التي كانت تقذف بها براكين صقيله والتي كانت تستخدم في حك الكتابة من الدفاتر في مصر، وإستوردت صقيله من مصر خشب الصنوبر الذي كان يستخدم في صناعة الأثاث، وكانت حركة التجارة بين صقيله والشام نشطة وأسهمت سيطرت المسلمين على طرق التجارة الواصلة بينهما في تعزيز التجارة بينهما، وتحكم المسلمون في صقيله في نقل التجارة بين الشرق والغرب، وكانت سفنهم دائمة الحركة إلى بلاد الشام لجلب التوابل والمنتجات الفاخرة من بلاد الشرق الأدنى والأقصى إلى شمال افريقيا⁽³⁾.

وإستوردت صقيله إحتياجاتها من بلاد المغرب الاسلامي فإستوردت زيت الزيتون من صفاقس وصدرت إليها الجوز واللوز والقسطل والفسقن والقطن والميعة الطيبة السائلة وهي من

(1) الادريسي، نزهة المشتاق، ، ص 48.

(2) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 79.

(3) الدوري، تقي عارف، صقيله علاقاتها بدول البحر المتوسط الاسلامية، ص 166-169.

أعظم الأدوية، وإرتبطت كذلك صقيله بعلاقات تجارية مع الأندلس حيث كانت تصدر لها الثياب والنوشادر والرقيق وكانت تستورد من الأندلس المراكب التجارية الأندلسية والأقمشة⁽¹⁾.

وكان للمغرب الأقصى علاقات تجارية مع مصر الفاطمية فحمل التجارة إلى مصر العنبر المغربي والمرجان والبلور الصخري والنحاس الذي كان يأتي من مدينة فاس، والرقيق الذي كان يجلب من بلاد السودان ومن أرض الأندلس وصقيله، وكذلك المعادن والمواشي، وحمل التجار من الأندلس الأكسية والحريز والقطن وغيرها من المنتجات الأندلسية المتميزة، فكان الخط التجاري الواصل بين المغرب الأقصى عبر مصر إلى المشرق الإسلامي لا ينقطع حيث كان الطلب على السلع الواردة من المغرب الأقصى كبيراً⁽²⁾.

(1) الدوري، تقي عارف، صقيله وعلاقاتها بدول البحر الأبيض المتوسط، ص 172، 174.

(2) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 97.

المبحث الخامس

النشاط الصناعي

تنوعت الصناعات في العصر الفاطمي ووصلت إلى الأسواق الدولية نتيجة لجودتها

وسياسة الانفتاح التجاري التي اتبعتها الدولة الفاطمي في تعاملها التجاري مع العالم.

المطلب الأول: عوامل التقدم النشاط الصناعي في العصر الفاطمي

لعبت عوامل عديدة في تحقيق التقدم والازدهار للنشاط الصناعي في العصر الفاطمي ومن

أهم هذه العوامل ما يلي:

أولاً: توفر المواد الخام اللازمة للصناعات

يعد توفر المواد الخام من العناصر الرئيسية اللازمة لقيام الصناعات، وقد حبا الله الدولة

الفاطمية بتوافر الكثير من المواد الخام، والتي أسهمت في قيام صناعاتها وتطورها، لا سيما أن

الرقعة الجغرافية للدولة الفاطمية كانت تحت مظلتها العديد من البلدان ذات الموارد الطبيعية

والبشرية التي لعبت دوراً هاماً في بروز القطاع الصناعي، كقطاع نشيط إلى جانب القطاعات

الإقتصادية الأخرى، والتي تعتبر في إطار واحد ساهم في تطور النشاط الإقتصادي للدولة الفاطمية

ومن أبرز المواد الخام التي كانت متوفرة القطن والكتان والصوف والحريز، والتي لعبت دوراً مهماً

في صناعة الملابس والمنسوجات، فقد إنتشرت صناعة الكتان في الدلتا والفيوم ومصر العليا كذلك

زرع القطن في مصر الفاطمية لكنه لم يكن يكفي لذلك كان يستورد باقي الكمية من الهند، أما

الحريز فقد تم صناعته في الاسكندرية ودمشق⁽¹⁾.

(1) ابراهيم محمد احمد، رسالة دكتوراه بعنوان تطور الملابس في المجتمع المصري من الفتح الاسلامي حتى

نهاية العصر الفاطمي، جامعة القاهرة، القاهرة، 2004، ص 115-117.

وقد وجد معدن الحديد في لبنان وحلب وجبال اللاذقية، وقد تميز الحديد في تلك المناطق بمرونته، وسهولة طرقه، وتصفيحه، كما وجد النحاس، وقد أستخدم مع الحديد في صناعة الشبايك والأبواب، وعمل الموازين، والمكايل وكذلك وجد الفحم الحجري في الشام، ووجد نوع خاص من الرمال أستخدم في صناعة الزجاج في سوريا وصيدا وعكا، كما وجد معدني الذهب والفضة فالذهب وجد على ضفاف نهر العاصي وفي أرض جرش، والفضة وجدت في قرية يعفور في دمشق، وأسهم وجود الأخشاب والحجر الرملي والطين والحجارة في بناء البيوت في الشام كما وجد الكبريت والملح في الشام⁽¹⁾.

كما وجدت الكثير من المواد الخام اللازمة لصناعة الأصباغ، وصناعة دباغ الجلود وتحضير الفراء في مدن اللاذقية، وطرابلس، والخليل، والقدس، إضافة إلى وجود العدد الكبير من أشجار الزيتون والتي تعد المصدر الرئيسي لإنتاج زيت الزيتون، والذي كان ولا زال يشكل إحدى المواد الغذائية الهامة، بالإضافة إلى أنه قامت عليه صناعة الصابون في كثير من مدن بلاد الشام⁽²⁾.

وقد أشتهرت ادولة الفاطمية بصناعة السفن، وكانت مسألة توفر الأخشاب أهم ما يلزم هذه الصناعة، وقد وجدت مادة الخشب وخاصة خشب من نوع السنط الذي كان وحدة يصلح لصناعة السفن في مدينة البهنا، وأسيوط والاشمونين، وإخميم ومدينة قوص وكانت الدولة الفاطمية تمنع الأفراد من إستعمال هذا النوع من الشجر، وقامت بتعيين الحراس لحمايته، وكانوا شديدي الحرص في إستخدامه بحيث لا يستخدم منه إلا ما تدعو الحاجة اليه فقط⁽³⁾.

(1) الزبيد، محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص182-186.

(2) النقاش زكي، العلاقات الاجتماعية والثقافية بين العرب والفرنج خلال الحروب الصليبية، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1946، ص183.

(3) ابن مماتي، قوانين الدواوين، تحقيق سوريال عطيه، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص247، الطبعة الأولى.

ومن المواد الخام التي اشتهرت في صناعة الورق نبات البردي، حيث كانت تنمو في مستنقعات الدلتا والفيوم، وكان الورقباقي في المرتبة الثانية من صادرات مصر وأستخدم كعلاج لعدد من الأمراض كالزكام وأمراض الطحال⁽¹⁾.

ثانياً: سياسة التسامح الديني مع أهل الذمة

أسهمت سياسة التسامح الديني التي نعم بها أهل الذمة في العصر الفاطمي بدور كبير لليهود والنصارى في النشاط الصناعي، وكان الصنّاع من أهل الذمة وبخاصة الاقباط يشكلون العمود الفقري لكثير من الصناعات التي اشتهرت بها مصر في العصر الفاطمي، وغزت كثير من أسواق العالم في ذلك الوقت⁽²⁾.

وقد شهدت مصر طوال حكم الفاطميين نهضة صناعية كبرى، فتنوعت الصناعات، وزاد حجم الإنتاج، واستحدثت بعض الصناعات، فضلاً عن الإتقان الذي تميزت به الصناعات في تلك المدة، ففي عصر الفاطميين تمتعت مصر بالإستقلال السياسي التام، وصاحب هذا الإستقلال تقدماً في النشاط الاقتصادي، وتوفرت لهذا التقدم الاقتصادي أسباب النمو والتطور والرفي في ظل نظام سياسي مستقر في غالب الأحيان، وقد عمل في مصر في العصر الفاطمي الكثير من أصحاب الحرف والصناعات من الأجانب وخاصة الفرنج، وأسهم ذلك في نصيب وافر مما أنتجته المصانع المصرية من صناعات تميزت بدقة الصنعة وجمال الفن⁽³⁾.

(1) الااء الكويتية، مقال بعنوان (نبات البردي) منشور على الموقع الإلكتروني www.idrissadi.y007.com

(2) شافعي سلام، رسالة ماجستير بعنوان أهل الذمة في العصر الفاطمي الثاني والعصر الأيوبي 6 جامعة القاهرة، القاهرة، 1982، ص143. تم طبع الرسالة في دار المعارف، القاهرة، 1982.

(3) شافعي سلام، أهل الذمة في العصر الفاطمي الثاني والعصر الأيوبي، ص144.

ثالثاً: تقسيم العمل:

ان حاجات الانسان عديدة، ويرى أبو الفضل الدمشقي أن هذه الحاجات تحتاج إلى أنواع متعددة من الصناعات حتى يتم الحصول عليها، وان قصر عمر الانسان لا يمكنه من تعلم جميع الصناعات، ذلك لأنها مبنية على بعضها البعض، فالبناء يحتاج إلى النجار وهذا يحتاج الى الحداد، وهذا يحتاج الى أصحاب المعادن، وهكذا احتاج الناس إلى الاجتماع معاً، وإتخاذ المدن، وتخصص كل منهم في حرفه يعمل على مبدأ التخصص إلى اتقان الصنعة والتفنن فيها بل وزيادة الانتاج وإن كان يؤدي إلى جهل الصانع بصناعات اخرى، فالصانع أصبح يتخصص في إنتاج سلعة واحدة من عدة سلع تنتجها المادة الخام المستخدمة في صناعته⁽¹⁾.

رابعاً: نشاط الحركة التجارية

أسهم النشاط التجاري في العصر الفاطمي في تصريف السلع، حيث لعبت الحركة التجارية النشطة التي تربطها مع الدول المختلفة دوراً مهماً في سد حاجات تلك الدول من الصناعات التي كانت رائجة في العصر الفاطمي، وأسهم النشاط التجاري في توليد صناعات جديدة، لان الصانع يدرك أن صناعته لن تكسد نتيجة لوجود الحركة التجارية النشطة، والقوافل التجارية البحرية والبرية القادمة والخارجة من وإلى الدولة على إمتداد رقعتها الجغرافية⁽²⁾.

(1) الدمشقي، أبو الفضل، الاشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق البشري الشوريجي، مطبعة الغد، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 1977، ص20-21.

(2) عبد الكريم جودت، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الاوسط، ص85.

خامساً: دعم الخلفاء لقيام الصناعات النسيجية

ازدهرت صناعة المنسوجات في عهد الخليفة العزيز بالله الفاطمي، وقد تميزت فترته بظهور أنواع من المنسوجات الراقية والتي ازدهرت صناعتها أيامه فقد ظهر أنواع مختلفة من الملابس منها الثياب المثقل، والعمائم الشرب الملونة، والديبقي المعلم المذهب، ونسج في عهده السقطلون والعتابي، كما أنشأ الوزير يعقوب بن كلس دار الديباج بالقاهرة، وكانت تلك الدار مخصصة لصناعة الحرير الديباج، وقد أسند إدارتها إلى موظف من كبار رجال الدولة، وقد أنشأت مصانع النسيج ودور الطراز الخاصة بالعصر الفاطمي، وانتشرت في أنحاء عديدة منها الإسكندرية تنس، دمياط، وكان يطلق على المشرف عليها إسم ناظر الطراز وكان يعمل تحت إمرته مائة رجل لمساعدته في إدارة دور الطراز، كما وجدت مهنة الخياطة حيث كانوا يقومون بحياكة الثياب وإعدادها حسب ما يصدر إليهم من تعليمات⁽¹⁾.

وكان للدولة الفاطمية مصانعها الخاصة للنسيج لإنتاج الطراز الخاص بها، فقد إتخذ الفاطميون الرايات بيضا وسموا المبيضة وكتب عليها الآية الكريمة (سيهزم الجمع ويولون الدبر) كما كتبوا الآية الكريمة (وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا) كما أمر المنصور بالله الفاطمي بان يثبت إسم جذور في الطراز من أعمال العبيد الرقامين بالذهب فيما يلبسه الأئمة تشريف له⁽²⁾.

سادساً: زيادة الطلب الخارجي على منتجات العصر الفاطمي

نتيجة للموقع الجغرافي للدولة الفاطمية، وتنوع صناعاتها فقد أتيح للمسافرين عبرها وللتجار الفرصة لتزداد معرفتهم بمنتجات العصر الفاطمي، مما أسهم في زيادة إقبالهم على المنتجات

⁽¹⁾سلطان عبد المنعم، المجتمع المصري في العصر الفاطمي دراسة تاريخية وثائقية، دار المعارف، الاسكندرية، 1985، د. ط، ص 273.

⁽²⁾جودت عبد الكريم، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص 91، 92.

الفاطمية، فمدن القسطنطينية والإسكندرية ودمشق وبلاد المغرب الإسلامي تعد مستودعات للتجارة حيث كانت تأتي إليها السفن من أوروبا، وإفريقيا نظراً لما كانت تتمتع به من حاصلات طبيعية وصناعية تستحق التصدير، لذلك قاموا بتوقيع العديد من الإتفاقيات التجارية وقام التجار بتعيين وكلاء لهم في ربوع الدولة الفاطمية خاصة في مراكز الصناعة والمدن ذات الانتاج الزراعي، وأسهم وجود أهل الذمة وسياسة التسامح معهم في تعزيز الصادرات، وذلك لكون أهل الذمة كانوا يتقنون عدة لغات، مما أسهم في التعريف بالمنتجات وسد حاجات تلك الدول وخاصة الأوروبية منها من السلع التي كانت بحاجة لها وخاصة الزراعية منها، والمنسوجات والعطور وغيرها من السلع⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الصناعات والحرف الرئيسية في العصر الفاطمي

تعددت الصناعات في العصر الفاطمي ومن أبرز هذه الصناعات ما يلي:

أولاً: الصناعات النسيجية

تقدمت صناعة النسيج وراج إنتاجها في العصر الفاطمي، وإهتم الفاطميون بهذه الصناعة واتخذوا المنسوجات كوسيلة من أجل تحقيق أهدافهم السياسية، والعمل على نشر مذهبهم والإشادة به، ومحاولة تركيز ذلك في نفوس الناس داخل البلاد وخارجها، كما رغبوا في إتخاذ المال والإغداق به على الناس لكسب ولاء الناس وإستقرار حكمهم، ولا شك أن قطع النسيج المطرزة بالعبارات الدينية والدعائية بأسماء الأئمة التي بدأت دور الطرز في إنتاجها في أعقاب دخولهم مصر واتخاذها مركزاً لخلافتهم، كانت من الوسائل المهمة لتثبيت وزياد نفوذهم في المجتمع

⁽¹⁾توفيق عمر كمال، الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات السلمية مع الصليبيين، دراسة تحليلية وثائقية في التاريخ الدبلوماسي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1998، ص 95-98.

المصري، عمل المعز لدين الله على انشاء دار الكسوة، وكان يفصل فيها أنواع الثياب المختلفة، ويكسو بها الناس على اختلاف أصنافهم كسوة الشتاء والصيف⁽¹⁾.

وقد تميز صنّاع النسيج بمدى حذقهم لفنون الحياكة والتطريز، ومن أشهر ما تم صناعته في مجال الصناعات النسيجية الكسوة التي أمر الخليفة المعز لدين الله الفاطمي بعملها للكعبة المشرفة في دار الكسوة، حيث كانت من الديباج الأحمر ودورها إثنا عشر هلال ذهب، في كل هلال أترجه ذهب مشبك، جوف كل أترجه خمسون دره كبار كبيض الحمام، وفيها الياقوت الأصفر والأحمر والأزرق، وفي دورها مكتوب آيات الجمع لزمره أخضر وحشو الكتابة درر لم ير مثله⁽²⁾

ومن مظاهر تقدم صناعة النسيج في العصر الفاطمي أنه لم يقتصر الأمر على استخدام أنواع النسيج لعمل الملابس والكسوات، بل عملوا من النسيج منتجات لا حصر لها مثل الخيم والمضارب، والمشارع، والقساطيط المحمولة من الديبقي والخسروان والبهنوي، كما صنعوا منها الرايات، والبسط والستور والعصائب النسائيات والفوط، والخرايط للسيوف من الديباج الأحمر والأصفر، وكان الطلب كبيراً على مختلف أنواع النسيج، وذلك لتوافر الأموال في أيدي الفاطميين الأثرياء من التجار وغيرهم من أمراء الاقطاع وعامة الناس، حيث كانوا يدخرونها لوقت الحاجة حيث كان النسيج يعد نقداً مدخراً، خاصة إذ كان من الأصناف الثمينة⁽³⁾.

وعملت الدولة الفاطمية على تشجيع القطاع الصناعي، حتى تستغل الفائض عن حاجة السوق المحلية في التبادل التجاري كي تحصل على ما ينقصها من مواد لا يكفي الموجود منها حاجات البلاد كالحديد والنحاس والأخشاب.

⁽¹⁾ أبو سديرة السيد، الحرف والصناعات في مصر الإسلامية منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1991، ص47، د. ط.

⁽²⁾ أبو سديرة السيد، المرجع نفسه، ص48.

⁽³⁾ مؤنس حسين، عالم الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1973، ص348.

كما كان من أسباب نشاط صناعة النسيج إنشاء العديد الخزائن الأخرى بخلاف خزائن الكسوة، ومنها خزائنة السروج وكان بها عدد كبير من الصناعات وخزائن الخيم التي كانت تصنع أقمشتها في دبيق والبهنسا وغيرها من دور الطراز الفاطمية وانشأ الفاطميون خزائنة سميت خزائنة البنود، وكانت تشتمل على كميات كبيرة من الرايات والأعلام وآلات الحرب، وكان بها ثلاثة آلاف صانع لصنع هذه الاشياء ومعظمها من أفخر أنواع النسيج⁽¹⁾.

كما أنشأ في العصر الفاطمي دار الديباج، كان في بادئ الأمر سكناً خاصاً للوزير يعقوب بن كلثوم وداراً للوزارة، ثم أصبح بعد ذلك مخصصاً لصناعة نسيج الحرير الديباج، ولم يقتصر عمل دار الديباج على تصنيع نسيج الديباج، وحازت دار الديباج أهمية ومكانة بعد أن أصبحت تصنع كسوات التشريف وبعض الملابس خاصة في عهد الوزير بدر الجمالي وقد لعبت دور صناعة النسيج دوراً في تطور صناعة الملابس وتقدم الدول الفاطمية اقتصادياً وحضارياً، اذ مثلت هذه الدور مصدر دخل للدول الفاطمية، وساعد على ذلك وفرة المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة، وهي الكتان الذي كان يزرع في معظم أنحاء مصر⁽²⁾. وكان لوجود العمال والصناعات المهرة الذين تخصصوا في مثل هذا النوع من الصناعة أثر كبير في تقدمها في مصر⁽³⁾.

وقد تعددت مراكز صناعة النسيج في العصر الفاطمي ومن أهم هذه المراكز ما يلي:

أولاً: مدينة تنيس: اشتهرت مدينة تنيس في إنتاج أرقى أنواع المنسوجات حيث كانوا يجيدون فن النسيج، والصبغة والتلوين، والزخرفة، وينتجون أرقى أنواع المنسوجات وبخاصة الحلل التنيسية التي ليس لها مثيل في الحسن والقيمة حيث بلغ الثوب من هذه الحلل التنيسية إذا كان مذهباً ألف دينار، وما لم يكن فيها ذهب يبلغ ثمنه بين مائة ومائتين، كما انتج في تنيس ثياب الشروب فالمنديل منها يباع بخمسمائة دينار، والمرتبة بألف دينار، إلى جانب ذلك صنع فيها المفارش

(1) المقرئزي، تقي الدين، الخطط المقرئزية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 155.

(2) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 202.

(3) المقدسي، المصدر نفسه، ص 203. خسرو، سفرنامه، ص 101.

والستور المحتمل، وسقلاطون دبيقي، وعتابي، ومصمت دبيقي كلها منسوجات غالية الثمن، الأمر الذي انعكس على الحالة المادية لأهلها وأصبحوا يتمتعون بالثراء⁽¹⁾.

ثانياً: مدينة دمياط: تعد مدينة دمياط من مراكز النسيج القديمة، وزادت شهرتها في العصر الاسلامي وخاصة في القرن الرابع الهجري أي في العصر الفاطمي، وبلغت من الشهرة درجة عظيمة حتى أن إسمها أطلق على مدينة كازرون في فارس، وهي من أكبر مدن صناعة النسيج فسميت دمياط الأعاجم، وقد تخصصت دمياط في صنع المنسوجات الكتانية البيضاء وإمتازت منسوجات دمياط بالدقة والجمال، فقد بلغت قيمة الثوب مما ليس فيه ذهب مائة دينار، وأنتجت مصانعها كذلك الشرب والدبيقي، والفرش القلموني من كل لون، المعلم والمطرز، والأبدان، والأرجل كما صنع فيها منسوجات القصب والمقصور الذي بلغ ثمن الثوب منه مائة دينار⁽²⁾.

ثالثاً: قرية دبيق: تقع قرية دبيق بين مدينتي تيس والفرما، اشتهرت منذ فجر الاسلام بإنتاجها للثياب والنسيج الحريري المزركش والمخصص لصنع العمام والملايس الداخلية للنساء⁽³⁾.

وكانت تعمل بها العمام الشرب المذهبة تعمل بها ويكون طول العمامة منها مائة ذراع وفيها رقعات منسوجة بالذهب، فتبلغ قيمة العمامة الذهب خمسمائة دينار سوى الحرير والغزل⁽⁴⁾.

نتيجة للميزات التي تميزت بها المنسوجات المصنعة في دبيق فقد زاد الطلب الخارجي عليها خاصة في العراق فقد كان الخليفة العباسي ورجال بلاطه يستعملون المنسوجات الدبيقية، اضافة إلى ذلك كان الأثرياء من أهل يشتررون هذه المنسوجات تشبهاً بأولي الأمر ورجال الدولة،

(1) شافعي سلام، أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الثاني والعصر الأيوبي، ص 149.

(2) عبد الفتاح صفاء، الموائى والثغور المصرية من الفتح الاسلامي حتى نهاية العصر الفاطمي، ص 136-137.

(3) أحمد محمد ابراهيم، تطور الملايس في المجتمع المصري من الفتح الاسلامي إلى نهاية العصر الفاطمي، ص 133.

(4) المقرئزي، الخطط، ج 1، ص 365.

مما ترتب عليه ركود وكساد في أسواق الأقمشة في العراق، الأمر الذي حد بتجار المنسوجات إلى انشاء مصنع للنسيج وإطلاق اسم دبيق عليه تشبهاً بدبيق المصرية.

رابعاً: مدن الشام: كما وجدت الصناعات النسيجية في بلاد الشام حيث تميزت دمشق بالصناعات النسيجية، وغدا إسم دامسكو في أوروبا رمزا للصناعة الدمشقية المميزة، وكانت تشتمل على صناعة الحرير والصوف والقطن والكتان⁽¹⁾. ووصف الإدريسي دمشق: ودمشق جامعة لأنواع من الصناعات وأنواع من الثياب الحريرية... ويحمل إلى كل بلد ويضاهي ديباجها الروم البديع⁽²⁾. وأشتهرت الشام بالصناعات القطنية التي كانت تحاك على الطراز العربي وصناعتها كان غاية في المتانة والجمال وتصدر تلك الصناعات إلى الأناضول ومصر والحجاز، وقد إهتم سكان بلاد الشام بتربية دودة القز وبرعوا في صناعة الحرير، وخاصة أهل دمشق وحلب وصيدا وبنوا لها المصانع⁽³⁾ وكان حرير دمشق معروفاً ومشهوراً ويقدر عالياً في أوروبا وقد شكلت أوروبا سوقاً رئيسية مريحة للحرير الدمشقي الذي صدره التجار الإيطاليون من المدن الصليبية والعراق⁽⁴⁾.. وأشتهرت الرملة وطبرية بأقمشتها ذات الألوان المتعددة وبخاصة الصوفية، وقيل ان الأقمشة التي كانت تصنع في حمص تقارب الأقمشة المصنعة في الإسكندرية من حيث الجودة وصنعت سمرمين ثياب قطن ذات جودة جيدة، وكان في حلب معامل للأقمشة، وبأطرافها مساحات كبيرة مزروعة بالقطن وكانت تستخدم في صناعة الألبسة والمنسوجات، وقد كانت طرابلس مركزاً لصناعة الأنسجة الحريرية وقدر الصناع المشتغلون بهذه الحرفة ب 4000 صانع⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ نيركال، فنون وصناعات دمشق، ط1، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ص93.

⁽²⁾ الإدريسي، نزهة المشتاق، ص369.

⁽³⁾ صفوح خير، مدينة دمشق، ص348-349.

⁽⁴⁾ زيود، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص263.

⁽⁵⁾ خسرو، سفرنامه، ص48،49.

أما الصباغة فكانت من متممات الصناعات النسيجية، حيث برع أهل الشام في صناعة الصباغ الأرجواني وغيره من الأصبغة، وكان من أهم أصباغهم الأصفران والزعفران والورس والأرجوان الأحمر والأزرق والنيل الذي استعمل في صبغ لباس الفلاحين والعمال⁽¹⁾، وكانت المواد الخام اللازمة لصناعة الصباغ متوفرة في اللاذقية وطرابلس والخليل والقدس⁽²⁾

خامسا: مدن اليمن: إزدهرت في اليمن صناعة النسيج التي قامت على القطن المنتج محليا، والمستورد من الهند وعلى الحرير المستورد من الخارج حيث أشتهرت مدن زبيد والمعافر وسحول وتريد وحجة وعدن وصنعاء وصفاء وشرعب والجريب وغيرها بتوافر مصانع النسيج، وكان جزء من إنتاجها يصدر إلى الخارج، وبلغت أسعار بعض الأثواب المصنوعة من النسيج في اليمن أسعارًا مرتفعة وصلت إلى خمسمائة دينار للثوب الواحد ، ولم يكن يستطيع شراءها إلا أهل الطبقة الحاكمة وأصحاب الثروات الطائلة ، وأدخلت الكثير من الألوان في صباغة المنسوجات في اليمن، ويستخرج أغلبها من نبات الأشجار مثل نبات الفوة الذي إستعمله الصباغون بكثرة مما جعل الدولة تفرض عليه رسوما سنوية ، وكثيرا ماكانوا يخلطون الأصباغ بالطور لاضفاء رائحة عطرية للملابس⁽³⁾.

(1) كرد علي، خطط الشام، ج4، ص220.

(2) النقاش، زكي، العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين العرب والفرنج خلال الحروب الصليبية، ص183.

(3) ابن المجاور، تاريخ المستبصر، ص175.

سادساً: بلاد المغرب الإسلامي الخاضعة للحكم الفاطمي: أشتهرت بلاد المغرب في صناعة النسيج بسبب وفرة المادة الخام خاصة الصوف منها وقد وضعوا الملابس والخيم والأثاث المنزلي كالفراش والوسائد والستائر والعصائب والبسط، وعرفت مدينة تاهرت بصناعة الخز، وهو نسيج من الصوف والحريير، وكانت تصنع من الخز ملابس متنوعة مثل قلنسوة الخز، كما أشتهرت مدينة مدينة تاهرت بصناعة الخيم، وكانت تصنع الخيمة من الصوف وتدعى الخباء، والمصنوعة من شعر الماعز وتدعى القسطاط، والمصنوعة من وبر الحمد وتدعى البجاد، والمصنوعة من القطن وتدعى السرادق، كما أشتهرت بلاد المغرب الإسلامي في صناعة الثياب والأحذية من نسيج الكتان وصنعت كذلك الأقمشة الحريرية، وكان هنالك زيادة في الطلب على المنتجات الحريرية نظراً للتفنن في صناعتها، حيث كانت تلمع بالصمغ المجلوب من السودان، كما كانت تصبغ بألوان مختلفة، وقامت صناعة النسيج القطني في مدينة تاهرت وأنتجوا الجلباب والقلانس والقمصان، والسرراويل وغيرها وأسهم توفر المواد الخام ومواد الصباغة وفن الصناعة خاصة استخدام التقنيات في ذلك الوقت مثل النول المنخفض والنول المرتفع والدواسة في تقدم الصناعات النسيجية وتزويقها بالرسوم والخطوط والألوان المختلفة⁽¹⁾.

سابعاً: مدينة الإسكندرية: أشتهرت مدينة الإسكندرية بصناعة المنسوجات والثياب وخاصة الصناعات الكتانية، ولعب موقع الإسكندرية الإستراتيجي دوراً في تطور صناعة النسيج فيها حيث كانت ملتقى للتجار، وكان يأتيها الكتان الجيد من المناطق المجاورة لها، واشتهرت بصناعة نسيج الوشي والشرب والبوقلمون، ولعب ارتفاع أسعار المنتجات النسيجية دوراً في لجوء البعض إلى تقليد هذه المنسوجات⁽²⁾.

⁽¹⁾ جودت عبد الكريم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الاوسط، ص 89-96.

⁽²⁾ محمد محمود ادريس، تاريخ الحضارة الاسلامية في العصر الفاطمي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1986، ص 204.

وكان يباع من الكتان من نسيج الشرب، كل زنة درهم بدرهم فضة، أما ما يدخل من هذه الثياب في الطراز فكان يباع بقيمة وزنه مرات عديدة⁽¹⁾ وانتشرت منسوجات الاسكندرية في أوروبا فكان باباوات روما يتهافتون على منسوجاتها، خاصة انها تميزت بالرسومات والزخارف الجميلة⁽²⁾.

ثانيا: صناعة الورق والوراقه

اشتهرت العصر الفاطمي بصناعة الورق وكانت مدن الإسكندرية وبوره من أهم مراكز تلك الصناعة، وقد أسهم وجود نبات البردي، الذي كانت تتفرد به مصر، طبيعياً في مستنقعات الدلتا والفيوم، وكان الورق يأتي في المرتبة الثانية من صادرات مصر الفاطمية إلى العالم الاسلامي⁽³⁾، وأخذت صناعة الورق بالازدهار في العصر الفاطمي فقد كان لتشجيعهم للعلماء والأدباء دور كبير في اتساع نطاق صناعة الورق في مصر في العصر الفاطمي، وساهم تقدم صناعة الورق في انتشار مجال الوراقه، وساهم اختراع القلم الابنوس اداة للكتابة في عهد المعز لدين الله في زيادة الاهتمام بصناعة الورق، فقد كان للوراقين اماكنهم في الأسواق، كما كانت مجالسهم ملتقى للفئات المثقفة في العصر الفاطمي ، وكانت حرفة الوراقه ونسخ كتب العلم من أجود الصنائع، ولم يكن الوراقون مجرد تجار ينشدون من ورائها الربح فحسب، وانما كانوا يهدفون مساعدة طلاب العلم، كما تم تخصيص مكينه في نسخ الكتب وبيعها، بل كانوا يصنعون أدوات الكتابة كالمحابر والأقلام وقد كان الصناع في مجال الوراقه يقومون بتجليد الكتب فيها وكانت عملية التجليد تشمل الجلد والبطانة والحريير، وكان على المجلد أن يتصف بسرعة الفهم واجادة النظر والتأني⁽⁴⁾.

(1)المقريزي، الخطط، الجزء الأول، ص363.

(2)ابراهيم محمد احمد، تطور صناعة الملابس، ، ص137-141.

(3)عبد الفتاح صفاء، الموائى والثغور الاسلامية من الفتح الاسلامي إلى نهاية العصر الفاطمي، ص144.

(4)أبو سديره ، الحرف والصناعات في مصر الاسلامية، ، ص92-95

ثالثاً: صناعة الخزف والزجاج

كانت صناعة الخزف من الصناعات المشهورة قبل مجيء الفاطميين، لكن ما أضافته الصناعة الفاطمية على يد الصناع فإن ما سبقه في عدة نواحي منها دقة الصنع وجودة المنتج من الخزف خاصة ذي البريق المعدني، فقد عشق الفاطميون الفنون وشجعوا الصناع على الابتكار خاصة لأدوات الترف والنعيم⁽¹⁾.

كانت الأطباق الخزفية تستخدم بكثرة على أسمطة الفاطميين، حيث كان يصل عددها نحو خمسمائة على المائدة الواحدة من تلك الصحن المترعة بالألوان الفاتكة، حيث كان الطبقة الواحد منها يتسع لسبع دجاجات، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأطعمة والحلوى، وكانت خزانة الشراب في القصر الفاطمي تحتوي على مجموعة كبيرة من الأواني والأدوات النفيسة، منها الزبادي والصحن والأزيار كلها مصنوعة من الخزف ذي البريق المعدني وغيره من أنواع الخزف الحسن الصنع⁽²⁾.

كما وأشتهرت صناعة الزجاج خلال العصر الفاطمي فقد اشتهرت في العصر الفاطمي بصناعة الزجاج المطلي بالمينا، حيث تمكن الصناع من إبتكار أساليب صناعية جديدة مثل النفخ وإستخدام القالب والزخرفة بالإضافة إلى أعمال القطع والطبع والتذهيب والتلوين بالمينا او بمادة البريق المعدني⁽³⁾.

⁽¹⁾ الشيخ فتن، الحياة الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية للمغاربة في العصر الفاطمي، ص70-71.

⁽²⁾ ابن الجاور، تاريخ المستبصر، ص148.

⁽³⁾ المقرئزي، الخطط، ج2، ص234.

ومن أشهر أنواع الزجاج ذي البريق المعدني ذلك النوع الأحمر وعليه زخارف من رسوم طيور كما أنتج الزجاج الأبيض السميك، كما إستمر في العصر الفاطمي صناعة الصنج الزجاجية لوزن نقود الذهب والفضة، ويرجع ذلك على إحتفاظ هذه الأوزان بنظافتها الأمر الذي يجعل الوزن بها دقيقاً وكانت أكبر مراكز صناعة الزجاج بالفسطاط، وكانت المصانع الزجاجية تقام في اطراف المدينة ويشترط على اصحابها شروطاً صحيحة، مثل سعة الأماكن وتهويتها وإرتفاع سقفها، كما كانت صناعة القناديل والمصابيح الزجاجية من الصناعات الرائجة في العصر الفاطمي، وقد أصبح للسلع والأواني الزجاجية سوق رائجة في العالم الخارجي في العصر الفاطمي، وذلك لما بلغت من الشهرة ودقة الصنعه وطرق الزخرفة⁽¹⁾.

وأشتهرت الشام في العصر الفاطمي بصناعة الزجاج، حيث أبداع الصناع في هذه الصنعه فقاموا بزخرفة الزجاج بالخيوط الزجاجية والحبيبات والأقراص المضافة، كما وجدت الزخرفة بالخيوط الزجاجية البيضاء أو الملونة الفارقة في الوسط الزجاجي الأزرق الشديد أو الأسود، كما أبداع الصناع في تذهيب الزجاج، وظهرت معامل للزجاج في صيدا وكان الزجاج يصدر إلى الصين كذلك صنع الزجاج في طرابلس ودمشق وقد برعت مدينة صيدا في صناعة الزجاج الشفاف غير الملون وهو يشبه الخزف ويساعد على نفاذ الضوء، كما صنع نوع آخر من الزجاج لا يخترقه الضوء وكان معظم أنواع الزجاج من النوع المصبوب صباً إلى جانب تعلمهم طريقة النفخ واشتهرت بصناعة المرايا الزجاجية⁽²⁾.

(1) م. س. ديمانند الفنون الاسلامية، ترجمة احمد محمد عيسى، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1958، ص235.

(2) المقدسي، احسن التقاسيم، ص180.

رابعاً: الصناعات المعدنية

تعددت الصناعات المعدنية في العصر الفاطمي ومن أهم هذه الصناعات ما يلي:

- 1- الصناعة الذهبية: سيطر الفاطميون على طرق الذهب، حيث خصصوا مبالغ ضخمة لحملتهم على مصر، ولما قدم المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر حمل معه السبائل الذهبية على هيئة أحجار الطواحين المستديرة ليسهل حملها على الجمال، وكذلك حمل القائد الفاطمي جوهر الصقلي في حملته على مصر الف حمل من الذهب، وقد بقيت موارد الذهب من وادي العلاقي حيث يجلب مع غيره من السلع في المراكب إلى القلزم ومنها إلى القسطنطينية⁽¹⁾.
وقد صنعت الحلي والجواهر من معدن الذهب وكانت الإسكندرية من المراكز الهامة لصناعة الحلي والجواهر، كما أنتج الصناع في مدن البهنساء والشيخ عبادة ومدينة قفط بصعيد مصر العقود والخواتم والأقراط الذهبية. وقد وجد الصياغ في مدينة الإسكندرية والفسطاط، ولم تقتصر صناعة الحلي على أنواع أدوات الزينة الخاصة بالنساء إنما كان يصنع الذهب أدوات كثيرة وتزين بمختلف أنواع الياقوت والزمرد والجواهر، وقد استخدم الذهب في قصور الفاطميين حيث تم تشييد قاعات من الذهب كقاعة الذهب بالقصر الشرقي والتي بناها جوهر الصقلي للمعز لدين الله الفاطمي، كما وضعوا التحف والتمائيل الذهبية ومن أشهر تلك التماثيل طيور على شكل طاووس من ذهب مرصع بالجواهر عيناه من ياقوت أحمر وريشة من الزجاج المموه بالمينا المجري بالذهب على ألوان ريش الطاووس، وقد استخدم الفاطميون الذهب في تحلية السروج والسيوف وكما صنعوا الآت الموسيقية من الذهب⁽²⁾.

⁽¹⁾المقريزي، إتعاظ الحنفا، ج1، ص158.

⁽²⁾متر آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، الجزء الثاني، مكتبة الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة،

1941، ص182.

2- صناعات الحديد والنحاس: وجد معدن الحديد في ربوع العصر الفاطمي وقد صنع من الحديد الأسلحة فأول ما بدأ ابو القاسم الشيعي حكمه أمر عماله بعمل السلاح وجميع الآت الحربية فقد صنعت السيوف والرماح، كما صنعت اللجم والسروج والدروع والمغافر وكما صنعوا من الحديد والأدوات المنزلية كالسكين والخنجر والمقص والإبرة، وكذلك صنعت الملاعق وأدوات الحلاقة، والمواقد، والحدوات للخيول والمسامير وبعض الأدوات اللازمة للفلاحة كالمحاريث والقفوس وصنعوا السلاسل الحديدية والاقفاص⁽¹⁾.

كما وجد معدن النحاس في ربوع العصر الفاطمي ومن المواقع التي كان يوجد فيها هذا المعدن جبال كثامه وقد استعمل النحاس في صناعة الادوات المنزلية، وكان الصناع يخلطون النحاس بالرصاص، كما تم صنع أواني خاصة بالخمير وصنعت الجرار النحاسية التي يحمل السقاؤون فيها المياه، وضعوا الأجراس التي تعلق في رقاب الدواب حيث كانت صناعة الأجراس ضرورية خاصة في المدن حيث تسير الدواب في شوارع وأزقة مكتظة بالسكان⁽²⁾.

⁽¹⁾ عبد الكريم جودت، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص120-121.

⁽²⁾ ابن عمر يحيى، أحكام السوق، صحيفة معهد الدراسات الاسلامية، مدريد 1956، ص123.

خامسا: الصناعات الخشبية والجلدية: تعد الصناعات الخشبية والجلدية من الصناعات الرائدة في العصر الفاطمي فقد أسهم وجود الأشجار في دعم قطاع الصناعات الخشبية، ومن أهم الصناعات الخشبية صناعة السفن فقد أنشأ العزيز بالله الفاطمي دار الصناعة بالمقس، وقد عملت الدولة الفاطمية على إحتكار الأخشاب التي كانت تحصل عليها من أشجار السنط والتي تستخدم في صناعة السفن، حيث كانت أشجار السنط تتواجد في مناطق البهنساويه والاشمونيه وأسيوط واخميم وقوص، حيث كان يبلغ سهر العود الواحد منها مائة دينار، ولا يقطع من أشجارها إلا ما تدعو الحاجة اليه كما عملت على إحتكار صناعة السفن التجارية، وتبييعها للتجار كما كانت تبيع الأخشاب للنجارين وصناع أدوات الأثاث⁽¹⁾.

كان للدولة الفاطمية في بلاد الشام ثروة شجرية كبيرة، حيث كانت الأشجار والغابات تكسو معظم جبالها وبخاصة المناطق الشمالية والجنوبية الغربية من بلاد الشام مما جعلها تتميز بالصناعات الخشبية المختلفة⁽²⁾. وامتازت الصناعة الخشبية الفاطمية بالدقة والنقش النباتي عليها⁽³⁾.

واشتهرت بلاد الحجاز بصناعة النجارة اللازمة للبيوت من أبواب ونوافذ وأثاث، وقد أعان على قيام الصناعات الخشبية وجود شجر الطرفاء والائل في منطقة الغابة شمال غربي المدينة⁽⁴⁾.

(1) خسرو ناصر، سفرنامه، ص95.

(2) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص187..

(3) الريحاوي، عبد القادر، مدينة دمشق - تراثها ومعالمها التاريخية، دن: د.م، 1969م، ص119.

(4) خسرو ناصر، سفرنامه، ص115.

وأشتهرت الفسطاط بصناعة الصناديق والخزائن والأسرة الخشبية، وكان لهذه المصنوعات سوق خاصة تباع فيه تعرف بسوق الصناديقيين. وفيها أيضاً سوق الخشابيين الذي ترد إليه الأحمال كالجبال من الأخشاب بالمراكب الكبيرة⁽¹⁾.

ومن الصناعات الخشبية الرائجة في العصر الفاطمي، صناعة الكراسي الخشبية والأبواب وأثاث المنزل، والسقوف الخشبية، والمناضد، كما صنع النجارون بعض الآت الموسيقية من الخشب حيث كان العود الثمين يصنع من خشب الانبوس ويطعم بالعاج، كما صنع النجارون الكثير من أدوات القتال كالأقواس والسهام، وقصب الرماح وأدوات الحصار كالمجانيق والأبراج المتحركة، وكان إعتقاد النجارين على خشب الصنوبر والسرو والصندل، ومن أهم التحف الخشبية التي تشهد على تقدم فن الصناعات الخشبية من الحرم الابراهيمي في الخليل⁽²⁾.

كما صنعت الأسيرة والمغارف والملاعق والعود الذي يقطع عليه اللحم واللوح الذي يمد عليه الكعك، كما صنعت الصحون والكؤوس الخشبية والأقفاص، كما استعملوا الخشب في صناعة الهودج⁽³⁾.

(1) المقريري، الخطط، ج2، ص83، .

(2) كرد علي، خطط الشام، ج4، ص256.

(3) عبد الكريم جودت، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص117.

وقد شهد العصر الفاطمي تطوراً في صناعة النقش على الخشب، حيث تم نقش خمسة ألواح خشبية ودُهِّبَت، ونصبت على الأبواب الشرقية لجامع عمرو بن العاص وذلك في عهد الخليفة العزيز بالله الفاطمي، ويظهر مدى التقدم في صناعة الحفر على الخشب والكتابة عليه، من تلك الدعامات التي قام النجارون بعملها تحت قبة مسجد الحاكم، وقد زخرفت بزخارف من فروع نباتية وأوراق شجر محفور عليها كما تتجلى دقة الصناعات الخشبية ومهاراتها في صناعة المنابر الخشبية ومن أقدم المنابر منبر مصلى الصالحية، والمنابر التي وجدت في اسيوط ومدينة قوص والبهنسا⁽¹⁾.

وأسهمت سياسة التسامح الديني في العصر الفاطمي في ابداع الاقباط في الصناعات الخشبية ومن أبرز التحف الخشبية التي ترجع الى بداية العصر الفاطمي حجاب الهيكل في كنيسة الست برياره بمصر القديمة حيث كان غنياً بزخارفه الوافرة حيث كان يتألف من 45 حشوه وعلى الحشوات نقوش بارزه من حيوان مفترس وطيور وغزلان وأشخاص ومناظر للصيد والقنص، يتخلل بعضها صلبان كما وجدت الزخارف الخشبية والتي كانت في شكل صور ورسومات مثل رسم صراع بين أسد وانسان، ورسم سلطانية تخرج منها فروع نباتية، أو رسم موسيقيين يعزفون على العود وحولهما أشخاص يرقصون⁽²⁾.

⁽¹⁾ س. د. جوايتاين، دراسات في التاريخ الاسلامي والنظم الاسلامية، تحقيق عطيه القوصي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص 265.

⁽²⁾ حسن زكي، الكنوز الفاطمية، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص 246-248.

وقد بلغت مهارة الصنّاع في العصر الفاطمي، أنهم إستخدموا بعض الدهانات والمواد الكيميائية في طلاء الأخشاب لمنع احتراقها، كما إنتشرت كسوة الأبواب التي كانت تصنع من الخشب المحلي بالنقوش، كما صنعوا من أنواع الأخشاب أدوات التسلية ولعب الأطفال على شكل حصان وفارس وطائر بعضها بعجلات صغيرة، كما إستخدموا العاج في تطعيم قطع الأثاث وغيرها من أعمال الحفر على الخشب، كما تم صناعة العلب الصغيرة لصيانة الحلبي والجواهر للعروس ذلك الوقت⁽¹⁾..

وقد برزت الصناعات الجلدية في العصر الفاطمي، فقد استوردت العصر الفاطمي من الحبشة الرقيق من جلد الجاموس وكذلك جلود النمر، وكان أهم ما يصنع من الجلود الأحذية، حيث كان للحذائين سوقاً خاصاً بهم في القسطنطينية، كما راجت صناعة الصنادل في العصر الفاطمي، كما راجت صناعة الروايا من جلود الماعز وغيرها من الأغنام حيث كانت حرفة السائقين من الحرف الشائعة، وكانوا يحملون الماء في هذه الروايا أو القرب من النيل إلى المنازل، كما برز في العصر الفاطمي سوق الاخفافين حيث كان يصنع به الخفاف الخاصة بالنساء، كما صنعت الحفائب وأستخدمت جلود الاغنام في كتابة العقود، وإستخدموا جلود العجول في تجليد المخطوطات والمصاحف وإشتهر سوق اللجميين من حمدة الأسواق التي إزدهرت في العصر الفاطمي مما يدل تقدم صناعة الجلود في ذلك الوقت⁽²⁾.

(1) أبو سديرة، الحرف والصناعات في مصر الاسلامية، ص 256-257،

(2) أبو سديرة، المرجع نفسه، ص 370-374.

سادساً: **الصناعات الغذائية:** يعد الغذاء من الضرورات الحياتية للأفراد فلا يستطيع الفرد العيش دون الغذاء لذا وجدت الصناعات الغذائية على مر التاريخ وقد تعددت الصناعات الغذائية في العصر الفاطمي ومن أبرز هذه الصناعات ما يلي:

1- **صناعة الخبز:** امتازت العصر الفاطمي بوفرة إنتاجها من الغلال والبقوليات مثل القمح والشعير والعدس والحمص والفلول وغيرها، وتعد هذه الزراعات من العناصر الرئيسية لغذاء الافراد في تلك المدة، حيث تم صنع الخبز من دقيق القمح بحيث ينتج العجين ويخبز بعد التأكد من تخمره، ويضاف اليه أنواع من التوابل ليصلح مذاقه، ولا يخرج الخبز من الفرن إلا بعد التأكد من تمام نضجه، وعرف من أنواع الخبز في العصر الفاطمي الخبز الخشكار وهو أقل أنواع الخبز ثمناً ولا يقبل الناس عليه بسبب سواده لأنه يصنع من الدقيق المنخول وكان هذا النوع من الخبز ينتشر ويضع أثناء فترات المجاعات نظراً لتناقص الغلال كما وجد نوع آخر من الخبز سمي بالخبز الحواري وهو مصنوع من الدقيق الأبيض المنخول أما أعلى أنواع الخبز ثمناً فكان يسمى بالخبز السميد حيث كان يصنع من أرقى انواع الدقيق، كما تم صنع الخبز من الشعير، والعجيب انه كان يستخدم الخبز اليابس كوسيلة للتبادل والتعامل بين الأفراد حيث كان يشتري به الناس بعض الأشياء ويدفعونه ثمناً لدخول الحمامات⁽¹⁾.

⁽¹⁾سلطان عبد المنعم، المجتمع المصري في العصر الفاطمي، ص 240-242.

وكانت المخابز تخبز لمن يرغب من الناس وهو ما كان يعرف بالخبز البيوتي حيث كانت المخابز تستخدم بعض النساء أو الغلمان لإحضار العجين من بيوت الناس وإرجاعه لهم مخبوزاً وذلك مقابل أجره معلومة للخباز، وكان على صاحب الخبز إذا وقع على خبزه شيء من الضرر أن يسامح الخباز ولا يغرمه له، إلا إذا بلغ الخبز درجة من السوء بشكل يصعب تناوله، فله في هذه الحالة تغريم الخباز على فعلته أو تركه إن شاء، وقد شاع صناعة الكعك في العصر الفاطمي، حيث كانت نوعاً من الخبز الجاف، وقد كان الخبازون يستغلون حالات التي تصيب فيها الدولة المجاعة فيقومون برفع الاسعار فقد بلغ سع رغيف الخبز في زمن الخليفة المستنصر حيث حلت المجاعة بأربعة عشر ديناراً للرغيف الواحد وبيع أردب القمح بمائتي دينار⁽¹⁾.

2- صناعة السكر والعسل: ازدهرت صناعة السكر والعسل في العصر الفاطمي حيث إشتغل الأفراد وخاصة أهل الذمة من اليهود والنصارى في صناعة السكر من قصب السكر، فقد أنتجت الدولة الفاطمية كميات كبيرة من السكر، حيث كان الطلب عليها شديداً، نظراً لكثرة المآدب والأسمطه التي كانت مظهراً من مظاهر الاحتفال بالمناسبات والأعياد ، كما تم تصدير السكر إلى الخارج، وقامت الدولة الفاطمية بإنشاء معاصر لاستخراج السكر من القصب وكانت تتركز تلك المعاصر في أماكن زراعة قصب السكر ، الدلتا، كما انتشرت المعامل الخاصة بالأفراد لاستخراج كما وجدت صناعة العسل المستخرج من قصب السكر وانتشرت أماكن صناعتها في أماكن وجود قصب السكر فقد صنع في مدينة شبرا حيث يكثر النصارى شراب العسل المفرد كما كانت احدا ديرة النصارى تسمى بدير العسل⁽²⁾.

(1) الشيزري، نهاية الرتبة ، ص 41.

(2) محمود سلام شافعي، أهل الذمة في العصر الفاطمي الثاني والعصر الأيوبي، ص 170-174.

وكان السمن من المواد الرئيسية، وكان أهل الشام يصنعون السمن واختص بها أهل البدو، وقدّر بعضهم أن كل رطل من السمن يحتاج إلى خمسة وعشرين رطلاً من اللبن⁽¹⁾. واستخرج ملح الطعام من حلب من نهر الذهب وهو في غاية الجودة والاعتدال في الطعم ويباع منه كل سنة ويدر أموالاً طائلة، وكان يؤخذ على الملح ضرائب بلغت في حلب 350 درهماً⁽²⁾.

كما كان يصنع في الدولة الفاطمية الجبن الأبيض واشتهر منها الجبن الكركي والحموي والبلعكي وكان يصدر منه إلى الديار المصرية⁽³⁾. وكما صنعت القشدة والتي تستخدم في الطعام وصناعة الحلويات. كما كان الكشك الذي يعمل من جريش الحنطة واللبن من أطعمه الفلاحين في فصل الشتاء⁽⁴⁾.

2- صناعات التي يدخل فيها اللحوم: ومن أشهر تلك الصناعات الهريسه حيث يدخل في

صناعتها لحوم الضأن والبقر والدجاج ودقيق بعض الحبوب بالإضافة إلى البصل والتوابل بنسب محدد، وكانت من الأطعمة التي توزعها العصر الفاطمي على أرباب الوظائف بمناسبة الاحتفال بعيد النيروز، كما تم تصنيع النقانق وهي تصنع من الأمعاء الحيوانات المذبوحة باللحم المدقوق يضاف إليها البصل والتوابل وكانت تباع في الأسواق مقلية كما كانت اللحوم تدخل في صناعة السنبوسك، وهو طعام يعمل من فخذ الضأن بوجه خاص، وكانت لحوم الجدي وصدور الدجاج تقلى بالزبدة والبيض وتسمى البزمورد يوزع في المناسبات العامة على أرباب الوظائف العامة⁽⁵⁾.

(1) كرد علي خطط الشام، ج4، ص190.

(2) الشيزري، نهاية الرتبة، ص43.

(3) كرد علي، خطط الشام، ج4، ص157.

(4) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص48، أحسن التقاسيم، ص183-184.

(5) الشيزري، نهاية الرتبة، ص36.

3- صناعة الزيوت: إنتشرت زراعة المحاصيل والأشجار التي يستخرج منها الزيوت في العصر الفاطمي ومن أبرز هذه المحاصيل السمسم والكتان والقرطم بالإضافة الى أشجار الزيتون ، كما زرع الكتان في الفيوم ومناطق الدلتا والمحلة الكبرى حيث كانت مدينة المحلة الكبرى مركز العصر زيت الكتان، وقد أستخرج الزيت من السمسم وسمي زيت السيرج حيث كان يوضع مسحوق السمسم بعد البذور في معاجن خاصة على هيئة أحواض حرارتها مرتفعة بدرجة تساعد على تسهيل خروج الزيت من هذا المسحوق، وفي كل حوض يقف رجل عاري القدمين مهمته إستخراج زيت السيرج وذلك بالضغط على اقدامه، والزيت الذي كان ينزل من عجينة السمسم كان يعبأ في أواني بداخل الإناء، وقد وجدت معاصر الزيت في مدينة تنيس حيث كان يوجد فيها مائة معصرة، وكان زيت الاضاءة يستخرج من بذور الفجل واللفت ويسمى بالزيت الحار⁽¹⁾.

⁽¹⁾ابن الاخوة معالم القرية في أحكام الحسبة الهيئة المعرفة العامة للكتاب، القاهرة، 1976، ص332.

سابعا:صناعة الصابون

وجدت صناعة الصابون في العصر الفاطمي، وقد ساهم وفرة النباتات والأعشاب الطبية والزيت المستخرج من الزيتون في إنتاج الصابون، ولم يكتف الصُنَّاع بصنع الصابون من زيت الزيتون بل تم صنع الصابون من زيت الفجل والسلمج، وانتشرت مصانع الصابون ومن أشهرها مصنع الصابون بالفسطاط، حيث كان يعتمد على ما يرد إليه من زيت الزيتون من مدينة الفيوم، كما وجدت مصانع الصابون في الإسكندرية نظراً لوجود اشجار الزيتون في الأجزاء الغربية من المدينة، ومما يدل على إنتشار صناعة الصابون ورواج بيعه أن الحاكم بأمر الله كان من بين الامور التي أمر بإلغائها المكوس المترتبة على دار الصابون، والتي كانت تبلغ ستة عشر الف دينار، وقد ساعد على وفرة إنتاج الصابون وجودته توفر أصحاب الصنعه من الصناع الفنيين والذين توفرت لهم معرفة خصائص المواد، وكان من أشهر أنواع الصابون الصابون الرطب الأحمر والأصفر والأخضر، وقد راجت صناعة العطور الى استخدام العطور في تجهيز الموتى، وساهم وجود وزراعة أنواع النباتات والأشجار العطرية في ازدهار صناعة العطور ومن أهم هذه الأشجار شجر الاهليلج حيث كان يستخرج من زيتها افضل المواد العطرية، كما زرعت شجرة البلسان حيث كان يستخرج منها العطور ويجمع في قناني زجاجية، وكانت الدولة الفاطمية تحتكر إنتاج هذه الشجرة نظراً لقلّة المزروع منها بالإضافة إلى إنتاج بعض الأدوية من شجرة البلسان، ومما يدل على الحالة التي وصل إليها صناعة العطور أنه في الشدة العظمى زمن المستنصر تم إخراج من خزائن الخليفة تماثيل من العنبر يقدر عددها بإثنين وعشرين ألف قطعة، كما وجد في خزانة الوزير الأفضل أسفاط العود والكثير من أواني المسك والعنبر⁽¹⁾.

(1)المقرئبي،الخطط، ج2،ص245.

المبحث السادس

النشاط الزراعي والثروة الحيوانية

يعد القطاع الزراعي عنصراً مهماً من عناصر النشاط الاقتصادي في العصر الفاطمي فقد اشتهرت العصر الفاطمي على إمتداد رقعتها الجغرافية بخصوبة أراضيها ووفرة مياهها، حيث كانت الأراضي فيها عظيمة الإمتداد عظيمة الخصوبة بتنوع فيها المناخ، مما يجعل المحاصيل متنوعة ووفيرة، ويعد وجود النيل عاملاً مهماً من عوامل نجاح الزراعة في مصر على إمتداد العصور ومنها العصر الفاطمي، وقد عملت الحكومات الفاطمية المتعاقبة على تحسين الري وتعميق التبرع والقنوات والمحافظة على الجسور المقامة على النيل، كما وجدت الأراضي الخصبة في ربوع المغرب الاسلامي وصقيله والحجاز والشام حيث كانت تحت حكم الفاطميين وكذلك وجدت الأنهار والينابيع والآبار والموارد البشرية مما أسهم في وجود قطاع زراعي نشيط نتج عنه إنتاج كبير ومحاصيل متنوعة.

المطلب الأول: نظام وطرق استغلال الأراضي الزراعية

إعتمدت طرق إستغلال الأراضي الزراعية على التجارب، وعلى ما إكتسبه الفلاح نتيجة عمله الدؤوب وخبرته الطويلة عبر الأيام، وتعددت طرق إستغلال الأراضي الزراعية، فكانت المناوبة في الزراعة، حيث تزرع نصف الأراضي عاماً ويترك نصفها بوراً، حيث يزرع في العام القادم ويترك النصف الأول بوراً، وكانت هذه الطريقة مقتصرة على أصحاب الملكيات الكبيرة، وكان الفلاحون يستعينون بأدوات عديدة من أجل انجاز أعمالهم الفلاحية منها المحراث الخشبي البسيط والذي يجره زوج من البقر في الغالب، واستعملوا الكرك - الرفش والممحاة والمجرفة، وإذا كانت الأرض واسعة إستعملت المجارف الكبيرة تجرها البقر، وأستعمل المنجل للحصاد والمذراة للتذرية⁽¹⁾.
كان الفلاحون يعملون على تسوية الأرض بنقل التربة من المكان المرتفع إلى المكان المنخفض ويتم التأكد منه، بجريان الماء وباستعمال آلة الإسطرلاب، وبعد الانتهاء من عملية التسوية، يتم تقسيمها إلى قطع، وكانوا يعطون التسميد أهمية كبيرة ما ميزوا التربة وأنواعها وخواص كل نوع وملائمته لمزروعات معينة، وعرفوا طرق الزراعة المختلفة كالزراعة بالبذور، والفسائل والشتائل والترقيد، ففي زراعة الرمان مثلاً، كان يؤخذ وتد و يضرب بالأرض ثم يسحب ويزرع مكانه وتد الرمان، وبين كل وتد وآخر ستة أذرع وعند الانتهاء من الزراعة يجري الماء إليها، ويمكن الاستفادة من أرضه ومن الماء في زراعة بعض الخضروات⁽²⁾.

إستخدم الفلاحون طريقة زراعة الحياض، حيث يقوم الفلاح بالاستفادة من مياه الأدوية في أعمال الري، وترتب عليه انهم كانوا يزرعون الأرض مرتين، فيزرعونها أولاً معتمدين على مياه الأمطار، وبعد جني المحاصيل يقومون بزراعة ثانية للأرض خاصة زراعة الخضار، وكان

⁽¹⁾ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار المغرب، الجزء الأول، مطبعة المناهل، بيروت، 1947، ص101.

⁽²⁾الاندلسي، ابن الخير، الفلاحة الاندلسية، المطبعة الجديدة، فاس، 1938، ص57.

الفلاحون الذين لا يملكون أرضاً يفلحونها يلجأون إلى ملاك وأصحاب الاراضي من أجل القيام بالمزارعة، وهي تعني ان يتولى المزارع الحرث والبذور وجني المحصول وجميع الأعمال المرافقة لعملية الانتاج مقابل حصته من المحصول يتم الاتفاق عليها، وقد تكون على المناصفة أو الثلث أو الربع أو الخمس وغير ذلك⁽¹⁾.

المطلب الثاني: ري الأراضي الزراعية.

إعتمدت الزراعة على مصادر متعددة للري ومن أهم هذه الوسائل مياه الأمطار خاصة في المناطق التي تقتصر إلى المجاري المائية الدائمة الجريان، ولهذا فقد كان للأمطار أهمية كبيرة في ري الحقول والمزروعات، ويعد السقي بماء المطر أسهل طرق الري، ولكونه لا يكلف الفلاح جهداً أو وقتاً، وهذا بالإضافة إلى عذوبته، ورطوبته واعتداله، وتقبّل الأرض له، فهو يغوص فيها، كما أنه يوافق الكثير من أنواع المزروعات والأشجار⁽²⁾.

لم يكن الإعتماد على مياه الأمطار في المناطق التي تقتقد لمصادر المياه الأخرى مأموناً نظراً لمدة الجفاف التي كانت تمر بها بلاد المغرب من حين لآخر، خاصة في المناطق التي تحتاج حقولها إلى السقي ولا يكون لها مصدر للماء إلا المطر، مما دفع بالفلاحين إلى جمع مياه الأمطار في مواسم التساقط، للاستفادة منها في السقي والأغراض الأخرى، وكان سطوح المنازل أفضل مكان يستعملونه لجمع ماء المطر، حيث كانت السطوح تنظف ويزال كل شيء فيها من أوساخ وحشرات وغيرها وذلك قبيل فصل سقوط المطر، ثم تنصب عليها المزاريب وهي قنوات تتخذ من الخشب أو من الطين المطبوخ حيث تنصب في نهاية اسطح المنازل، لتتجمع فيها قطرات المطر المتساقطة على السطح، ثم تنقل الى الأرض عبر القناة لينتقل عبر الجريان السطحي إلى

⁽¹⁾ الدرجيني ابو العباس، فئات المشائخ بالمغرب، الجزء الثاني، تحقيق ابراهيم طلال، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1974، ص52.

⁽²⁾ الاشيلي يحيى، كتاب الفلاحة، مدريد، 1802، الجزء الأول، ص134.

مواضع جمعه أو يصب مباشرة في المواضع المخصصة لتخزينه وهي كثيرة تختلف حسب حاجة صاحب الدار، فقد كان بعضهم يجمعه في الأواني والأوعية من القدر الكبيرة⁽¹⁾.

كما تم إستغلال مياه الأمطار في السقي فالأمطار تتحول بعد بداية سقوطها إلى ماء جاري، سرعان ما يتحد مع خيوط صغيرة، تجتمع مكونةً سيولاً تجري في الأودية، وتسير مسافات طويلة تصل إلى مناطق لم يسقط عليها مطر، فتجري في أوديتها الجافة، وتستغل في سقي أراضيها، وقد إعتمدت بعض بلاد المغرب الخاضعة للحكم الفاطمي على هذه السيول في سقي المحاصيل إعتماداً كبيراً، فقد إعتمدت مدينة سلجماسه الواقعة في منطقة قليلة التساقط للأمطار، على فيضان الوديين اللذين كانا يخترقانها من الغرب، وتختلف طرق الإستفادة من مياه السيول بحسب خط جريانها وسرعة تدفقها، وبالعادة كانت مياه السيول تنقل إلى السواقي والقنوات المعدة للري فتدعمها وتزيد في مائها، لتصل على البساتين والحقول دون عناء⁽²⁾.

ومن الوسائل الأخرى لري المزروعات الري بمياه الأنهار ويعتبر نهر النيل من الأنهار الرئيسية في الري في العصر الفاطمي واعتمدت الأراضي الزراعية في مصر على نهر النيل في ريها، كانت الأرض الزراعية في مصر يتباين سطحها ما بين عال لا تكفيه في الري الفيضانات العالية، ومنخفض يروى من الزيادة اليسيرة⁽³⁾.

⁽¹⁾الهنثاني نجم الدين، مياه الأمطار في المدينة في العصر الوسيط، أعمال الندوة الدولية الثالثة، الماء والتعمير ببلاد المغرب في العهدين القديم والوسيط، نوفمبر، 2007، نشر محمد حسن، المغربية للطباعة والنشر، تونس، 2009، ص124-129.

⁽²⁾تاوشخت لحسن، عمران سلجماسه دراسة تاريخية واثريّة، الجزء الأول، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص52.

⁽³⁾المقريري، الخط، ج 1، ص25.

وكان يتم التحكم بمياه نهر النيل بواسطة الجسور، وهي عبارة عن سد ترابي مبني على حافة النهر أو الترع يحفظ الماء من أن يفيض على ضفتيه ويغرق البلاد المحيطة، وتقوم هذه الجسور في حجز مياه الفيضان كي يستفاد منها في عمليات الري، حتى ينصرف النيل ويزول الخوف من خطر الفيضان العالي، وكان هنالك نوعين من الجسور:

النوع الأول: الجسور السلطانية: وهي الجسور التي يتم بناؤها وصيانتها من نفقات الدولة فقد أنشأ الفاطميون إدارة خاصة للإشراف على الأمور الزراعية، ورصد لأعمال الجسور ثلث الأيراد السنوي من الخراج، وكانت تلك الجسور تغطي نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية، وكان لنفقات الجسور رسوم مقررة في شكل مجارف، ومحاريث وأبقار توزع على غالب البلاد.

أما النوع الثاني فهي الجسور البلدية وهي الجسور التي كان يلتزم ببنائها وصيانتها أهل القرى والنواحي، وذلك لكون الإنتفاع من الجسر يقتصر على ناحية دون أخرى، وكانت العصر الفاطمي تقوم بإعفاء أهالي تلك القرى والنواحي من نسبة من خراج الأرض يساوي قيمة بناء الجسور ونفقة الصيانة التي تكلفها أهالي تلك القرى⁽¹⁾.

أعتبرت زيادة النيل بمثابة ثروة لذا إهتم الفاطميون بمقاييس النيل، حيث كان يؤخذ ما بقي من الماء القديم في النهر ليكون أساساً تحسب عليه الزيادة، وكان يتحدد يوم السادس والعشرون من شهر بؤونه (إذار) يوم بداية القياس ويبدأ النداء على الزيادة في اليوم التالي، وفي عصر كل يوم يقيس صاحب المقياس مقدار الزيادة، وفي صباح اليوم التالي يخرج المنادون يعلنون مقدار زيادة النيل بالأصابع فقط، وفي كل يوم كان صاحب المقياس يكتب رقاعاً إلى أعيان الدولة بمقدار الزيادة في النيل في ذلك اليوم من الشهر العربي وما يوافقه من الشهر القبطي وعدد الأذرع التي صارت إليها الزيادة، ولا يطلع على ذلك عامة الناس إذ كان يقتصر اطلاعهم على الزيادة

⁽¹⁾المقريزي، الخطط، ج 1، ص 82.

بالأصابع فقط، وذلك خوفاً من حدوث القلاقل والاضطرابات في حالة معرفة الناس بقصور النهر،
وحين يكمل النهر حد الوفاء وهو ما يساوي ستة عشر ذراعاً يبدأ المنادون بالتصريح بعدد الأذرع
لعامة الناس، وعندها تبدأ الاحتفالات بهذه المناسبة وكانت تسمى احتفالات وفاء النيل وكسر
الخليج⁽¹⁾.

ومن الأنهار الأخرى في ربوع العصر الفاطمي نهر الفرات حيث لعب دوراً هاماً في ري
المزروعات والأشجار في الشام، كما لعب نهر الأردن دوراً مهماً في ري المزروعات حيث كان
نهر الأردن دائم الجريان بفضل ذوبان الثلوج عند منابعه على سفوح جبل الشيخ، مما أسهم في ري
الأراضي على جانبيه طوال السنة، وبالتالي وجود زراعات مرورية دائمة في حوضه، وأسهم نهر
الذهب الذي كان يقال عنه (أن اوله يباع بالميزان وآخره بالمكيال) دوراً في ري المزروعات حيث
قيلت فيه هذه العبارة لان أوله يزرع عليه القطن والبصل والثوم والكرامية والخشخاش والحبّة السوداء
وبزر البقله وسائر الغلال، حيث يقوم بسقايتها وإروائها، ويبيع ذلك كله بالقبان، وآخره ينصب الى
بطيحة بطول فرسخين وعرض فرسخين ويجمد هناك ويصير ملحاً فيباع بالكيل ولا يضيع من مائه
شيء. وكان نهر العاصي مصدراً لري المزروعات ويستفاد من مياهه لأغراض أخرى⁽²⁾.

أما بلاد المغرب الاسلامي التي خضعت للحكم الفاطمي فقد حباها الله عز وجل بعده
أنهار اسهمت في ري المزروعات ومن اهم هذه الأنهار نهر الشلف، تافنه نهر سبو وأسميز حيث
يعدان من اطول الأنهار وأكثرها دواماً على مدار العام.

⁽¹⁾الفاشندي، الصبح الأعشى، ج3، ص292-297.

⁽²⁾الزيود محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص112-114.

وساعد ذوبان ثلوج مدينة درنه في الصيف في تكوين أنهار صيفية تسقى منها مناطق صحراوية مثل سلجماسه ودرعه، مما نتج عنه قيام واحات زراعية هامة في هذه المناطق وكانت مياه هذه الانهار الصيفية في كثير من الأحيان تنزل سيولاً أي أنها تكفي⁽¹⁾

وأيضاً تم ري الأراضي بمياه العيون والآبار، وتعرف عيون الماء بأنها الماء الجاري من العين حيث تتدفق المياه من خزاناتها الطبيعية في باطن الأرض إلى السطح دون أي تدخل من الإنسان، لتشكل مجاري مائية تتباين من حيث الطول والتصريف المائي تبعاً لمستوى تدفق المياه في جوف الأرض، هذا التدفق الذي تتحكم فيه عوامل منها تركيبة الأرض التي توجد فيها المياه، وتعتبر عملية سقي المزروعات من العيون أمراً سهلاً، لأن مياه الينابيع لا تحتاج إلى جهد لإخراجها من قبل الفلاح وليس عليه سوى التحكم في الماء عن طريق تجميعه، ثم تحويل مساره إلى الحقول والبساتين، ويتم تجميع مياه العيون غالباً، ببناء خزان على النبع بالحجارة، يختلف حجمه بحسب تدفق الماء، بعد تجمع الماء في الخزان يتم نقله في قنوات بغرض الاستفادة منه للسقي ولأغراض أخرى ومن أشهر عيون الماء عين ماء تاتش بالقرب من مدينة تاهرت وعين شوقار في القيروان، وعين جفار في قرطاج⁽²⁾..

(1) موسى عز الدين، النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1983، ص56-57.

(2) هوارى موسى، رسالة دكتوراه بعنوان تقنيات الزراعة ببلاد المغرب من الفتح الاسلامي الى سقوط دولة الموحدين، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015، ص176، 177.

أما الآبار العادية التي تتطلب عملية إخراج الماء منها جهداً إنسانياً معتبراً في حفرها ورفع الماء منها، أما النوع الثاني فهي الآبار الارتوازية التي يندفع ماؤها ويسيل على سطح الأرض كما يسيل ماء العيون، وهي عبارة عن آبار تُدق في التكوينات الصخرية للوصول إلى فئة المياه الجوفية، وكان يتم سقي المزروعات من هذه الآبار بواسطة رفع المياه عن طريق الدلاء التي تصنع من الجلد وأيضاً عن طريق رفع المياه بواسطة الآت التي تدار بالبهائم ثم يقذف الماء في قنوات محكمة البناء يتم السعي من خلالها⁽¹⁾.

أما طرق ري المزروعات فقد كان هنالك ثلاثة طرق رئيسية رئيسية لري المزروعات وهي على النحو التالي:

أولاً: طريقة ري الحياض: وهي عبارة عن تقسيم الأراضي إلى أحواض، تقام حولها الجسور، بمساحات ومناسيب محددة، تتلاءم مع ارتفاع الأرض وانخفاضها، وعند فيضان النيل، تصل مياهه إلى هذه الأحواض، بعد فتح أفواه الترعة، وتمكث على الأرض مدة، ثم تنتقل من حوض إلى آخر عن طريق قطع الجسور.

وتنتشر الزراعات على ماء النيل فتعم المزارع من أسوان إلى حد الإسكندرية، وسائر الريف، فيقيم الماء من ابتداء الحر إلى الخريف، ثم ينصرف، فيزرع ثم لا يسقى بعد ذلك⁽²⁾.

(1) هواري موسى، تقنيات الزراعة ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين، ص 184.

(2) المقرئزي، الخطط، ج 1، ص 25.

وكان يمكث الماء في الأرض حوالي خمسة وأربعين يوماً، كانت هذه المدة كافية لري الأرض، وترسيب الغرين، وفي تلك المدة التي يغطي فيها الماء وجه الأرض تبدو وكأنها تهاجر حقيقي، تبدو فيه القرى كأنها جزر ولا يمكن الوصول إليها، والتنقل فيما بينها إلا بواسطة القوارب، أو فوق ظهور الجواميس، وفوق الجسور المسندة، ما بين أجزاء البلاد⁽¹⁾.

ان الظروف الطبيعية لأرض مصر، هي التي أوصت بنظام ري الحياض، فكانت تتحدر رواسب النيل ومياهها نحو الشمال، كما كان نهر النيل وفروعه المختلفة، تتشأ حول ضفافه الجسور الطبيعية، ومن ثم كانت أراضي مصر تتحدر نحو الجانبين، إلى جانب انحدارها نحو الشمال، وهذا الانحدار من شأنه أن يجعل غمر الأرض بمياه الفيضان أمراً ميسوراً، ويمكن للأرض أن تشبع بالماء تماماً، وحتى يتيسر رسوب الطمي الذي يكسبها قوة الخصب⁽²⁾.

ثانياً: طريقة الري بالوسائل والآت: وهي الطريقة التي تستخدم فيها الآت لري الأرض نظراً لطبيعة الأرض فالأراضي العالية بمصر، كان يستخدم فيها الآت كالهملية والساقية وذلك لرفع الماء من النهر، أو الترعة والقنوات لسقيها⁽³⁾.

كما وجدت الدوايب على النيل وكانت تستخدم لسقي البساتين وحتى فيضان النيل⁽⁴⁾

(1) المقرئزي، الخطط، ج1، ص25، 60.

(2) المقرئزي، المصدر نفسه، ص60

(3) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص276-277، المقرئزي، الخطط، الجزء الأول، ص102.

(4) المقدسي، احسن التقاسيم، ص208.

وأستخدمت النواعير في حماه حينما كانت تخضع للحكم الفاطمي وكانت تسقى بها المزروعات والبيوت والحمامات والمساجد والأسواق واستخدمت الدواليب في دمشق حيث كان الفلاح يقوم بسقاية ارضه من ابار عميقة كان يقدر عمقها من عشرة امتار إلى أكثر تتجمع فيها مياه الأمطار وما تنضحه الأرض، حيث يستخرج الماء المتجمع في هذه الآبار بواسطة دواليب تديرها الحيوانات، كما استخدمت آلة الزنوقه وهي آلة بسيطة مركبة على البئر استخدمت لرفع المياه من الآبار واستخدامها في سقي المزروعات، كما استخدمت الدالية وهي عبارة عن دولاب تديرها البقر في دفع المياه لسقي المزروعات⁽¹⁾.

ثالثاً: طريقة الري الدائم: وهي الطريقة التي بموجبها تروى الأراضي القريبة من مجرى الأنهار أو فروعه على مدار العام، وتزرع طوال العام، بأكثر من محصول وأكثر ما كان يزرع قصب السكر والأرز حيث لا يضرها كثرة الماء⁽²⁾.

المطلب الثالث: المحاصيل الزراعية

ساهم تنوع المناخ، ووفرة المياه وخصوبة الأراضي في وفرة وتنوع الانتاج الزراعي على امتداد الرقعة الجغرافية للدولة الفاطمية ومن أهم المحاصيل الزراعية التي تم زراعتها في المدة الفاطمية ما يلي:

الفرع الأول: المحاصيل الغذائية

انتشرت زراعة المحاصيل الغذائية في عموم أرجاء العصر الفاطمي، ويأتي في مقدمة هذه المحاصيل الحبوب ومن أهمها القمح والشعير فقد زرع القمح والشعير بشكل واسع لأنها المادة الغذائية الرئيسية فمنها كان خبزهم، ومن جهة ثانية فان القمح والشعير لا يحتاجان إلى أمطار

⁽¹⁾الزبيد محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص117-118.

⁽²⁾المقريري، الخطط، ج1، ص101.

غزيرة، ولا يتطلبان أعمال ري، وهذا ما يسر أمر زراعتها في كل مكان، كذلك فإنه بالإمكان تخزينها، لذا تم زراعتها بدافع ضرورة العيش ومن أهم مناطق زراعة القمح والشعير في المغرب الإسلامي في مدة الحكم الفاطمي منطقة بوثة حيث قيل فيها ان القمح والشعير فيها في أكثر أوقاتها منا لا قدر له، وإشتهرت منطقة مرسى الدجاج برخص أسعار الحنطة فيها، ومدينة طبنه كانت كثيرة البساتين والحنطة والشعير وجميع الحبوب فيها غزيرة، وإن مدينة تاهرت يكثر فيها ضروب الغلات وكانت ناحية دكمه من أرض كتامه غلاتها من القمح والشعير وافره⁽¹⁾.

و يعد القمح من أقدم المحاصيل الحقلية التي زرعت في وادي النيل وكانت تكثر زراعة القمح في الصعيد وذلك لقوة الأرض بكثرة الطرح، أي ما يرسبه النهر من الغرين أثناء الفيضان، وكانت مدينة أسوان ينتج الفدان منها ثلاثين اردباً من القمح، ومن الشعير أربعون ومن الذرة أربعة وعشرون، وكانت مدينة قوص توصف بأنها ذات بقول طيبة وضروب من الحبوب الكثيرة، وعرفت مدينة أسيوط بأنها كثيرة الحبوب واسعة الأرض، أما فنقلوط فقد إشتهرت بإنتاج أفضل أنواع القمح المعروف بطيبة ورزانة حبه، والفيوم بها القمح الموصوف⁽²⁾.

وعرفت بلاد الشام زراعة القمح والشعير، واستعملا في صنع الخبز وكغذاء للمواسي وقد اشتهرت مدينة دمشق بزراعة القمح، وزرعت في حمص وحماه جميع الغلات الصيفية والشتوية ومنها القمح والشعير، واشتهرت حلب وسهولها بزراعة القمح والشعير⁽³⁾.

(1) أبو الفداء، تقويم البلدان، دار الطباعة السلطانية، باريس، 1840، ص 77، 78، 85، 86، 88.

(2) الطواهيّة فوزي، الزراعة في مصر في العصر الفاطمي، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، عمان، 2003، ص 179-180.

(3) الزبيد، محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص 125.

إعتمد سكان دمشق على الحبوب في غذائهم، إذ كانت تطحن الحبوب بأنواعها وبخاصة القمح والقمح هنا من النوع الممتاز، الذي يصنع منه الخبز والكعك على شكل أطواق كبيرة يمكن حفظها لمدة طويلة من الوقت، كما إنتشرت مطاحن الحبوب بدمشق والمناطق المحيطة بها حيث توجد المساقط المائية في حوض نهر بردى، ومن أشهر الطواحين طاحونة اليسار وطاحونة القلعة، وطاحونة السجن، والسميرييه والأشنان وغرب القلعة وإستخدم الطحين بالإضافة لصنع الخبز في صناعة الحلويات والمعجنات، حيث كان تتناول الحلويات بعد أكل الطعام أمراً مألوفاً⁽¹⁾.

وشهدت الحجاز في مدة الحكم الفاطمي زراعة الحبوب حيث اعتمدت على مياه الأمطار في زراعتها، بالإضافة إلى حفر الآبار وأقيمت البرك لتخزين مياه الأمطار في أطراف الأودية واستخدمت منها قنوات لري المزروعات فزرع القمح في الطائف وفي المناطق المحيطة بالمدينة المنورة مثل قُبا وفي الوديان والواحات التابعة لها مثل وادي القرى وخيبر، كما تم زراعة محصول الشعير حيث كان يعد الغذاء الرئيسي لهم بعد التمور، وعرفت مكة المكرمة بزراعة الحبوب كالقمح والشعير والذرة⁽²⁾ ومن المحاصيل الغذائية التي زرعت الأرز فقد زرع الأرز في بلاد الشام وخاصة في المناطق الحارة ذات التربة المنخفضة والمروية حيث لا تجوز زراعته الا بالمناطق المروية بالمياه كمناطق بانياس وطرابلس⁽³⁾.

⁽¹⁾ وهبي صالح، التطور الزراعي الصناعي في غوطة دمشق واثره في الحياة الاقتصادية بين القرنين العاشر والثامن عشر ميلادي، مجلة دراسات تاريخية، العددان (117-118) حزيران، جامعة دمشق، ص228.

⁽²⁾ سمين وسن، الزراعة والصناعة في الحجاز في العصر الفاطمي، مجلة أبحاث البصرة، جامعة البصرة، البصرة، المجلد 36 العدد 2، 2011، ص205-208.

⁽³⁾ الطواهيّة فوزي، الزراعة في مصر في العصر الفاطمي، ص180-183.

كما زرع الأرز في مصر الفاطمية، ففي مدينة الفيوم زرع الأرز حيث وفرة المياه والمناخ الملائم، كما زرع الأرز في المناطق الممتدة بين مدينتي عين شمس والفرما، وفي الدقهية والمرتاحية وذلك لتوافر الري بالماء السائح لان مستوى خليج المنزلة أعلى من مستوى الأرض التي حوله، وكانت تكثر حول دمياط ورشيد مصانع تقشير الأرز لانتشار زراعته في مناطق الصعيد كما زرع السمسم في الصعيد وفي مناطق الوجه البحري وزرع الفول في ضواحي القاهرة كما زرعت في مصر شتى أنواع الخضروات كالباذنجان واليقطين والبااميا واللوبيا والقرنبيط والجرجير والبقوس والفجل والخيار واللفت والخس والملوخية والثوم والبصل⁽¹⁾.

وإشتهرت مدينة مسيله في المغرب الاسلامي بزراعة اللفت والجزر والفجل والثوم والبصل والكرات والكرنب والقرنبيط والسبانخ والخس، كما زرع فيها القرع والبسباس والقثاء والبقوس وزرع في مدينة بصره المغرب اللوبيا والعدس، والجلبان والسمسم والحمص والفول، كما زرعت الحنطة في مدينة قسنطينه، واستعمل طحين القمح في صناعة الخبز والحلويات وبعض أنواع الطعام كما إشتهرت بلاد المغرب الاسلامي بزراعة البطيخ⁽²⁾.

وكانت من منتجات دمشق الزراعية في العصر الفاطمي الخضروات حيث كان لها سوق خاص عرف بسوق البطيخ، ومن أصناف الخضار التي عرفت زراعتها على نطاق واسع البطيخ، وكان من أهم أنواعه الهندي والخراساني والصيني والدومي نسبة إلى قرية دوما، كما تم زراعة القثاء، والباذنجان، واللفت، والقلقاس، والملوخيا، والهليون، والقرنبيط، والكوسا، والبندورة والفاصوليا والقرع واللوبيا والخس والخيار والفول، والسبانخ والفجل والبصل والثوم والكرابيا، والماش والكمون والملفوخا والفرحين والزعتر، والرجله والبقونس والكزبره وحبّة البركة⁽³⁾.

(1) الطواهيّة فوزي، الزراعة في مصر في العصر الفاطمي، ص 180-183.

(2) عبد الكريم جودت، الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ص 41-43.

(3) الفلقشندي، الصبح الأعشى، ج 4، ص 90.

وزرعت الخضار في الحجاز ومن أشهرها الخيار والجزر والباذنجان والكرنب والقثاء⁽¹⁾.

ثانياً: الأشجار المثمرة والفواكه

انتشرت زراعة الأشجار المثمرة والفواكه في جميع أرجاء الدولة الفاطمية، فقد زرع شجر الزيتون في بلاد الشام، واشتهرت مناطق طبريا وطرطوس واللاذقية ودمشق ونابلس وقيساريه وحمص حيث إشتهرت بزراعة الزيتون، ووجود معاصر الزيتون في أراضيها واشتهرت عكا بكثرة زيتونها فيها غابة زيتون تقوم بسرجه وزيادة ولم يكن الزيتون للاستهلاك المحلي فقط بل كان يصدر حيث كان يشكل مصدر دخل مهم، كما كان يستخدم في صناعة الصابون، وكان زيت الشام يضرب به المثل في الجودة والنظافة⁽²⁾.

ومن الأشجار المثمرة التي تم زراعتها اللوز حيث أشار القاضي النعمان إلى (جنان اللوز على طريق الارس شقنبارية) كما وجد في تونس وفي بلاد المغرب الأوسط، وكان هذا اللوز من النوع السهل الكسر وهو ما يعرف باللوز الفريك، وتأتي أهمية اللوز في إنتاج بعض الحلويات⁽³⁾ وزرع التين حيث ذكر ابن حوقل وجودها في مرسى الدجاج فقال ان به (التين خاصة العظيم الجسيم ما يحمل منه إلى البلاد النائية عنه) وكانت مدينة بجايه كذلك فذكر الادريسي ان مدينة تاجنة فيها (تين عظيم) وأن مدينة بجايه التين وسائر الفواكه بها ما يكفي لكثير من البلاد واشتهر حصن تاونت بالتين، وكان يحمل من زبيب تينه⁽⁴⁾.

⁽¹⁾سمين وسن، الزراعة والصناعة في الحجاز، ص208.

⁽²⁾كرد علي، خطط الشام، ج4، ص90.

⁽³⁾القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، تحقيق وداد القاضي، مطبعة دار الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، 1970، ص204.

⁽⁴⁾ابن حوقل، صورة الأرض، ص77، 89، الادريسي نزهة المشـتاق، ص83، 89، 90.

وكذلك زرعت التمور حيث إهتم سكان المغرب بزراعته فهو طعام يبقى أيام السنة، وتطهير قيمته حين تتعدم الخضار والفواكه، كما أنه زاد المسافر وتعتبر مدينة بسكرة من أشهر مواطن زراعته وعرفت مدينة تاهرت بزراعة النخيل وكانت المسيلة كثيرة النخيل والبساتين⁽¹⁾.

كما زرع التمر في الحجاز فهو من أهم الفواكه والذها وله ميزه خاصة بالتذوق عند الحجاز بين ويقدم ابن الجبير عند زيارته للحجاز وصفاً دقيقاً لأهمية الرطب وطريقة زراعتهم له وكيفية اعداده بعد النضح فيقول (الرطب عندهم بمنزله التين الأخضر في شجرة يجنى ويؤكلوفي النهاية هو من الطيب واللذاعة لا يسأم التفكه به وهو عندهم عظيم، يخرج الناس اليه كخروجهم إلى الضيعة أو كخروج أهل المغرب لقراهم أيام نضج التين والعنب ثم بعد ذلك عند تناهي نضجه يبسط على الأرض قدر ما يجف قليلاً ثم يراكم بعضه على بعض في السلال والظروف ويرقع)⁽²⁾

وفي المدينة المنورة تم زراعة النخيل في وادي العقيق لكثرة العيون في المنطقة، وفي منطقة ينبع التي إشتهرت بزراعة النخيل وخاصة في العُشيره والتي عرفت بجودة ثمرها، اذ يفضل ثمره على سائر تمور الحجاز عدا الصيحاني بخيبر والبرني والعجوه بالمدينة، فقد عدّ أهل المدينة المنورة النخيل من أكرم الأشجار، وبلغت أنواع التمر في المدينة 172 نوعاً وتميزت تمور المدينة بالجودة نظراً لملائمة التربة والمناخ نموها، وكان أهل المدينة يروون نخيلهم وزرعهم من مياه الآبار التي يقوم العبيد بنقلها⁽³⁾.

⁽¹⁾ عبد الكريم جودت، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص 47، 48.

⁽²⁾ ابن الجبير، احمد بن محمد، رحلة ابن الجبير، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1981، ص 99، 100.

⁽³⁾ سمين وسن، الزراعة والصناعة في الحجاز، ص 206.

ومن الأشجار المثمرة التي زرعت العنب، فقد زرع في كافة مناطق الشام ويقول ابن حوقل أن أهالي مدينة زغر القريبة من البحر الميت وأهالي فلسطين عامة كان يلقحون كرومهم وكروم فلسطين كما يلقح النخيل بالطلع وكانت العادة أن يتم تلقيح مزارع العنب بالجمر الذي يستخرجونه من البحر الميت لتبقى عناقيد سليمة، ولئلا تتلف من قبل الدود⁽¹⁾.

كما وكانت أشجار التين والزيتون والعنب تنمو في القدس بغير عناء، وأما منطقة عسقلان فهي مليئة بحقول الزيتون والعنب واللوز والرمان، وهي بغاية الخصوبة والجودة، وأما منطقة دمشق فقد كثرت فيها زراعة العنب واشتهرت طرابلس بزراعة العنب⁽²⁾.

وكان تفاح دمشق يضرب به المثل في القرن الرابع هجري وله رائحة طيبة، وأجود أنواع التفاح بدمشق هو التفاح الشامي، حيث كان يصدر منه إلى العراق ثلاثون ألف تفاحة كل أراضي خراجية فكانت بيد من يسكنها من الفلاحين، الذين يتعهدونها بالزراعة والرعاية مقابل حصة من ناتج الأرض، كما إشتهرت دمشق بزراعة أصناف كثيرة من الإجاص كالزجاجي والأسود والأغبر كما إنتشرت زراعة الخوخ في غوطة دمشق، وفي منطقة الصالحية بدمشق تم زراعة الدراق، ومن الفواكه ذات الشهرة الفائقة بدمشق المشمش ومن أصنافه المستكاوي والتدمري والوزير، واشتهرت دمشق أيضاً بالرمان حيث كان له ثلاث أصناف منها الرمان الحلو والحامض الذي يستخدم في الطعام واللفان الكاكي ويمتاز بقابليته للتخزين مدة طويلة⁽³⁾.

⁽¹⁾ ابن حوقل، صورة الأرض، ص 166-169.

⁽²⁾ الزبيد محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص 133.

⁽³⁾ متمر، الحضارة الإسلامية، ج 2، ص 309.

إمتازت منطقة الوجه البحري بمصر بإنتاج القسم الأكبر من أصناف الفاكهة واشتهر الرمان في اشمون والدقهلية والمرتاحية ورشيد والإسكندرية وقموله من القوصية في بلاد الصعيد، واشتهرت القليوبية بكثرة بساينها المشتملة على أشجار الخوخ والمشمش، وإنتاج الحمضيات⁽¹⁾. وقد وصف ناصر خسرو الصعيد بقوله: ((أما الصعيد فقد اشتهرت بزراعة النخيل والبساتين الكثيرة وجزيرة اسوان حديقة نخيل وزيتون وزرع كثير))⁽³⁾

ثالثاً: المحاصيل الصناعية

تمت زراعة أشجار التوت في غوطة دمشق، التي تعتمد تربية دودة القز على أوراقه فتعطي خام الحرير اللازم لصناعة المنسوجات، كما دخلت زراعة القطن إلى غوطة دمشق لتوفر الظروف البيئية الملائمة لزراعته من حراره ومياه، ومن الألياف النباتية التي كانت تزرع في الغوطة القنب، وكانت نوعيته متميزة ومريحة، وتصنع منه الحبال والخيطان⁽⁴⁾. وكانت زراعة الكتان واسعة في بلاد المغرب الإسلامي، فذكر ابن حوقل أن مدينة بونه (يزرع بها الكتان) وأن أهل بونه (يزرعون الكتان) وكانت قزرونه في متيجة، وأكثر تلك النواحي كتانا ومنها يصدر الى الخارج، وكان الكتان يستخدم في صناعة الملابس وفي العلاج وخاصة القردح⁽²⁾.

(1) الطواهي فوزي، الزراعة في مصر في العصر الفاطمي، ص 195-197.

(2) خسرو ناصر، سفرنامه، ص 132.

(4) وهبي صالح، التطور الصناعي والزراعي، ص 233

(5) ابن حوقل، صورة الارض، ص 85.

ويعد محصول قصب السكر من أكثر المحاصيل الصناعية انتشاراً في مصر، وتقوم عليه صناعة السكر والعسل والحلوى، وكانت بعض المناطق تشتهر أكثر من غيرها وذلك لتوافر المناخ الملائم والمياه، وإشتهرت أسيوط بزراعة قصب السكر ومدينة قوص وإخميم بها قصب السكر كثير، وإشتهرت مناطق كثيرة في الوجه البحري بزراعته، وكان أهل الصعيد يصنعون الحلوة من السكر ويحملونها الى الفسطاط لتباع هناك، وإشتهرت مصر بزراعة الكتان والقطن، كما زرعت النيله في مصر ولكن بكميات محدودة تنحصر زراعتها في الصعيد والواحات، وتتخذ النيله لإستخراج مادة زرقاء تستخدم في صناعة الاقمشة⁽¹⁾.

ومن النباتات الصناعية التي كانت تزرع السمس حيث ذكر اليعقوبي أنه زرع في وادي الشلف في المغرب الأوسط وكان يستخرج منه زيتاً⁽²⁾. وزرع السمس أيضاً بشكل واسع في بلاد الشام وخاصة غوطة دمشق وفلسطين وعجلون وشمال سوريا حيث المياه الكثيرة، وكان يستخرج منه زيت السيرج⁽³⁾. وزرعت الورود والرياحين حيث كان يستخرج منها العطور فقد إهتم أهل دمشق بزراعة الورود فزرعوا الورود الجوري والمنتور والسوسن والأقحوان، كما كان فيها رياحين كثيرة كالأس، والنرجس، والبنفسج، والياسمين، والنسرين وشقائق النعمان وهو صنفان بري وبستاني ذو زهر أحمر أو أبيض، والزنبق والأذريون والريحان والنيلوفر بألوان مختلفة منها الأصفر والأزرق والأحمر والبنفسجي⁽⁴⁾.

(1) الطواهيّة فوزي، الزراعة في مصر، ص197، 198، 199، 201.

(2) اليعقوبي، وصف افريقيا الشمالية، هزي بريس، الجزائر، 1959، ص16.

(3) الزيود محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص128.

(4) كرد علي، خطط الشام، ج4، ص146.

وزرعت الورود في مصر فقد كانت تكثر الورود والرياحين في مصر عموماً، وكانت تزرع الورود في المنفراجات المنتشرة حول القاهرة والجيزة، وفي دمياط بكثرت الياسمين، الذي يبقى على مدار السنة مزهراً، ومنه أصفر وأبيض، ومنه دهن الزئبق واشتهرت الفيوم وقبوص بالريحان ومن أنواعه الحمامي والصنوبري والقرنفلي، والمشرقي والترنجاني ورائحته كالأترج⁽¹⁾.

المطلب الرابع: الثروة الحيوانية .

تنوعت الثروة الحيوانية متنوعة في العصر الفاطمي ومن أهمها ما يلي:

أولاً: المواشي: شكلت تربية المواشي أهمية في حياة الأفراد في العصر الفاطمي لما لها من فوائد اقتصادية وغذائية فذكر ابن حوقل أن أهل المغرب الأوسط (كان لهم من الإبل والغنم وماشية البقر وجميع الحيوان الرخيص)، ووصف مدينة تاهرت على وجه الخصوص انها احد معادن الدوان والماشية والغنم والبغال ، وكان أهل المسيلة (تكثر عندهم المواشي من الدواب والانعام والبقر) وكانت مدينة بونه من تجارتها الغنم والصوف والماشية من الدواب وأكثر سوائمهم البقر، وكانت جزائر بني مزغنه (أكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم) وكان أهل قصر الفلوس (المواشي عندهم كثيرة) وكانت دارست شرق تاهرت (زراعتها كثيرة ومواشيها عامة) ولأهل شرشال (مواشي واغنام كثيرة واكثر أموالهم الماشية) وكانت أرشكول (واسعة في الماشية والأموال السائمة)⁽²⁾.

(1) الطواهيّة فوزي، الزراعة في مصر في العصر الفاطمي، ص 203-205.

(2) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 77-79، 84-87، 95.

وكانت الأبقار والإبل والأغنام منتشرة بأعداد كبيرة، ويستفاد من لحمها ولبنها وجلودها وصوفها لصنائه الملبوسات والخيام. ووجدت البغال والحمير والجواميس والطيور والنحل وتربية دودة القز لاستخراج الحرير بالإضافة إلى تجارة الأسماك⁽¹⁾. وكانت الحمير والبغال والجواميس تستخدم بكثرة للتنقل ونقل المواد الغذائية، وأدارة دواليب المياه وكان يبلغ ثمن الواحد منها من عشرين إلى أربعين ديناراً⁽²⁾. واستخدمت الأبقار في الأعمال الزراعية المختلفة، كالحرث ودرس الحبوب ودوران الآت والدواليب الخاصة بالري كالسواقي بالإضافة إلى ألبانها⁽³⁾.

وقد أصدرت الدولة الفاطمية قرارات بمنع ذبح الأبقار، وذلك لما للبقر من أهمية في الأعمال الزراعية كالحرث وتدوير السواقي حيث صدر قرار يمنع سنة 395هـ بمنع ذبح الأبقار إلا في أيام الأضاحي وما سواها لا يذبح إلا ما كان لا يصلح للحرث وفي سنة 417هـ امر الخليفة الظاهر بمنع ذبح الأبقار السليمة والسبب ان وباء اصاب الماشية في ذلك الوقت⁽⁴⁾.

وقد تميز الصعيد بضخامة إنتاجه من الأغنام⁽⁵⁾، ومن أهم مراكز تربية الأغنام أسوان وإدفو وقوص والفيوم⁽⁶⁾. وكما انتشرت تربية الأغنام في الواحات⁽⁷⁾ أما الجمال فكانت تستخدم في مصر في نقل الحاصلات الزراعية من الحقول إلى الأسواق ونقل مياه الشرب من النيل⁽⁸⁾ وحمل التجارة من الفسطاط إلى القلزم وما بعدها ومن أسوان وقوص إلى سواحل البحر الأحمر وبخاصة عيذاب⁽⁹⁾.

(1) أبو دمع، الحياة الاقتصادية في بلاد الشام، ص 121.

(2) خسرو، سفرنامه، ص 120-121..

(3) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص 277.

(4) طواهيّة فوزي، الزراعة في العصر الفاطمي، ص 209-211.

(5) النابلسي، لمع القوانين، ص 58.

(6) الإدريسي، نزهة المشتاق، ج 1، ص 128.

(7) ابن حوقل، صورة الأرض، ص 143. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 201.

(8) خسرو، سفرنامه، ص 106.

(9) ابن جبير، الرحلة، ص 34، 42-43.

وفي الحجاز حيث كانت تخضع للحكم الفاطمي فقد كان أهل مكة يرعون الإبل في الوديان والشعاب المجاورة لمدينتهم، وكان أهل المدينة يملكون ثروة كبيرة من الإبل ويرعونها على ما ينبت فيها من أشجار وشجيرات رعوية، ومن مواشي الحجاز الماعز والأغنام، وعرفت الطائف بكثرة مراعيها المزدهرة وتربية المواشي فيها، وقد عرفت بلاد الحجاز تربية الضأن والمعز البري، والبقر كان قليلاً ويستفاد منه في الحرث ومصدراً للألبان واللحوم⁽¹⁾.

وكانت تربية المواشي من مظاهر الانتاج الاقتصادي في الشام الى جانب الزراعة والصناعة والتجارة، واعتمد السكان على المواشي كمصدر لتأمين حاجاتهم الاساسية من لحوم وحليب وألبان وحرث أراضيهم الزراعية⁽²⁾.

ثانياً: الخيول والطيور

إهتم الفاطميون بتربية الخيول، وكان هنالك إصطبلات مشهورة للخيول منها إصطبل الطارمه الذي يقع قبالة قصر الشوك، وإصطبل الجميز الذي يقع في حارة زويله وفي كل من هذه الإصطبلات ألف رأس من الخيول، نصف منها ما هو خاص بالخليفة، والنصف الآخر مخصص لأرباب الرتب والمستخدمين في الدولة، والمرتب لكل إصطبل منها ثلاثة رؤوس (ساتس) واحد ملازم ولكل واحد منها (شَدَاد) برسم تسييرها ولكل إصطبل بئر بساقية تدور إلى أحواض، وفيها مخازن للشعير والأقراط اليابسة المحمولة من البلاد اليها⁽³⁾.

⁽¹⁾سمين وسن، الزراعة والصناعة في الحجاز ، ص210.

⁽²⁾الزبيد محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص147.

⁽³⁾ابن الطوير، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، حققه أيمن فؤاد سيد، دار النشر فرانتس شنايز شتوتغارت، المانيا،

1993، ص135-136.

ويصف القاضي النعمان خيول ابي عبد الله الشيعي انها (لم ير الناس مثلها فيما رأوه جودة وعنفاً وفراهة وصلاً ليس فيها ساقط ولا منها ضعيف). وكان من أهم أنواعها البربري والزناتي، وفي تلمسات كانت الخيل الراشدية لها فضل على سائر الخيل، وكان لتميم بن معد بن المعز الفاطمي فرس يدعى (السرور)⁽¹⁾. أما الطيور فقد تميزت مصر بوفرة انتاجها من الدجاج والإوز والبط واشتهرت مدينة المحلة بكثرة الأوز البلدي والتي قد يصل وزن الأوزة فيها الى حوالي 18 كغم⁽²⁾.

وتعتبر مدينة مرسى الدجاج في المغرب الاوسط من المدن المشهور في تربية الدجاج حتى أن أبو القاسم الفاطمي حينما أقام في سوق إبراهيم ، كان يقتات كل يوم بيضه، وإن تربية الدجاج كانت في كل منزل، خاصة الأسر الفقيرة الحال كما كانوا يربون الحمام ، وكان يستفاد منه في عدة أمور منها طعاماً كما كان يتم دريئه على حمل الرسائل لمسافات بعيدة، ويستعمل روثه سماداً وكانت هنالك طيور أخرى مثل الأوز وطير الكراكي والبزاه إضافة الى وجود البط⁽³⁾. وقد إعتد الفلاحون في مصر على التفريخ الصناعي لإنتاج الدجاج، إذ كانوا يقومون بحضانة البيض بواسطة معامل الفروج المنتشرة في جميع أنحاء مصر، وكانت أفضل الأوقات لتفريخ البيض في شهر شباط وإذار ونيسان لان البيض في هذه المدن يكون غريز الماء كبير، صحيح المزاج صالح للنشئ⁽⁴⁾.

(1) القاضي النعمان، افتتاح الدعوة ، ص218.

(2) الطواهيّة فوزي، الزراعة في مصر في العصر الفاطمي، ص213.

(3) عبد الكريم جودت، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص69-70.

(4) الطواهيّة فوزي، الزراعة في مصر، ص213، 214.

ثالثاً: النحل والأسماك: إهتم أهل المغرب الأوسط بتربية النحل، فذكر ابن حوقل أن بربر جزائر بني مزغناي (لهم من العسل ما يجهز عنهم) وأن أهل تاهرت (يكثرون عندهم العسل) وأن شرشال كان عندهم النحل كثير والعسل كذلك كانت وهران، وقد كان العسل يدخل في صناعة الحلويات، وفي علاج بعض الأمراض⁽¹⁾.

كما كان السمك موجوداً خاصة في منطقة جيجل، ومن أنواع الاسماك العبانق والاكثوبري والبقونس وسمك البوري وسمك التونه حيث كان يهاجر من المحيط الأطلسي إلى البحر الأبيض المتوسط فيصطاد في شهر ابريل، وكان نهر المسيله فيه سمك صغير فيه طرف حمر حسنه، ولم ير على وجه الأرض سمك على صفته، وكان أهل المسيله يتباهون فيه ومقدار هذه السمكة من شبر إلى ما دون ذلك⁽²⁾.

كما تم تربية النحل في مصر فقد اشتهرت الفيوم وأسيوط ومناطق الواحات بكثرة النحل والعسل الموصوف فيها، كما كانت مدينة الاسكندرية يشتهر بعض سكانها بتربية النحل ويجنون العسل ويتاجرون فيه، وأفضل النحل هو النحل الاصفر حيث أفضل أنواع العسل الذي يأخذ من صغارها، وكان مربوا النحل إذا ارادوا قطف العسل يقومون بالتدخين على النحل حتى تخرج من خليتها وكان العسل يقطف مرتين في السنة في فصلي الربيع والخريف وكان العسل الربيعي اجود من العسل الذي يقطف في فصل الخريف، وكان يستفاد من شمع العسل في استخدامه في الاضائة⁽³⁾.

(1) ابن حوقل، صورة الأرض ، ص77-78.

(2) جودت عبد الكريم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص70.

(3) الطواهيّة فوزي، الزراعة في مصر، ص215-217.

وبالنسبة للأسماك فقد وجدت بكثرة في مصر وخاصة في خليج الاسكندرية كما اشتهرت مدينة الفيوم بالأسماك، كما اشتهرت منطقة ثغر اسوان كأحد مصايد الأسماك فمن أسماكه ما يملح، ويوضع في أواني من الفخار ومن أشهر أنواع السمك التي اشتهرت في مصر سمك اللبليس لأنها تشبه البوري الذي بالبحر المالح فألتبس به، كما عرف أيضاً سمك عُرفَ بسمك الأَميس وهو سمك كبير لونه أحمر، ويزن تقريباً ثلاثة أرطال وهو طيب لذيق اللحم والسمك البطي واللوطس، وأسماك لاقشور لها منها الحوت الذي يسمى السموس، ولكثرة السمك في مصر إعتاد المصريون صيدها من الخلجان والبرك والبحيرات، مثل بحيرة نستروه، وبحيرة تئيس والإسكندرية، وبرك الفيوم، وقد عملت الدولة الفاطمية على فرض ضرائب على صيد السمك⁽¹⁾.

يلاحظ أن وفرة المياه وخصوبة التربة والمناخ أسهمت في تطور القطاع الزراعي الأمر الذي انعكس على الجانبين الاستهلاكي والصناعي، حيث أسهم سد حاجات الغذائية للأفراد وكذلك أسهم في تطور الصناعات وخاصة قطاع صناعات النسيج حيث أسهمت صناعة القطن والكتان بالإضافة الى تربية المواشي، وما يستفاد من صوفها واوبراها في صناعة الملابس وغيرها ما يحتاج ويتناسب مع حاجة الأفراد في تلك المدة، كما أن الثروة الحيوانية الى جانب الاستفادة منها في الغذاء اسهمت في تحقيق وتوفير دخل لم يقوم ببيع منتجاتها سواء اكانت اللحوم أو الالبان أو الاصواف والاوبار، كما اسهم تنوع المنتجات الزراعية والحيوانية ووفرتها على تصنيع قائمة كبيرة من المنتجات الفائضة عن حاجة السوق المحلية، وتحقيق قيمة مضافة ناتجة عن تضييعها، واستهلاكها خارج مواسم انتاجها وتصديرها، بدلاً من تلفها لصعوبة تخزينها خاصة العسل وزيت الزيتون والاسماك، كما تميزت منتجات جعلتها تنصدر الى الخارج، وتحقق مردوداً عالياً.

(1) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص203.

الفصل الثالث

النظام المالي في العصر الفاطمي

إحتل النظام المالي للدولة الفاطمية مكانة هامة لأنه كان يقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي يُنشد لها الاقتصاد الفاطمي، بالإضافة إلى تحقيق سياسة التوسع التي عمل على تحقيقها الحكام الفاطميون.

المبحث الأول

بيت المال في العصر الفاطمي

إن المال هو الوسيلة التي تبني عليها الدولة آمالها لإدارة البلاد وتنميتها، ويعد بيت المال المكان التي توضع فيه إيرادات الدولة وهذه الإيرادات تعتمد على الحركة الاقتصادية في البلاد، ومساهمة الشعب فيها بالطرق المقررة.

المطلب الأول: بيت المال في العصر الفاطمي

بيت المال في العصر الفاطمي هو عبارة عن تلك المؤسسة الادارية التي تهتم بإدارة مداخيل الدولة ومصاريفها العامة وإنفاقها في مصالح الدولة العامة، وهذه المصلحة تنفرع عنها مصالح مالية أصغر منها مثل المصالح الخاصة بالزكاة والغنيمة والفيء والخراج والجزية، وكذلك مصلحة المحاسبات المخصصة لمراقبة مختلف المصالح المتقدمة، ويوجد على رأس كل مصلحة من المصالح المذكورة والتابعة لبيت المال موظف مسؤول عن كل قطاع من هذه القطاعات⁽¹⁾.

⁽¹⁾ صالح مرمول، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في المغرب الاسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

1983، د. ط، ص 231.

وكان لبيت المال في العصر الفاطمي أهمية بالغة، فإعتمدت عليه الخلافة الفاطمية في تمويل نشاطها، وتعزيز مكانتها، ونال من خلفائها كل العناية والإهتمام، فلم يولوا أمر بيت المال إلا لمن توافرت فيه صفات مثل قوة الشخصية، والعدل، والحق والأمانة، وأطلق على من تولى بيت المال إسم "متولي بيت المال (1)".

قد حوى بيت المال في العصر الفاطمي مدخرات ومبالغ هائلة، كانت نتيجة عمل دؤوب، سعت له الأيدي الفاطمية في تحقيق مآربها، فعند نقل الخلافة الفاطمية إلى مصر التي كانت تعيش أحوالا إقتصادية سيئة كان بيت المال الفاطمي خير معين لها، وحصل المعز لدين الله في عهده إيرادات لبيت المال ما لم يجمعه آباءه، فقد حصل بالمغرب على أربعة وعشرين بيتا من المال منها أربعة عشر بيتا خلفها الخليفة الفاطمي الأول عبيدالله المهدي، بينما خلف الخليفة الفاطمي الثالث المنصور بالله بيتا واحدا، وبذلك أضاف إليها المعز تسعة بيوت، وأنفق معظم إيرادات هذه البيوت لتمويل تكاليف حملته على مصر، ونقل خلافته إليها، وحصل من مال مصر على أربعة بيوت المال من العصر الأغلبي (2).

إن ما قام به الدعاة الفاطميون في إستجلاب الأموال من الناس، والمساهمة في بيت المال الفاطمي، كان له الدور الأكبر في تقوية المصادر الاقتصادية في عهد المعز، وإعتمد المعز على إيرادات رجال الدعوة في الأمصار الاسلامية، فقد كان الناس الذين يستحبون للدعاة في تلك الأمصار يدفعون أموالا طائلة فامتألت خزائن الفاطميين بالمال بعد فتح شمال إفريقيا (3).

(1) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج3، ص485.

(2) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج1، ص230.

(3) المقرئزي، الخطط، ج1، ص391.

وكان لبيت المال في العصر الفاطمي موظفون يقومون بإدارته ومنهم، المشارف فهو الموظف الذي يتولى حيازة جميع المتحصلات المالية بعد عمل القوائم الخاصة بها، ويشارك الناظر في بعض مهامه، ويحتفظ لنفسه بنسخة من مستخرجات الديوان، ويشرف على ما يقوم به الديوان من شراء أو بيع في وارداته ونفقاته⁽¹⁾.

ويساعد المشارفين موظفون آخرون في قياس مساحة الأرض باشتراك المساح، لتحديد الضريبة وفق المعايير المتفق عليها، فإذا ما تم قياسها أقرها المساح وختمها الشاهد لتوثيقها فتصدر براءتها، ويعلق المشارف بالاشتراك مع العامل والحائز على هذه السجلات بعد مقابقتها وتدقيقها بالتأريخ لها وقيمتها وشكلها ونفقاتها⁽²⁾.

وفيما يتعلق بنفقات الإدارة يكتب المشارف عليها للموافقة ويختمها بختمه، ويقدر المبلغ المراد إنفاقه والمبلغ المتبقي في الخزانة من عين أو نقد⁽³⁾.

وقد كان المشارف والشاهد والعامل وكتابهم يتولون أمر السفن الفرنجية القادمة إلى الدولة الفاطمية حيث كانوا يعملون لها سجلات خاصة، وتتضمن بلد المركب وبضاعته وأجناس أصحاب المراكب وتحديد الضريبة المفروضة عليها، ثم يحدد تاريخ بيع البضاعة وأسعارها. وكان لكل مركب سجل يعين فيه إسم كل تاجر من الروم، وكل تجارة بأصنافها وأسعارها ويتولى كاتب الخمس متابعة أمر هذه السجلات وبعد إستيفاء الضرائب ترفع للديوان، حيث يتولى المشارف أمر هذه السجلات ويذكرها في دفاتره⁽⁴⁾.

(1) المخزومي، المنهاج في علم خراج مصر، تحقيق كلود كاهن مراجعة يوسف راغب، المعهد العلمي للآثار الشرقية، القاهرة، 1986م، ص 74 77 .

(2) المخزومي، المصدر نفسه، ص 80

(3) المخزومي، نفسه، ص 83.

(4) المخزومي، نفسه، ص 88.

وكان متولي الديوان، فهو موظف يتبع المشارف بمهمة مراجعة حسابات الديوان، وله مهمة الكشف عن السفائح التي يصدرها الديوان ويتولى التعليق بخطه على سجلات الديوان ويقدمها للناظر ليصادق عليها⁽¹⁾. وكانت وظيفة المستوفي ضبط سير عمل الحسابات اليومية في الديوان، وتحرير الوثائق الخاصة بهذه الحسابات، وللمستوفي الأمر في مراقبة جباية الأموال في مواعيدها المحددة وينبه متولي الديوان إلى ذلك⁽²⁾. ويتولى المستوفي أمر الإنفاق في الإقطاعات المختلفة فيدقق في أسماء الأجناد، وما يختص بهم من رواتب وإقطاعات حيث كان المستوفي هو الممثل للديوان العام في إدارة الدولة على إقطاعاتها، وخاصة بتقله وترحاله وقت جمع إيرادات الخزانة، وأما المعين فهو موظف يقوم بالكتابة إعانة لما يقوم به المستوفي من أعمال⁽³⁾.

والكاتب هو المشرف المسجل، وسمي بكاتب الخراج، وهو مختص بجميع الأعمال الديوانية وخاصة المالية منها من إيراد وإنفاق إذا يقوم بعمل العامل من عمل الحسابات ورفعها للديوان بعد المصادقة عليها⁽⁴⁾. والناسخ توكل له مهمة نسخ صورة طبق الأصل عن كل ما يصدر من الديوان من وصولات، وإذا وقع اختلاف بين الصورة والأصل سئل عن ذلك⁽⁵⁾.

وكان المساح موظفًا مختصًا بقياس مساحة الأرض، ويقوم بعمل قانون وسجل خاص بقياساته⁽⁶⁾. وأما الخازن فهو موظف يتولى قبض الغلات وخبزها وإخراجها⁽⁷⁾.

(1) المخزومي، المنهاج، ص 103 ، 104 ..

(2) القلقشندي، صبح الأعشى ، ج 5، ص 437.

(3) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص 301-302. القلقشندي، صبح الأعشى ، ج 5، ص 438.

(4) المخزومي، المنهاج، ص 115 .

(5) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص 302.

(6) ابن مماتي، المصدر نفسه، ص 305.

(7) ابن مماتي، المصدر نفسه، ص 306.

والشاهد كان موظفًا يهتم بضبط وصولات الديوان ويكتب حساباتها ليتم التمييز بين ما ورد في السنة الحاضرة وما تبقى من قبلها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: دواوين بيت المال.

كان لبيت المال في العصر الفاطمي دواوين، وقد جاءت هذه الدواوين لمواكبة التطورات والأحوال التي طرأت على الدولة الفاطمية ونتيجة لتوسعها، ومن أبرز دواوين بيت المال في العصر الفاطمي ما يلي:

أولاً: ديوان المجلس: يعتبر ديوان المجلس أصل الدواوين جميعها، وفيه علوم الدولة أجمعها، ويتولى إدارته صاحب الديوان وعدة كتاب ولكل واحد من الكتاب مجلس مفرد وعنده معاون أو معاونان وصاحب هذا الديوان هو المتحدث في الإقطاعات، والأرزاق لدى الخليفة، وهو ويتولى النظر في ما يترتب لأولاد الخلفاء وأقاربه، وما ينفق في دار الفطرة في عيد الفطر، وسائر المآكل والمشارب والتشريفات، وفي فتح الخليج والأسمطه المستعمله في رمضان، وما يطلق من الأهرام من غلات، وما لأولاد الخليفة وأقاربه، وأرباب الرواتب على إختلاف الطبقات من المرتبات، ويتولى أيضا ما يرد إلى الخليفة الفاطمي من هدايا من ملوك وسلطين وخلفاء، ويقوم أيضا بضبط ما ينفق في العصر الفاطمي ليعلم ما بين كل سنة وأخرى من تفاوت في النفقات، وينظر أيضا في وكان يساعد صاحب بيت المال كاتبان مخصصان لتنزيل البيانات في دفتر صاحب المجلس بالإضافة إلى كاتب مستقل مسؤول عن الكاتبين⁽²⁾.

(1) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص304.المخزومي، المنهاج، ص108 .

(2) ابن الطوير، ابو محمد المرتضى عبدالسلام بن الحسن القيسراني، ولد 520هـ/1130م نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، حققه أيمن فؤاد سيد، دار صادر،بيروت الطبعة الأولى، 1992، ص78.

ثانيا : ديوان النظر :

يتولى صاحب ديوان النظر متابعة دواوين المال ،ويحق له العزل والتولية، ويقوم بعرض الأوراق فيما يخص الدواوين المالية في أوقات محددة،ويحق لمتولي ديوان النظر التواجد بكل مكان يتعلق بنواب الدولة ويحق له الجلوس بالمرتبة والمسند، وبين يديه حاجب من أمراء الدولة،وهو ينتدب الموظفين لطلب الحساب والحث على طلب الأموال ،ومطالبة أرباب الدولة،والمطالبة بمبالغ الضمان من قبل المتضمنين والأفراد الذين عليهم بواقي من السنوات السابقة (1).

الفرع الثالث:ديوان الرواتب

وهذا الديوان يتعلق برواتب موظفي الدولة فهو ديوان يحتوى على سجلات مدون فيها أسماء كافة موظفي الدولة، ويتولى شؤون هذا الديوان كاتب أصيل ويعاونه عشرة موظفين،ويقوم العاملون بهذا الديوان بتجديد البيانات الخاصة بموظفي الدولة باستمرار حيث يقومون بشطب أسماء الموظفين الذين يتوفون من سجل الرواتب،كما يقومون بتنفيذ ما يأمر به الخليفة من زيادة أو نقص لرواتب احد الموظفين ، وقد تم تقسيم الموظفين بحسب المرتبات المستحقة لهم إلى عدة فئات وسيجري الحديث عنها بالتفصيل عند البحث في بنود النفقات (2).

(1) ابن الطوير،نزهة المقلتين في أخبار الدولتين،ص80،79.

(2)المقريري، الخطط ،ج2 ، ص146.

الفرع الرابع: ديوان الصعيد الأعلى والأدنى وديوان أسفل الأرض

أما ديوان الصعيد الأعلى والأدنى فيتولى هذا الديوان صاحب الديوان، وعدة كتاب يتولون تقسيم العمل فيما بينهم حيث يقوم عملهم بمطالبة الأفراد المتأخرين عن سداد الضرائب المترتب عليهم بالعمل على سداد ما ترتب عليهم من ضرائب، ويقوم صاحب ديوان الصعيد الأعلى والأدنى بحمل الحسابات إلى صاحب الديوان الكبير فيوقع عليها برفعها له. في بنود النفقات (1).

الفرع الخامس: الديوان الخراجي والديوان الهلالي

الديوان الخراجي فهو الديوان الذي يتولى العاملون فيها النظر في الضريبة المفروضة على رقاب الارض والتي تسمى الخراج، أما الديوان الهلالي فهو يختص في المكوس أي الضرائب على الصناعة والتجارة والحجيج وغيرها من الأمور (2).

الفرع السادس: ديوان الكراع

يتولى العاملون في ديوان الكراع النظر في أمور الإصطبلات وما فيها من دواب ويقوم بصرف ما تحتاج إليه الدواب من الأهراء والأعلاف، والإنفاق على الدواب الموجودة في الإصطبلات، ويتولى العمل في هذا الديوان كاتبان أصيل ومستوفي ولهما معينان (3).

(1) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص91.

(2) ابن الطوير، المصدر نفسه، ص93.

(3) ابن الطوير، المصدر نفسه، ص94.

الفرع السابع: ديوان المفرد

وهو ديوان يختص بإدارة الأموال والممتلكات المصادرة، وقد قام الخليفة الحاكم بأمر الله بإنشائه، فقد كان الخليفة الحاكم بأمر الله يصادر أموال رجاله، كما قام بإلغاء الأحباس المرصودة على الكنائس والأديرة وضمها إلى ديوان المفرد، كما صادر الخليفة الحاكم أموال بعض أقربائه كزوجاته وأخته وعماته وخواصه من النساء (1) . .

الفرع الثامن: ديوان العطاء

أنشئ ديوان العطاء في عهد الخليفة الفاطمي المهدي، وكان هذا الديوان يكتسي صبغة مالية ولكنه يضطلع بمهمة عسكرية، فقد حرص الخليفة الفاطمي المهدي لما إستولى على عرش الأغلبية على إعادة تنظيم المؤسسات الإدارية الأساسية ومن بينها ديوان العطاء، وقد قام الخليفة المهدي بتعيين عبدون بن حباسة الكتامي متوليا لديوان العطاء، وذلك لمعرفة عبدون الكتامي بأبناء قبيلته حيث شكلت قبيلته نسبة كبيرة من أفراد الجيش الفاطمي، كما كان واسع العمل بمختلف القبائل، وقد خصصت مبالغ كبيرة من ميزانية العصر الفاطمي لديوان العطاء، فقد كانت تدفع أجور أفراد الجيش في مستهل كل شهر، حيث كان مرتب أفراد الجيش يتراوح ما بين خمسمائة إلى ألف درهم للفرد الواحد مع العلم أن مرتب الجندي الفارس أعلى من مرتب الجندي الراجل، وهذه القاعدة كان يعمل بها في العصور القديمة والوسطى. (2).

(1) السعد احمد الصادق، تاريخ مصر الاجتماعي الإقتصادي، ص 273، 274..

(2) الدشراوي فرحان، الخلافة الفاطمية، ص 529-530.

المبحث الثالث

إيرادات بيت المال في العصر الفاطمي

إن نظام الجباية الفاطمية لم يتميز عن بقية أنظمة الجباية في العصر العباسي إلا بوجود نظام الخمس ودينار الهجرة ودرهم الفطرة أما باقي الإيرادات فهي متشابهة سواء من حيث طبيعتها أو من حيث طريقة جمعها، لقد كانت الضرائب سواء منها الشرعية أو غير الشرعية، توفر للدولة مبالغ طائلة، فقد كانت إيرادات إقليم طرابلس من الكثرة حيث أسهمت في تمويل جزء كبير من نفقات الحملة العسكرية الفاطمية على مصر.

إن النظام الجبائي في العصر الفاطمي كان يتصف بالبساطة في مدة حكم أبو عبد الله الشيعي ، وقد تعقد أكثر فأكثر إثر إتساع الرقعة الجغرافية للدولة الفاطمية ، ففي مدة الداعي أبو عبد الله فقد قام بإرجاع الضرائب المخالفة للشرعية إلى أصحابها ورفض جباية الخراج على المسلم، وأقر ضريبة الجزية على الذميين، كما وافق على جباية زكاة البقر والغنم والإبل حسب قواعد الشريعة الإسلامية، إلا أنه في عهد المهدي تغيرت الأمور حيث بادر إلى إرجاع النظام الجبائي الذي كان يعمل به في مدة الاغلبة، وقد كان عمال الضرائب يستغلون أهل المدن والأرياف بواسطة الضرائب فقد كان عددهم كبيراً، مما يجبر السكان على التشكي للخليفة بل حتى للثورة على الخليفة حيث اندلعت الاضطرابات في نواحي تيفاش والقصر الإفريقي حتى اضطر المعز لإرسال الجيش لإعادة الوضع إلى ما كان عليه من الأمان⁽¹⁾.

(1) الدشراوي فرحان، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ص 489-492.

وتقسم الإيرادات المالية في العصر الفاطمي إلى قسمين وهما الإيرادات الشرعية والإيرادات

غير الشرعية :

المطلب الأول : الإيرادات غير الشرعية.

تعددت الإيرادات المالية غير الشرعية ومن أهم تلك الإيرادات ما يلي:

أولاً: خمس الإمام: قامت العصر الفاطمي وساد عناصرها الجدية وروح التضامن التكافل بين أتباع هذه الدعوة حيثما كانوا وأينما وجدوا ، والتفافهم حول مؤسس العصر الفاطمي الذي يعتبر في نظرهم ركن الدين القوي، وقد خصّوه بالطاعة والعصمة كما كان يدفعون له خمس دخلهم، الذي يعتبر مساهمة منهم في تمويل الدعوة وهو واجب في كل حالة من الحالات ،.إستناداً إلى الآية الكريمة (وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول وللرسول ولذي القربى..) إستشهد النعمان بتفسير جعفر الصادق للآية الكريمة السابقة، فبحسب النعمان يرى جعفر الصادق أن الخمس يرفع وجوباً إلى أهل البيت دون سواهم ،علاوة على أربعة أخماس الغنائم التي يأخذونها التي يأخذونها من العدو أثناء الجهاد ويوزعونها على من ينتمي إليهم من اليتامى والمساكين وأبناء السبيل وبناء على ذلك فإن عبارة (الخمس لله) تعني حسب رأي النعمان أن المؤمن يجب أن يبحث عن رضا الله وثوابه، والواقع أن الخمس يرجع للرسول محمد صلى الله عليه وسلم ما دام على قيد الحياة،ويرجع بعد وفاته إلى الإمام المنحدر من بعده (ص) والذي يخص به أقاربه والمستحقين من أهل بيته ، ويتصرف فيه كيفما شاء⁽¹⁾.

⁽¹⁾القاضي النعمان، المهمة في آداب إتباع الأئمة، القاهرة، د.ت، ص69.

كما إستند إلى النص التالي،(وأعلموا أن الخمس لأولياء الله عليكم في جميع ما أفدتموه ولا تظنوا أن ذلك في الغنيمة التي تأخذ من أيدي العدو خاصة، بل ذلك في جميع ما أغنمكم الله إياه عامة فما كسب أحدكم من كسب ،أو أفاد من فائدة فليخرج خمسه وقت وصوله فيدفعه إلى إمامه) وعلى هذا فإن أتباع الفاطميين كانوا يؤدون إلى إمامهم ما يفرض عليهم، ويتم تحصيل الخمس بواسطة الإتياع المنتشرين في مختلف أرجاء الأرض، فكانوا يغمرون بأموالهم خزائن الدولة الفاطمية لقد كان عبيد الله المهدي والقائم بالمغرب تتوارد عليهم الأموال من الشرق والغرب حيث شكل مورد الخمس مورداً هاماً وأسهم بشكل كبير في تسديد نفقات العصر الفاطمي في بداية النشأة بل حتى قبل قيامها في أثناء الدعوة السرية، حيث أسهمت في تشكيل الجيش والمؤسسات في المغرب قبل إنتقالها إلى مصر (1).

ثانياً: أموال الهجرة والفطره والمغارم

أشار القاضي النعمان في كتابة افتتاح الدعوة إلى أن أبا عبد الله الشيعي افترض على كل امرئ دخل في أمره ديناراً أسماه دينار الهجرة فقد كان على كل فرد من أتباع المذهب الإسماعيلي أن يؤدي إلى الإمام ديناراً وذلك لسد حاجات الأولياء الذين كانوا يهاجرون من مختلف المناطق باتجاه دار الهجرة ودرهماً زعم أنه درهم الفطرة وجُعِلَ حقاً في أموال الأمة حيث يقوم بدفعه من يدخل في المذهب الإسماعيلي (2).

(1)الصالح مرمول، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في المغرب الإسلامي.ص238.

(2)القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص17.

(3) عبد الكريم جودت، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ص411.

وشكلت المغارم مورداً هاماً عند الفاطميين، وقد تحملت القبائل في المغرب الأوسط الجزء الكثير من هذه الضريبة، وذلك بسبب حروبهم العديدة، إذ كان الفاطميون يقومون بتغريم القبائل التي يحاربونها جميع التكاليف التي انفقوها في اعداد وتسيير حملاتهم عليها ، وقد كانت مؤونة الجيش الفاطمي تقع على عاتق المناطق التي يمر بها، سواء في حالة السلم أو الحرب، فإن الفاطميون قد فرضوا مغارم على مثل هذه المناطق،⁽¹⁾. ففي سنة 298هـ فقد تجول أبو عبدالله الشيعي في بلاد البربر وحارب مدن صدينه، وزناته، فقتل الرجال وسبى النساء، ونهبوا الأموال، ودبر الفاطميون مكيده لقتل أبرز التجار الأندلسيين بالقيروان أبي جعفر محمد بن خيرون المعافري، فقاموا بقتله ونهب أمواله، وكذلك فعل نفس الشيء مع أهالي تاهرت سنة 299هـ/912م وفي سنة 300هـ/913م جبي الفاطميون أموالاً عظيمة من أهل طرابلس، وفي سنة 301هـ/914م قام الجيش الفاطمي أثناء توجهه على رأس قوة عسكرية إلى المشرق بالاستراحة في مدينة برقة وقام بقتل ألف رجل منها وأمر باقي الأحياء بأن يحضروا له مائة ألف متقال من الذهب، وإلا قام بقتلهم جميعاً فأحضروا له ما طلب، وفي سنة 304هـ/917م تم نهب أموال سكان برقة من جديد، وفي سنة 307هـ/920م قام الجيش الفاطمي بقيادة أبي القاسم بن عبيدالله بنهب أموال الإسكندرية والفيوم، ونزل بالأشمونيين بالصعيد الأدنى فقام العساكر بنهب الأطمعه، وفي سنة 309هـ/922م قام الجيش الفاطمي بنهب أموال سكان مدينة سلجماسة، وقد كانت سياسة النهب المتبعه من قبل قادة الجيش الفاطمي وسيلة للحظوة لدى الخليفة وتولي المناصب العليا، وهي لدى الخلفاء الفاطميين وسيلة لجمع الأموال بصرف النظر عن السبيل المتبع⁽²⁾.

(1) الجنحاني الحبيب، دراسات في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1986، ص 74_76.

ثالثاً: المصادرة والمواريث الحشرية

كان عهد الفاطميين في المغرب مليئاً بالثورات والحروب، وقد أخدموا الثورات بكل قسوة وعنف، وقد قام الفاطميون بسلب ونهب أموال المناوئين لحكمهم، كما كان الفاطميون يقومون بمصادرة أموال بعض الأفراد الذين تغضب الدولة عليهم سواء أكانوا من رجالها ثم نقتت عليهم لسبب من الأسباب أو كانوا من عامة الشعب وألصقت بهم تهمة من التهم، وكذلك مصادرة أموال بعض الذين يموتوا. ومما لا شك فيه فإن عبيد الله المهدي صادر أموال أبي عبد الله الشيعي وأخيه أبي العباس وغيرهما بعد قتلهما، كما صادر أموال ابن القديم الذي أُنْهَمَ بالتآمر مع أبي عبدالله الشيعي وهو من بقايا رجال بني الأغلب بعدما قتله، وكذلك صادر أموال القاضي المروزي الذي إتهم بكثرة جمع المال من الرشاوي فطلب منه عبيد الله المهدي أن يدلّه على أمواله فامتنع، وقد صادر أمواله بعد قتله⁽¹⁾.

أما في مصر في العصر الفاطمي فكان أول من صودرت أمواله الوزير يعقوب بن كلس، فعندما صرفه الخليفة العزيز بالله الفاطمي من منصبه في سنة 383 هـ / 984م إعتقله وحمل من ماله خمسمائة الف دينار لكنه لم يلبث أن أفرج عنه وأعادته إلى منصبه في العالم التالي، وفي المدة التي إنقلب فيها الخليفة الحاكم بأمر الله على معاونيه وتخلص من أغلبهم بالقتل، فقد صادر أموالهم واضطر الحاكم نظراً لكثرة المصادرات إلى انشاء ديوان سمّاه الديوان المفرد، ولم يقتصر أمر المصادرات على الحكام الفاطميين بل تعدى الأمر إلى الوزراء حيث قام أبا البركان محمد بن الحسين الجرجرائي بمصادرة الأموال ونفي مالكيها، كذلك قام الوزير طلائع بن رزيك بمصادرة أموال الناس دون أي مبرر لذلك⁽²⁾.

(1) مرمول صالح، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في المغرب الاسلامي، ص243.

(2) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج3، ص244.

وقد قام بدر الجمالي في مدة ولايته على دمشق سنة 458 هـ / 1065م بالقبض على أبي طاهر بن أبي الجن وأخذ أمواله وقدرها عشرة آلاف دينار.⁽¹⁾ وعندما أحس الأمر بأحكام الله بقوة وزيره الأفضل بن بدر الجمالي قام بقتله ومصادرة أمواله وممتلكاته، فصادر الخيول والبغال والخيول والرقيق والحلي والجواهر، فاستغرق نقل الأموال المصادرة من دار الأفضل إلى بيت المال أربعون يوماً وقد قدره قيمة الأموال المصادرة بستة ملايين دينار ولما كان الناس على دين ملوكهم، فقد سار على هذه السياسة وزير الحاكم بأمر الله بمصادرة ما في أيدي أرباب النعم من أموال، كما بدأ أمير الجيوش بدر الجمالي وزير المستنصر بالله عهده في الحكم بالمصادرات، إذ أجاز لجنده قتل أمراء العسكر الأتراك، ومصادرة مال كل أمير مقتول وبيته والإقطاعات التي يملكها، واستولى ضرغام بن عامر اللخمي وزير العاضد لدين الله على الأوقاف للصرف على الجيش وكان ذلك سنة 556 هـ / 1163م.⁽²⁾

وفي عهد الخليفة الحافظ لدين الله قام بالقبض على التجار البيزنطيين الموجودين في مصر وصادر ما معهم من سلع وأموال، وذلك بسبب اعتداء جماعة من التجار البيزنطيين على التجار المصريين الذين كانوا معهم في إحدى السفن وقتلوا رجالهم وسبوا نساءهم وكان ذلك سنة 556 هـ / 1163م.⁽³⁾

وقام الظافر بالله بالقبض على تجار البندقية وصادر ما معهم من بضائع وأموال بسبب تكرار اعتدائهم على التجار المصريين، وأمر الخليفة الحاكم بأمر الله أصدر سنة 408 هـ / 1007م بمصادرة أموال تجارة الروم المتواجدين بالفسطاط والإسكندرية، كما تعرض

⁽¹⁾المقريزي، الخطط، ج2، ص219.

⁽²⁾أيوب إبراهيم رزق الله، التاريخ الفاطمي السياسي، الشركة العالمية، للكتاب، بيروت، 1979، ص179، 180.

⁽³⁾ابن مظهر، أخبار الدول المنقطعة، المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية، القاهرة، 1972، ص89.

تجار البندقية لمصادرة أموالهم وبضائعهم في الاسكندرية في 553هـ/1157م في عهد الخليفة الفائز بنصر الله بسبب تجسس بعض تجارهم لصالح الصليبيين في بلاد الشام وتم القبض عليهم وكان ذلك سنة 556 هـ/1160م (1)

أما المواريث الحشرية فهي تعتبر من الموارد المالية للدولة الفاطمية، وهي الأموال التي يموت أصحابها ولا وارث له بقرابة أو نكاح أو ولاء، والباقي بعد الفرض من مال له من يموت وله وارث ذو فرض لا يستغرق فرضه جميع المال، ولا عاصب له (أي لا وريث له من عصبه) (2)

فتعود هذه الأموال إلى ديوان المواريث الحشرية، وقد يموت بعضهم ويوصي بأمواله للخليفة كما فعل جيش بن صمصامه حيث أوصى للخليفة الحاكم بأمر الله بتركته البالغة مائتي الف دينار تقريباً، إلا أن الخليفة الحاكم أمر برد المبلغ إلى ورثة جيش بن صمصامه سنة 387 هـ/997م وكان ذلك بحضور أولياء الدولة ووجوهها، وكان من يموت من أهل الذمة وليس له وارث يرثه، ترد تركته إلى أهل ملته عملاً بالحديث الشريف "إن المسلم لا يرث الكافر، وإن الكافر لا يرث المسلم" ويقوم كاتب ديوان المواريث الحشرية بتنظيم الجداول بالأموال الخاصة بالمواريث الحشرية، التي تحمل إلى بيت المال، وكتابة اللوائح اليومية بمن يموت في الفسطاط والقاهرة من الحشريين أو الذميين قبل العصر من كل يوم، ويقوم بنسخ عدة نسخ منها ترسل إلى كل من ديوان الوزارة، وديوان النظر، ولمستوفي الدولة، أما من يموت خارج الفسطاط والقاهرة، فكان يجمع مباشرون اللوائح بهم ثم يحضرونها إلى دار الخلافة وقد أُلحِقَ ديوان المواريث بديوان الجوالي قسمي (ديوان الجوالي والمواريث الحشرية) (3).

(1) ابن ميسر، أخبار مصر، ص 117.

(2) الفلقشندي، صبح الأعشى، ص 357.

(3) الفلقشندي، الصبح الأعشى، ج 3، ص 460.

رابعاً: المكوس

تعرف المكوس بأنها عبارة عن ضرائب تختص بديوان الخليفة ، وتصنف في صنفين الصنف الأول: ما يؤخذ على الواصل المجلوب ، وهو على جهتين الأول ما يؤخذ على واصل تجار الكارمية من البضائع في بحر القلزم من جهة الحجاز واليمن ، وذلك عن طريق أربعة موانئ وهي عيذاب والسويس والطور والقصير أما الجهة الثانية فهي ما يؤخذ على واصل التجار تجبي في طريق الشام إلى الديار المصرية وهي أكثر النسب وأغلاها ، وأشدها على التجار دفعا ، أما الصنف الثاني فهو ما يؤخذ بحاضرة الديار المصرية بالفسطاط والقاهرة ، ويقال أنها تبلغ إثنين وسبعين جهة (1).

وقد كان للسلطات الفاطمية مرصد لجباية المكوس في جميع مناطق الثغور والموانئ البحرية، وكان متولى المكوس على أبواب المدن مقرأً له مما يسمح له بالإشراف على كل صغيرة وكبيرة داخله وخارجه، وكان التاجر دافع المكس يحمل رخصة بالسماح بالمرور، وهي بمثابة إشعار بأنه قام بدفع ما عليه من مكوس (2).

كما قام الفاطميون بفرض المكوس على من أراد الجمع لبيت الله الحرام لا يسمح له بالسفر إلا بعد دفع المكس، والتي أحدثها عبيد الله المهدي سنة 309 هـ / 923م، وكان المهدي يتصف بالتشدد في إستيفاء المكوس المفروضة، ولكن هذه المغارم قد تُخَفِّض أو تلغى إذا ما كان لصاحبها معرفة بالمهدي أو بأحد ذي شأن عند المهدي ولقد تعددت المكوس ومن أهمها المكوس على السلع الصادرة والواردة البرية والبحرية إلى الأندلس وبلاد الروم ومصر وبلاد السودان (3).

(1) الفلقشندي، الصبح الأعشى، ج3، ص468،469.

(2) عبد الكريم جودت، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص406.

(3) مرمول صالح، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في المغرب الاسلامي، ص240-241.

، وفرضت الدولة الفاطمية على التجار اليهود الذين يعملون في تجارة الشرق إلى جانب

المكوس المفروضة على بضائعهم رسوماً جديدة تسمى جعلية (1).

وكذلك هنالك مكس سمي بمال البحر يفرض على السفن الراسية في الموانئ، كما فرضت مكوس لتضمين مصائد السمك يتم بموجبها تضمين مصائد السمك لمن يدفع للدولة الفاطمية كنظام لضمان تلك المصائد ، وكذلك الأموال المفروضة على الروم بعد الصلح معهم وقد إمتاز المعز لدين الله الفاطمي بالإعتدال في فرض الضرائب وعدم الاسراف في جمعها ، ولم تكن المكوس في عهد الفاطميين في المغرب تشمل جميع السكان، بل كان هنالك قبائل لم تفرض عليها أي ضريبة مثل قبيلة كتامه (2).

وقد كان الديوان الهلالي هو من يتولى ادارة المكوس، حيث كان يرأسه موظف كبير يعاونه عدد من الموظفين تشمل صلاحياتهم تنظيم جباية المكوس وإعداد اللوائح بها، وهي كثيرة ومتنوعة حتى فرضت على المراعي وعلى ما يصاد من نهر النيل والبحيرات من سمك لتزويد في ايراد العصر الفاطمي، وكانت نسبة الضريبة المفروضة على البضائع الواردة إلى ثغور مصر مع تجار الروم الوافدين إليها كانت مرتفعة في البداية، فبلغت نسبتها 25%، ثم تدنّت إلى 20%، وانخفضت في أواخر العصر الفاطمي إلى 10% (3).

ويعود سبب إرتفاع المكوس في بداية العهد الفاطمي في مصر إلى قوة الخلفاء وسلطات الوزراء، أما انخفاضها في الفترات التالية فيعود إلى ضعف تلك السلطة، وإضطراب حبل الأمن والنزاع الطارئ بين الوزراء والقادة، فان الدولة تدفع بعد إسقاط قيمة الضريبة المفروضة على البضائع الواردة ، وقد قام الحاكم بأمر الله بإلغاء المكوس عن السلع الواردة سنة 403 هـ

(1)المقريزي، الخطط ،ج1،ص105.

(2)مرمول صالح، السياسة الداخلية، ص241-242.

(3)أيوب ابراهيم رزق الله، التاريخ الفاطمي السياسي، ص182.

1012م، ثم اعادها من جديد سنة 404 هـ /1013م، وقام بإلغاء مكس الرطب ودار الصابون⁽¹⁾.

وقد كانت المكوس تجبى من التاجر مرة واحدة في السنة حتى لو تكرر قدوم التاجر بعد رجوعه إلى بلده عدة مرات خلال العام، ولم يقتصر المكوس على التجارة الخارجية، بل فرضت المكوس على استخدام السماسرة والمترجمين والحمالين، وفي عمليات شحن وتفريغ السفن وعمليات وزن البضاعة وحق الرسو بالموانئ، وأطلق على الضرائب التي كان يدفعها التاجر مقابل الخدمات السابقة باسم (السراح) وقد كان التاجر لا يدفع المكوس إلا بعد إتمام عملية البيع والشراء لبضاعته، كما فرضت المكوس على الصناعات وخاصة صناعة النسيج، كما تم فرض ضريبة على الحجاج المارين بالأراضي المصرية عبر الثغور وأطلق عليها "ميرة مكة والمدينة" وقد بلغت قيمتها بين سبعة دنانير ونص وثمانية دنانير، وتعد موانئ مصر الواقعة على بحر الروم من المراكز الهامة لجباية المكوس، وقد كان ميناء الفرما من المراكز المصرية لجباية المكوس من التجار الواردين إليها سواء بطريق البر أو البحر حيث كانت محطة هامة في طريق تجار اليهود الرزانيه الذين كانوا يمرون بالفرما في طريقهم إلى الشرق، ثم في طريق عودتهم إلى الغرب⁽²⁾.

أما طريقة جباية المكوس في الموانئ فكانت تتم بشكل دقيق، فعندما يصل المركب إلى الميناء يقوم موظفو الديوان الهلالي بالصعود إليه، ويقومون بتسجيل جميع السلع الموجودة في المركب ثم يأتون بالركاب واحداً واحداً، ويقومون بكتابة أسمائهم وجنسياتهم، وما لدى كل واحد من السلع، وكانوا يقومون باختيار أحد الركاب ليسألوه عن الركاب الذين معه، والسلع الموجودة بالمركب، بعد ذلك يأمر الموظفون الركاب بتنزيل سلعهم، وعلى الساحل كان الحمالون والأعوان

(1) ايوب ابراهيم رزق الله، التاريخ الفاطمي السياسي، ص 182-183.

(2) عبد الفتاح صفاء، الموانئ والثغور، المصرية، ص 114-116.

يقومون بحمل السلع إلى مقر الديوان وهناك تفتش السلع تفتيشاً دقيقاً وتوضع في مخازن الديوان، وبعدها تبدأ مهمة المترجمين، والسماصرة الذين يقابلون التجار الوافدين ليعرفونهم بسعر السوق، ثم تنظم بعد ذلك عملية البيع والتي كان يطلق عليها الحلقة وفيها عدد كبير من المستخدمين والعمال وما أن يتم البيع حتى يبدأ الجهد في حساب الرسوم المفروضة (المكوس) وكان المكوس تفرض على السلع التي يتم بيعها، أما في حالة عدم بيع السلع فلم يكن يدفع عليها مكوس⁽¹⁾.

قام الفاطميون في المغرب الإسلامي ومصر بجباية ضريبة تسمى ضريبة النجوى وقد بلغت قيمتها 33 دينار فرضت على الرجل والمرأة لصندوق الأخوة، وكانت تعطي دافع هذه الضريبة رقعة كتبت عليها (بارك الله فيك وفي مالك وولدك ودينك فيدخر ذلك ويتفاخر به)، كما كان الفاطميون يفرضون ضرائب على المراعي، وجبى الفاطميون أموالاً من دور الضرب كأجرة لضرب النقود حتى بلغ دخل دار الضرب بإفريقيا أربعماية ألف دينار والأجرة هذه تمثل فرق قيمة الدينار عن وزنه ذهباً، كما كان الموظفون يأخذون الرشاوي ليجمعوا الأموال ويتقدمون بها إلى الخليفة لتكون لهم عنده خطوه، وشكلت الضرائب والملاحات مورداً من موارد بيت المال في العصر الفاطمي سميت بمال البحر، كما فرضت ضرائب على مياه الري والذبائح⁽²⁾.

وفرضت الدولة الفاطمية ضريبة على التبن وهو علف الماشية وغذاؤها الرئيسي ومقدار الضريبة عن كل مائة حمل أربعة دنانير وسدس دينار، كما فرضت ضريبة على النحل حيث كان يفرض عليها من خمسة قناطير عسل إلى ستة قناطير، أما شمع العسل فقد كانت ضريبته عشرون رطلاً⁽³⁾

(1) عبد الفتاح صفاء، الموائى والثغور المصرية، ص 118-120.

(2) عبد الكريم جودت، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص 411-412.

(3) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص 344، 353.

كما فرضت ضرائب على الأنعام، حيث كان يفرض على الأغنام دينار في السنة عن الاغنام البيضاء أي الكباش والنعجه، أما الثني والثنية فقد كانت تدفع ضريبة مقدارها ثلثي دينار وعن العبورة نصف دينار وعن الماعز عن كل مائة راس دينار رطلا (1).

أما في الشام في مدة خضوعها للحكم الفاطمي فقد كانت المكوس المفروضة على تجار الروم الوافدين تبلغ 35 ديناراً على كل 100 دينار، وقد انخفضت مقدار المكوس ليبلغ في أواخر أيام الفاطميين إلى 20 ديناراً لكل 100 دينار (2).

كما فرضت المكوس على العديد من السلع والخدمات وكان مقدار السنوي المتحصل عن كل منها على النحو التالي، مكس البهار وعمالته منه ثلاثة وثلاثون ألفاً وثلاثمائة وأربعة وستون ديناراً، ومكس البضائع والقوافل تسعة آلاف وثلاثمائة وخمسون ديناراً، ومكس البز الوارد إليها والنحاس والقصدير والمرجان والفاضلات خمسة آلاف ومائة وثلاثة وتسعون ديناراً، والصادر عن الصناعة بمصر ستة آلاف وستمائة وستة وستون ديناراً، وسمسرة التمر ثلاثمائة دينار، والفندق بالمنية عن مكس البضائع ثمانمائة دينار وستة وخمسون ديناراً، ورسوم دار القند ثلاثة آلاف ومائة وثمانية دنائير، رسوم الخشب الطويل والملح ستمائة وستة وسبعون ديناراً، ورسوم العلب المنسوبة الى بلبيس والبوري مائة دينار، ورسوم التفتش بالبضاعة عن البهار وغيره مائتان وسبعة عشر ديناراً، وسوق القاهرة ومصر والسمسرة وعبور الأغنام بالجيزة ثلاثة آلاف وثلاثمائة وأحد عشر ديناراً، عبور الأغنام والأبقار والكتان بباب القنطرة الف ومائتا دينار، واجب ما ورد من الكتان الحطب إلى الصناعة مائتا دينار، مكس الورق المجلوب للصناعة ورسوم التفتيش مائتا دينار (3).

(1) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص 251، 252.

(2) الزبيد محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص 403.

(3) المقرئزي، الخطط، ج 1، ص 298، 299.

خامسا: أموال الامتحان وأموال التطوع

تعد أموال الامتحان من الموارد المالية للدولة الفاطمية فقد ذكر القاضي النعمان قوله "جعل الله عزوجل للائمة صلوات الله عليهم عند استنقاذهم أوليائهم في أموالهم أن يمتحنوهم بما رأوه من ذلك وإن من امتحنه أولياء الله منكم أيها المؤمنون فليصبر للمحنه وأيسر ذلك المال وليس فيه توقيت على الائمة عليهم السلام ولا فيما يمتحنون به اوليائهم عند ارتضائهم أحوالهم وإبلاغهم درجة الفضيلة عندهم (1)". ومن الامثلة على ذلك انه لما توفي القاضي المرزوقي طولب أهل القيروان بماله وامتحن بذلك جماعة من وجوه القيروان وفضلائهم وتجارهم.

أما بالنسبة لمورد أموال التطوع فقد أشار القاضي النعمان إلى ذلك بقوله "المؤمنون بعد ذلك مندوبون إلى التطوع بالإتفاق من أموالهم في سبيل الله ورفع أعمالهم منها إلى أوليائهم أو من أقاموه لقبض ذلك منهم وذلك مفوض فيه إليهم وليس عليهم فيه توقيت ولا فرض معلوم إنما هو تطوع" ثم يلح على أهمية التطوع مركزا على أن المال أمانه بيد الناس الفاطميين إلى 20 ديناراً لكل 10 دينار (2).

يلاحظ مما سبق أن الضرائب لا تستند الى دليل شرعي سواء أكان من القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة ،كما لاتستند إلى الأسس الشرعية في فرض الضريبة والمتمثلة بما يلي (3).
أولا: نظرية الإستخلاف وتتطوي على أن الأموال الموجودة في الأرض هي مال الله وأن من يملكون المال من الله هم خلفاء الله عزوجل وبالتالي يجب عليهم الإتفاق من أموالهم كما أمرهم الله سبحانه وتعالى ،وهذا ينطبق على الزكاة وتحديد أوجه الإتفاق في القرآن الكريم .

(1) القاضي النعمان، الهمة، ص70.

(2) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، ص17.

(3) الزبيرى عبد الباسط، سلطة الدولة بفرض الضرائب في الفكر المالي الإسلامي والقانون الوضعي، بحث مقدم الى مؤتمر بعنوان الإقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 2011، ص3-4.

ثانيا: نظرية التكاليف العامة والتي تنطوي على أن تكليف الله سبحانه وتعالى للعباد بالطاعة، فانه سبحانه وتعالى يكلف عباده كيفما يشاء بالعبادات البدنية والمالية، وعلى رأس العبادات المالية الزكاة فهي ركن من أركان الإسلام وفرض على المسلمين لتطهير أموالهم وتركيزه نفوسهم.

ثالثا: نظرية التكافل الاجتماعي ومحتواها يركز على ضرورة إشراك الأفراد في التكاليف العامة، هم ملزمون بالمشاركة في أعباء المجتمع والعمل كوحدة متكاملة ومتجانسة دون فصل أي فرد عن المكون الرئيسي وهو المجتمع، والإسلام يخاطب الجماعة دون تخصيص فرد عن آخر، من أجل التضامن بين أفراد المجتمع، فلا يمكن للفرد الواحد استخدام المال لمصلحته دون مصلحة الجماعة.

رابعا: نظرية الإخاء التي تصب في خلق التآخي بين المسلمين، والأخوة هي وأعمق من تبادل المنافع بين أفراد المجتمع، وتسهم هذه النظرية في تفاعل أفراد المجتمع وجعلهم كتلة متجانسة تربطها علاقات التآخي.

كما أن الفقهاء ذكروا على إن إدخال ضرائب إضافية إلى جانب الزكاة يجب أن يكون إستثناء، ويشترط لفرض الضرائب ما يلي:
الإحتياج إلى الأموال نظرا لعدم كفاية إيرادات الزكاة؛
خلو بيت المال من الأموال؛
زيادة النفقات وضرورة فرض ضرائب إضافية لتغطيتها؛
مراعاة مقدرة الفرد على تحمل عبء الضريبة الإضافية؛

أن تستخدم حيلة الضريبة الإضافية فيما فرضت من أجله؛
الإستغناء عن الضرائب الإضافية بزوال السبب المؤدي لفرضها (1).

و ينجم عن تعدد الضرائب آثار سيئة بالنسبة للمكلف وحتى الاقتصاد، فالمكلف يجد نفسه مرهقا أمام الضرائب المتعددة على وعاء واحد ، والذي قد يؤدي به إلى التخلي عن المشروع الذي يقوم به وهو ما يؤثر على الاقتصاد. ارتفاع أسعار الضرائب فهناك علاقة طردية بين زيادة أسعار والتهرب من الضريبة ، وتسهم الضرائب بزيادة الأسعار مما ينعكس بشكل سلبي على المستهلك حيث ينتقل العبء الضريبي عليه ، ويعمل على التقليل من إستهلاكهم ، مما يؤدي أيضا إلى تخفيض الطلب على المنتجات نتيجة إرتفاع أسعارها ، والذي يؤدي بدوره إلى خفض الإستثمار (2).

المطلب الثاني: الموارد الشرعية

أولا: الزكاة

تعد الزكاة الركن الثاني من أركان الإسلام، وقد فرضت في السنة الثانية من الهجرة وهي فرضت على الاغنياء في المال القابل للنماء ،وتجبي مرة واحدة في السنة، وقد كانت تعترض عمال الزكاة بعض الصعوبات في جباية الزكاة،حيث ان بعض الناس كانوا يخفون اموالهم فيضطر عمال الزكاة الى تحليف الناس الايمان ولكن القاضي النعمان نهى العمال عن ذلك حيث ذكرهم بقول سيدنا علي ان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم نهى ان يحلف الناس على صدقاتهم،كما أفتى بعض علماء المالكية بان دفع اموال الزكاة للفاطميين لا يجزأ وكانت تصرف الزكاة على اهل الولاية من المؤمنين ولا تصرف على قوم لا يستجيبوا لاوامر الخليفة ولم تكن تجبي الزكاة من

(1) حسين عناية، النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي دراسة مقارنة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2003، ص370.

الكتاميين حتى بعد ارسال الخليفة الفاطمي المعز لدين الله جوهر الصقلي لقبائل كتامه بقوا يرفضون دفع الزكاة وقد قام الفاطميون بجباية الزكاة من المناطق الخاضعة لحكمهم (1).

ثانياً: الجزية

تعرف الجزية بأنها قدر من المال يؤخذ من أهل الذمة في كل عام لإقامته بدار الاسلام (2).

وقد استندت مشروعية الجزية إلى الآية الكريمة (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) (3).

وقد كانت جباية الجزية في العصر الفاطمي تتم بحسب السنة الهلالية، مرة واحدة في السنة، ويراعى فيها غنى القادرين على دفعها، فقسمت تبعاً لذلك إلى ثلاث فئات:

- 1- الفئة العليا وكان يدفع الشخص منها أربعة دنانير وسدس الدينار كل سنة.
- 2- الفئة الوسطى ويدفع الشخص منها دينارين وقيراطين.
- 3- الفئة السفلى ويدفع الشخص منها ديناراً واحداً وتلثاً.

هذه القيم للجزية كانت في مصر والشام وجعلت جباية الجزية من إختصاص ديوان الجوالي الذي كان يرأسه أحد العدول الكبار، يعاونه عدد من الموظفين لتنظيم جباية الجزية (4).

وقد كان الفاطميون يراعون عند جباية الجزية أحوال الناس وظروفهم من يسر وعسر، وقد كانت تجبى من الدهاقين وأمثالهم من أهل السعة من المال عن كل رجل منهم ثمانية وأربعين

(1) يوسف عبدالكريم، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص390_393.

(2) الطريقي عبد الله، بحث بعنوان الجزية وأحكامها في الفقه الاسلامي، موقع شبكة الالوكه الالكتروني، www.alukah.net، ص5.

(3) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 29.

(4) الفلقشندي، الصبح الأعشى، ج3، ص458.

درهماً في كل عام ومن الفئة الوسطى أربعة وعشرين درهماً ومن الفئة السفلى اثني عشر درهماً وزيادة في التسهيل فقد سمح الفاطميون بأخذ الجزية من أهل الذمة عروضاً وليس نقوداً وقد كان هذا في بلاد المغرب الخاضعة للحكم الفاطمي⁽¹⁾.

وكانت عملية جباية الجزية تتم بأن يقوم كل من المشرف والعامل الذي يعملان في ديوان الجزية أن يطلبوا بيانات مفصلة تتضمن عدد من يجب عليهم الجزية وفئاتهم وأسمائهم، وكذلك يتم تعيين الحشار الذي يقوم بجمع الجزية، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الأفراد الذي بلغوا السن التي يجب عليهم فيها دفع الجزية، ويتولى العمل الحقيقي للحصر والجباية الحاشر يعاونه في ذلك الأدلاء الموجودون في كل ناحية،⁽²⁾.

ويقوم الحشار بتدوين فئات واسماء من تجب عليهم الجزية، ومن ناحية أخرى ينضم إلى الحشار المشارف والعامل والجهبذ لعمليات الجباية، حيث يقوم الجهبذ بعد المبالغ المحصلة بالفعل في كل ناحية عن كل يوم متضمنه أسماء دافعي الجزية والسنة المستحقة عنها ويعمل الجهبذ بتوثيق عمله في دفاتر يقوم العامل والمشارف بالتوقيع عليها ويحتفظ كل منهم بنسخة منها، وفي نهاية الشهر ينظم الجهبذ حساب خاص يتضمن المستخرج على يده من الأعمال⁽³⁾.

ثالثاً : الخراج

يعرف الخراج بأنه ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدي عنها، ويؤتى بها في أوقات محددة ويكون في الأرض التي صولح عليها المشركون ليستغلوها ويدفعوا عنها مقداراً مالياً أو من ناتجها كل سنة للدولة الإسلامية ، وحينما قامت الخلافة الفاطمية في المغرب كان أغلب

⁽¹⁾متر آدم الحضارة الاسلامية في القرن الرابع هجري، ترجمة محمد عبد الهادي، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، 1956، ص78.

⁽²⁾المخزومي، المنهاج ، ص37-39.

⁽³⁾المخزومي، المصدر نفسه ، ص39-42.

السكان مسلمين ولذا فان فرض الخراج عليهم ، أو على البعض منهم يعتبر مخالفاً لمبادئ الاسلام وقد كان قيام بني الأغلب في فرض الخراج على المسلمين في المغرب سبباً في نقمة السكان عليهم إلا أن الفاطميين قاموا بفرض الخراج على السكان ، وهذا يبين حرص الفاطميين على جمع المال لتمويل دولتهم بغض النظر عن شرعيتها⁽¹⁾.

وخراج مصر يرتبط بالنيل وفيضانه، وفي ذلك يقول المقدسي "والشام بلد يمطر في كل سنة فلا يتعطل الزرع فيه، إلا أنه ربما أخصب وربما أحذب، ومصر معوله على النيل، ربما لآخرى، وربما بلغ عشر وستة عشر، وربما زاد على ذلك والأمر في جريانه شديد التفاوت، فلو فرض عليه الخراج لزم أن يؤدي من أمكنه أن يزرع ومن لم يمكنه"⁽²⁾.

عندما إستولى الفاطميون على مصر، وكان ما جباه جوهر من الخراج سنة 358 هـ /969م ثلاثة ملايين دينار، إلا أنه مع وصول المعز لدين الله إلى مصر قام بعزل جوهر الصقلي، وقُدِّد الخراج والأمور المالية إلى يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن⁽³⁾.

وكانت هناك مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها عند تقدير الخراج، أهمها مراعاة نوع الأرض ونوع المزروع وطريقة الري، ولا يجب الخراج إلا إذا أوفى النيل ستة عشر ذراعاً، فالخراج يختلف من منطقة لأخرى من حيث جودة الأرض التي يزكو بها الزرع أو ردايته فيقل بها إنتاجها فكانت أعلى قيمة للخراج عن القمح ثلاثة أرباب عن كل فدان من الغلة بأراضي جزيرة الأقصر من مدينة قوص، وكانت أقل قيمة خراج سدس أرباب عن كل فدان على الأراضي الخرس (هي الأراضي التي فسدت بما فيها من الموانع مثل الحشائش والحلفاء ولا تصلح إلا بإزالتها) وكان خراج الكتان ببهيت والأميري والمنيه من ضواحي القاهرة 3.75 دينار / فدان، بينما خراج الفدان ببلاد الصعيد من 3-5 دنانير، وفي منطقة دلاص 13 دينار وفي الجيزة 22.3 دينار وفيما

⁽¹⁾مرمول صالح، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية ، ص238.

⁽²⁾المقدسي، احسن التقاسيم ، ص213.

⁽³⁾أيوب ابراهيم، التاريخ الفاطمي السياسي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1997، د. ط، ص157-158.

عدا ذلك 3 دنائير، كما كان خراج البرسيم دينار وخراج البطيخ واللويبا والباذنجان بين دينار ودينارين وخراج البصل والثوم ديناران (1).

كذلك يتأثر تقدير الخراج باختلاف المحاصيل الزراعية، وما تحتاجه هذه المحاصيل من جهد فالرطب والكروم من أقل المحاصيل كلفة وأكثرها تعميراً في الأرض، فخراجها ضعف خراج المزروعات التي تحتاج إلى الحراثة والبذار والحصاد والدراس والخضروات التي تعطي أكثر من محصول في العام، إضافة إلى عدم بذل مجهود كبير في زراعتها بالنسبة للحاصلات الأخرى إضافة إلى ارتفاع ثمنها، فان خراجها مرتفع، فكان خراج الباذنجان واللوبياء ثلاثة دنائير للفدان، في حين كان خراج الفدان من الحاصلات الأخرى مثل السمسم والكمون دينار واحد للفدان، كما تؤثر طريقة الري في قيمة الخراج فالمحاصيل التي تروى بالأمطار والأنهار مباشرة يكون خراجها أعلى من الأراضي التي تروى بواسطة الآت وتحتاج إلى جهد وكلفة، كما يؤثر حجم الانتاج على قيمة الخراج المفروض (2).

وكان يتم جباية الخراج بطريقة عمل منظمة، حيث يقوم الأدلاء بإعداد ما يعرف بسجلات التحضير يُسجّلون فيها البقاع التي في النواحي برسم الزرع بأسمائها ونوعها ومساحتها، والسجلات هي الأساس الذي يتم على أساسه جمع الخراج، بعد تحضير الأراضي وتسجيلها وإذا تكاملت الزراعة (أي بعد مرور أربعة أشهر من السنة الخراجية) ينتدب من ديوان الخراج مساح لمسح الأراضي ومعه شهود، فيخرج المساح والمشارف والعامل والشاهد والأدلاء ووجوه المزارعين والقصابون فيقومون بالمساحة، ويثبتون عدة الأقسام إلى أن تمسح الأرض كلها، ويثبتها المساح من إملاء القصاب من مشاهدته، ويعمل بها كل يوم (قندان) يقدم وصفاً مساحياً للزراعات المنفذة

(1) الطواهيّة فوزي، الزراعة في مصر في العصر الفاطمي، ص 85.

(2) القلقشندي، الصبح الأعشى، ج 3، ص 520.

أولاً ضيعة ضيعة ثم يكتب اسم كل مزارع حسب الحروف الهجائية، ويقوم القندان برفع البيانات إلى الديوان الخراجي، ثم بعد ذلك يقوم الموظفون المكلفون في الديوان الخراجي بوضع تقدير خراجي لكل أرض⁽¹⁾.

أما طريقة تقدير الخراج فكان من أهمها طريقة القبالة أو الضمان، فقد أوضح المقرئ نظام القبالة حيث قال: كان متولي خراج مصر يجلس في جامع عمرو بن العاص من الفسطاط في الوقت الذي تنتهي قبالة الأراضي، وقد اجتمع الناس من القرى والمدن فيقوم رجل ينادي على البلاد صفقات صفقات، وكُتِّب الخراج بين يدي متولي الخراج يكتبون ما ينتهي إليه مبالغ الكور والصفقات على من يتقبلها من الناس، وكانت البلاد يتقبلها متقبلوها بالأربع سنوات لأجل الظم والإستبحار، فإذا انقضى هذا الأمر خرج من تقبل أرضاً وضمها إلى ناحيته فتولى زراعتها وإصلاح جسورها وسائر أعمالها بنفسه وأهله ومن ينتدبه لذلك ويحسب ما ينفقه على اصلاح الجسور وسد الترغ وحفر الخلجان من قيمة الخراج⁽²⁾.

رابعاً: الأحباس

وهي الأموال من أراضي وعقارات التي كان يتم رصدها لينتفع بإنتاجها وإيرادها بعض الأشخاص أو لتستثمرها دور العبادة ومرافقها العامة، وقد تعددت الأحباس لتشمل الدور والأراضي الزراعية والطواحين والفنادق والحمامات والحوانيت فاستعملت إيراداتها في نفقات لدور العبادة كنفقات لقراء القرآن الكريم والعلوم الشرعية والأئمة والخطباء والمؤذنين، وقد قام بعض وزراء العصر الفاطمي بالعمل على حبس الأراضي الواسعة على أولادهم وأقربائهم ومن ذلك ما قام به أمير الجيوش بدر الجمالي حيث قام بحبس العديد من الاموال على اولاده لتكون لهم موردا ثابتا

⁽¹⁾ سيد أيمن فؤاد، النظم والحضارة، ضمن كتاب العصر الفاطمي في مصر تفسير جديد، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2000م، ص 521-522.

⁽²⁾ المقرئ، الخطط، ج 1، ص 82.

ودائماً، وقد بلغت إيرادات الأحباس سنة 373هـ/974م مليون ونصف مليون درهم. وقد كانت تشمل الاحباس الاموال العامة والخاصة جبايتها يتم كل عام⁽¹⁾.

ملاحظه قد تم الحديث عن الاحباس في مبحث الملكيات وتجنبنا للتكرار تم الاختصار .

المبحث الرابع: نفقات الدولة الفاطمية.

تعددت نفقات العصر الفاطمي ويمكن إجمالي أهم صور هذه النفقات بما يلي:

المطلب الأول: مرتبات العاملين في الدولة الفاطمية: تعد الرواتب من النفقات المهمة لأي دولة وذلك لتسيير أعمال مؤسساتها ولتنشيط حركة الأسواق، وقد عملت الدولة الفاطمية على تأسيس ديوان خاص عرف بديوان الرواتب ، وكان يرأس هذا الديوان كاتب يعاونه نحو عشرة أشخاص يقومون بتثبيت أسماء جميع الموظفين في الدولة من الوزراء وكبار الموظفين حتى الصغار منهم كالفراسين، وكانت الدولة تدفع الرواتب إما عيناً كالقمح والشعير وخلافهما وإما نقداً، فيعمل كُتاب هذا الديوان على تسجيل المبالغ والمقادير المخصصة لأرباب الرواتب، وإثبات أسماء من تستمر رواتبهم بعد حذف اسم من مات وإضافة اسم من إستجدَّ، بكل دقة وانتباه، لِمَا يَحْصُلُ من تغيير قوائم الرواتب من زيادة أو نقصان، وقد أحرز الفاطميون تقدماً كبيراً في الفن الإداري لا سيما على صعيد المحاسبين، وتراوحت الميزانية السنوية بين مائة الف دينار ومائتي الف دينار، ومن القمح والشعير عشرة الآف أردب، وكانت تعرض الميزانية على الخليفة فور الانتهاء من إعدادها، فيعدّل فيها لجهة الزيادة أو النقصان إن أراد زيادة راتب أحد أو انقاصه⁽²⁾.

(1) ابراهيم رزق الله، التاريخ الفاطمي السياسي، ص180، 181.

(2) أيوب ابراهيم، التاريخ الفاطمي السياسي، ص149-150.

وقد تم تقسيم الرواتب للعاملين في العصر الفاطمي إلى الأقسام التالية :

1- القسم الأول: حيث يشمل على راتب الوزير وأولاده وحاشيته ويبلغ مرتب الوزير 500 دينار شهرياً، ولمن يليه من ولد أو أخ يبدأ من 200-300 دينار، وحاشيته تُعطى راتباً شهرياً مقداره من 300-500 دينار دون حساب الاقطاعات. التالية (1).

2- القسم الثاني: يشمل القسم الثاني حاشية الخليفة وهم: الأساتذة المحنكون حسب درجاتهم، وزمام القصر، وصاحب بيت المال، وحامل الرسالة، وصاحب الدفتر، وشاد التاج، وزمام الأشراف الأقارب، ولكل واحد منهم 100 دينار شهرياً، ولكل من الطبيبين الخاصين 50 ديناراً شهرياً . التالية (2).

3- القسم الثالث: ويتكون القسم الثالث من أرباب الرتب بحضرة الخليفة، وفيه كاتب الدست وله 150 ديناراً شهرياً و 30 ديناراً لكل واحد من كُتَّابه، ثمَّ الموقع بالقلم الدقيق وله 100 دينار و يليه صاحب الباب وله 120 ديناراً، فعامل السيف وعامل الرمح، ولكل منهما 70 ديناراً، أما بقية أفراد العسكر فيتراوح راتبهم الشهري من 30 - 50 ديناراً. (3).

4- القسم الرابع: يتضمن القسم الرابع كبير القضاة وله 100 دينار شهرياً، وداعي الدعاة، وقرّاء الحضرة، ولكل منهم مرتب يتراوح ما بين 10 - 20 دينار شهرياً. (4).

5- القسم الخامس: مستخدمى القاهرة ومصر ومن هم في خدمة واليهما ولكل واحد منهم 50 ديناراً والحماة بالأهراء والبساتين والأملاك وغيرها يتراوح مرتبهم من 5 - 20 دينار لكل واحد منهم (1).

(1)ابن الطوير، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، ص 83.

(2)ابن الطوير، المصدر نفسه، ص 84.

(3)ابن الطوير، المصدر نفسه، ص 84.

(4)المقرئزي، الخطط، ج2، ص147.

6- القسم السادس: ويشمل الخدم الذين هم في خدمة الخليفة والقصور ولكل منهم مرتب 30 ديناراً شهرياً ومن يليهم من الرشاشين (أي الذين يقومون برش الماء في القصور والحدائق التابعة للقصور) وعددهم تقريباً 200 عامل رش يتراوح راتب كل منهم بين 5 - 10 دنانير. ديناراً⁽²⁾.

7- القسم السابع: ويتضمن هذا القسم الركابيه ومقدموهم ويصرف لكل واحد في المقدميه 50 ديناراً أما الركابيه 15 ديناراً⁽³⁾.

المطلب الثاني: النفقات العسكرية

إهتم الفاطميون بإنشاء جيش قوي لتحقيق أهدافهم ، وتوطيد أركان دولتهم لذا قام الفاطميون بتسخير الأموال لإنفاقها على هذا الجيش وقد تعددت النفقات العسكرية ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: مرتبات العسكر:

جرت العادة في العصر الفاطمي على تخصيص ثلث المال الذي يتحصل من الخراج للإنفاق على العسكر، فقد كان مرتب صاحب ديوان الجيش 40 ديناراً شهرياً، أما أزمة العساكر فقد كانوا يتقاضون مبلغاً يتراوح بين 30 - 50 ديناراً، وحملة الركاب فقد كان يتراوح مرتبهم من 5 - 15 ديناراً، ومرتبات الجنود الكتاميين فقد كانت في أول عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي 8 دنانير لكل فرد، تدفع لهم ثماني مرات في السنة أي 64 ديناراً سنوياً⁽⁴⁾.

وكان الوزير من أرباب السيوف يتقاضى 500 ديناراً شهرياً وصاحب الباب 120 ديناراً وحامل السيف 70 ديناراً، ومقدمو صبيان الركاب حيث كان يتقاضى مقدم المقدمين 50 ديناراً

(1) المقرئزي تقي الدين، الخطط، ج2، ص148

(2) المقرئزي تقي الدين، المصدر نفسه، ص148..

(3) ابن الطوير، نزهة المقلتين ، ص85.

(4) جمال الدين عبد الله محمد، العصر الفاطمي قيامها ببلاد المغرب وانتقالها إلى مصر إلى نهاية القرن الرابع الهجري مع عناية خاصة بالجيش، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991، ص241-242.

شهرياً، وباقي المتقدمين 50 ديناراً، أما فئة نقيب صبيان فالفئة الأولى كانوا يتقاضى الفرد منهم 15 ديناراً أما الفئة الثانية فقد كان يتقاضى الفرد منهم 10 دنانير أما الفئة الثالثة فقد كان يتقاضى الفرد منهم 5 دنانير أما فئة قادة الإسطول البحري الفاطمي فقسمت إلى فئات:

- الفئة الأولى ويتقاضى كل فرد يندرج تحت هذه الفئة مرتب 20 ديناراً.
- أما الفئة الثانية فقد كان يتقاضى كل فرد من هذه الفئة مرتب 15 ديناراً.
- أما الفئة الثالثة فقد كان يتقاضى كل فرد من هذه الفئة مرتب 10 دنانير.
- أما الفئة الرابعة فقد كان يتقاضى كل فرد من هذه الفئة مرتب 8 دنانير.
- أما الفئة الخامسة فقد كان يتقاضى كل فرد من هذه الفئة مرتب دنانيرين⁽¹⁾.

ثانياً: نفقات التسليح العسكري والحروب.

انشئت خزينة للسلاح في العصر الفاطمي، وكانت تعد من أهم خزائن الدولة وقد حوت أسلحة مختلفة شملت جميع أنواع الأسلحة في تلك المدة من سيوف عربية ورماح والنبل، وقسي اللولب الذي تبلغ زنة نصله خمسة أرتال مصرية، والزرديات المنشأة بالديباج المحكمة الصنع المحلاة بالذهب، والخوذ المحلاة بالذهب والفضة والأقواس والسهام والحرايب والخناجر، والدروع والمنجنيق والسفن الحربية وقد تراوحت نفقات التسليح في العصر الفاطمي ما بين 70 - 80 الف دينار⁽²⁾.

يختلف حجم الانفاق على أفراد الجيش من معركة إلى أخرى، بحسب أهمية المعركة وعدد المشاركين في القتال من جهة، وتبعاً لحالة الدولة الاقتصادية من جهة أخرى ففي سنة 381هـ/1991م جهز الخليفة العزيز بالله جيشاً بقيادة الأمير منجوتكين التركي إلى حلب لإخضاع

⁽¹⁾المقريري، الخطط، ج1، ص401-402.

⁽²⁾جمال الدين عبد الله محمد، الدولة الفاطمية قيامها ببلاد المغرب، ص258، 259، 262.

ابن سعد الدولة بن حمدان، وقد بلغت النفقة على أفراد هذا الجيش 100 ألف دينار درهم⁽¹⁾. وفي محرم سنة 387هـ/1997م أُرسِلَ القائد سليمان بن جعفر بن فلاح على رأس جيش كبير من كتامه إلى بلاد الشام لقتال خصومهم من الأتراك في دمشق وبلغت تكاليف النفقة على هذا الجيش 400 ألف درهم، وفي سنة 460هـ/1067م أنفق على الجيش المتوجه إلى الصعيد لإنهاء ثورة العبيد مبلغ مليون دينار علما بأن عناصر الجيش كانوا من الأتراك⁽²⁾.

وفي سنة 553هـ/1158م قام الوزير الصالح بن رزيق بتجهيز جيش إلى بيت المقدس لقتال الفرنجة، بلغت النفقة عليه 100 ألف دينار⁽³⁾.

أما نفقة رجال الإسطول فقد كانت موضع عناية الخلفاء الفاطميين وإهتماماتهم، وقد جرت العادة على توزيع نفقة الحرب على رجال الإسطول قبيل الانطلاق للقتال، ويكون ذلك في أحد أيام العرض العسكري، ويتم توزيع النفقة بحضور الخليفة والوزير وصاحبي ديوان الجيش (المستوفي والكاتب) وقد كان يعطى لكل فرد من أفراد الإسطول 5 دنانير دينار⁽⁴⁾.

وكان مقدم الإسطول ورئيسه يستلزمان نفقة خاصة من الخليفة جرى التعارف عليها عند بداية انطلاق الإسطول للقتال، فقد كان يعطى المقدم 100 دينار والرئيس 20 ديناراً⁽⁵⁾.

أما نفقة موكب أول العام فقد جرت العادة أن يوزع الخليفة ما يسمى بدنانير العُرة وهي حمده من الدنانير والدراهم الخفيفة المدورة، يأمر الخليفة بضربها في العشر الأواخر من ذي الحجة من كل عام، لتوزع على أرباب المراتب من حملة السيوف، والأقلام حسب قرب كل منهم من الخليفة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ إبن ميسر، المنتقى من أخبار مصر، تحقيق ايمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1983م، ص170.

⁽²⁾ المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج2، ص276، 269.

⁽³⁾ إبن ميسر، المنتقى، ص156.

⁽⁴⁾ إبن الطوير، نزهة المقلتين، ص96، 97.

⁽⁵⁾ المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج3، ص190.

ثالثاً: المخصصات العينية

تعد المخصصات العينية إحدى أشكال النفقات التي كانت توزع على الجنود وقد تعددت

المخصصات العينية للجنود وعلى النحو التالي:

1. **الكسوة:** فقد كانت الكسوة تمثل جانباً هاماً من المخصصات العينية التي مُنحت لأفراد الجيش

في العصر الفاطمي، وقد جاءت الكسوة إما على شكل إنعام من الخليفة في أوقات ومناسبات

معينة، أو على شكل خلع لكبار أمراء الجيش، فقد كانت الكسوة توزع الجنود كسوة شتوية

وأخرى صيفية بالإضافة إلى كسوة توزع في عيدي الفطر والأضحى، ومواكب الخليفة، وفي

أعياد النيروز والغدير وكان أمراء الجيش توزع عليهم البَدل المذهبة والحريرية والمناديل

السوسي والدمياطي والاسكندارني، وقد تميزت ملابس أفراد الجيش الفاطمي عموماً بالفخامة،

وقد استمر منح الكسوات والخلع مظهراً من مظاهر العصر الفاطمي ورسومها حتى أواخر

العصر الفاطمي، حيث بدأت تتناقص موارد العصر الفاطمي الخليفة⁽²⁾.

2- **الخيول:** كان توفير الخيول لأفراد الجيش الفاطمي يشكل أحد اهتمامات الدولة بتوفير

مستلزمات الجيش القتالية، وقد جرت العادة عند قبول الجندي في الجيش أن يثبت إسمه في

سجلات ديوان الجيش من قبل الحاجب ويعطى له فرس جيد من ذكور الخيل أو إناثها⁽³⁾

ويعد الخروج للقتال من أهم الأوقات التي حرص الخليفة فيها على تزويد الجيش بحاجته من

الخيول، فعندما جهز العزيز بالله جيشاً إلى الشام سنة 385هـ/ 995م أخرج للكتاميين أربعة

الآف فرس، وأمر أن تشتري له ألف أخرى⁽⁴⁾.

(1) ابن الطوير، نزهة المقلتين، ص 197.

(2) ابن الطوير، المصدر نفسه، ص 197.

(3) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج 3، ص 468.

(4) ابن ميسر، المنتقى، ص 117.

المطلب الثالث: الهبات والأعطيات

وفرت إيرادات الدولة الفاطمية ثروة ضخمة للفاطميين، مما جعلهم يعملون على تقليد العباسيين في وجوه البذخ والأبهة وحب الظهور، فقد وهب الخليفة الحاكم بأمر الله أمه قبل موته 500 ألف دينار، وعمل من الطعام ما كفى أهل القاهرة والفسطاط ونثر مال عظيم يوم أخذ الظاهر لإعزاز دين الله البيعة لابنه المستنصر بالله سنة 421هـ/1030م كما نثر المستنصر بالله في سنة 424هـ/1033م في أثناء توجهه من القاهرة إلى الفسطاط على خاصته 20 ألف دينار وعلى العامة 5000 آلاف دينار، وأمر الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله بإعداد سماط إقامة لأهل الصوفية، فجاء بألف نصفه من خزائن الكسوات، وزعت على الحاضرين ونثر عليهم مسؤول بيت المال من النافذة التي يطل منها الخليفة 1000 دينار⁽¹⁾.

وفي سنة 369هـ/980م قام الخليفة العزيز بالله الفاطمي بمنح الوزير يعقوب بن كلس بعض الأعطيات بمناسبة قدوم مولود جديد له، حيث منحه ثلاثمائة ثوب وعشرة آلاف دينار عزيزية، وخمسة عشر فرسا بسروجه ولجمها إثنان منها ذهباً، وطيب كثير ومهدا من صندل مرصع وكان مجموع تلك الأعطيات مائة ألف دينار⁽²⁾.

كما منح الخليفة العزيز بالله الفاطمي للوزير أبي الفضل علي بن القائد بن فضل بن صالح ثلاثين ثوبا فاخرا وعشرة أردية، وعشر عمائم وثوبا مثقلا، ومنديلا طوله مائة ذراع وخمسمائة دينار⁽³⁾، وقد كان الخلفاء يقومون بصرف الاعطيات في عيد الأضحى ومن الشواهد على ذلك ما قام به الخليفة العزيز بالله الفاطمي، بانفاق ثلاثة آلاف وثلاثمائة وسبعون دينارا، ومن الكسوات

⁽¹⁾ إبراهيم أيوب، التاريخ الفاطمي السياسي، ص 185.

⁽²⁾ المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج 1، ص 252.

⁽³⁾ المقرئزي، نفسة، ص 271.

مائة وسبع قطع حيث تم إنفاقها على الأساتذة المحنكون والأمراء المطوقين، وكاتب الدست ومتولي حجة الباب ، وغيرهم من المستخدمين⁽¹⁾

المطلب الرابع: نفقات الخزائن والمواسم والأعياد

عمل الفاطميون على توزيع الملابس على جميع خدمهم وحواشيهم ومن يلوذ بهم من كبير أو صغير، حيث شملت هذه الملابس كسوات الصيف والشتاء من العمامة إلى السراويل وما دونه من الملابس والمنديل، فكان مقدارها 600 ألف دينار⁽²⁾.

ووجد في خزانة البنود من درق وآلات حرب وغير ذلك من الفضة والذهب ما تبلغ نفقته بين 70 - 80 ألف دينار، وكان قيمة ما ينفق على خزانة التوابل 50 ألف دينار سنوياً، أما خزانة الشراب فقد كان ما ينفق عليها 6500 دينار سنوياً وكان ما تتفقه دار التعبئة والذي تقوم بتوزيعه على القصور ودار الوزارة والمناظر والحمامات ودار الضيافة من الأزهار والثمار ما قيمته 3650 ديناراً سنوياً وما ينفق على دار العلم 257 ديناراً سنوياً⁽³⁾.

وكان ينفق على مواسم الجمع مبالغ كثيرة لحماية الحجاج، وأثمان الطيب والشمع وكسوة الكعبة وأجرة الجمال، وتأمين مياه الشرب ما أنفق على قافلة الحج على عهد وزارة القاضي اليازوري بلغ 200 ألف دينار، وسماط عيدي الفطر والأضحى وثمان الكسوة في عيد الفطر 20 ألف دينار، وعيد النيروز وخميس العدس 500 دينار⁽⁴⁾.

وفي سنة 515هـ/1124م قام الخليفة العزيز بالله الفاطمي بتضحية ألف وخمسمائة وإحدى وستين رأساً من الأنعام في عيد النحر، كما كان مجموع ما أنفق خارج القصور الفاطمية في تلك

(1) المقرئزي، الخطط، ج2، ص224، 225.

(2) المقرئزي، المواعظ والاعتبار، ج2، ص166.

(3) أيوب إبراهيم، التاريخ الفاطمي السياسي، ص188..

(4) أيوب إبراهيم، المرجع نفسه، ص189.

السنة ألفا وثلاثمائة وستة وعشرين دينار ، كما قام الخليفة الأمر بإحكام الله بتضحية ما مجموعة ألف وتسعمائة وستة وأربعين رأساً من الأنعام، ومقدار ما أنفق على الأسمطة خارج الدار المأمونية مقداره ألف وثلاثمائة وستة وعشرون دينار ، وفي سنة 516 هـ/1125م في عهد الأمر بإحكام الله تم انفاق ما مقداره سبعون وتسعون دينار على جهاز أزمة العساكر، كما كان مجموع ما نفق من الكسوات مائة وأربعة وأربعين قطعه لكبار موظفي العصر الفاطمي، وكان ذلك في عيد الغدير (1)

المطلب الخامس: نفقات الخدمات والمرافق العامة

قام الفاطميون بإنشاء الخدمات والمرافق العامة ، فقد قام الفاطميون بإنشاء الفنادق والخانات والحمامات لإستيعاب الأعداد الكبيرة من الوافدين للدولة الفاطمية سواء أكانوا تجاراً أم حجاجاً في أثناء مرورهم بالعصر الفاطمي عند توجههم لأداء مناسك الحج، كما قامت الدولة الفاطمية ببناء دار لاستضافة القادمين إليها من الرجال الرسميين، وبنوا الجسور وشقوا الشوارع والطرق ، وقاموا بإنشاء المكتبات وأقتنوا الكتب النادرة في مختلف العلوم وأنشأ الحاكم بأمر الله الفاطمي في العاشرة من جمادى الآخرة سنة 395 هـ/1005م معهداً أطلق عليه اسم دار الحكمة وتردد إليه العلماء من مختلف أنواع العلوم ، وألحق بدار الحكمة مكتبة عرفت بدار العلم ،ونقلت إليها الكتب من خزائن القصر المتخصصة في العلوم والآداب، وبالخطوط المنسوبة إلى أشهر النساخ وقد تم تجهيز دار العلم بما تحتاجه من مستلزمات كالحبر والأوراق والأقلام وبلغ ما أنفق على دار العلم 257 ديناراً سنوياً ، كما كان وجدت خزنة للكتب وقد إحتلت هذه الخزنة عدة قاعات في القصر الشرقي و بلغ مجموع الكتب التي فيها أكثر من مليون وستمائة ألف كتاب في مختلف مجالات العلوم، وقد كانت هذه الخزانه محل إهتمام الخلفاء الفاطميين حيث كانوا يتفقدونها من وقت لآخر ، كما قاموا ببناء القصور والمساجد، أما في المجال الصحي فلم يلقى العناية

(1) المقرئزي، المواعظ والاعتبار، ج2، ص227.

الكافية من قبل السلطات الفاطمية إذ بقي عمل البيمارستانات التي أسسها الإخشيديون وسبب عدم الإهتمام هو قيام الخلفاء الفاطميين بجمع أشهر الأطباء في قصورهم والإغداق عليهم بالأموال والثياب والبيوت، وفي مجال البنية التحتية قام الفاطميون بإنشاء الجسور وقد خصصوا جزءاً من إيراد الخراج لإنشاء الجسور (1).

المطلب السادس: مصروفات القصر الفاطمي

تعد مصروفات القصر الفاطمي إحدى أقسام النفقات المقرر إنفاقها وقد تنوعت مصروفات القصر الفاطمي ، فقد كان هنالك نفقة رسم المندبل الكم الخاص الأمري في الشهر 3 الآف دينار، ومقرّر الحمام في كل جمعه 100 دينار، وبرسم الإخوة والأخوات، والسيدة الملكة والسيدات، والموالي والمستخدمات ومن أستجدّ من الأفضليات 2443 ديناراً شهرياً، وما هو برسم الخاص الشريف في الشهر: ندّ مثلث: 30 مثقالاً، عود صيفي 105 دراهم، كافور قديم 25 درهماً، عنبر خام: 20 مثقالاً، زعفران 20 درهم، ماء ورد 30 رطلاً، وما هو برسم بخور المجلس في الشهر أيام السلام ندّ مثلث 10 مثاقيل عود 20 درهماً، كافور 8 دراهم، زعفران شعر 10 دراهم ، وما هو برسم بخور الحمام في كل ليلة جمعة عن أربع جمع في الشهر ندّ مثلث 4 مثاقيل عود صيفي 10 دراهم، وما هو برسم المائدة الشريفة مما تستلمه المعلّمة في كل شهر مسك 15 مثقالاً، ماء ورد 15 رطلاً وما هو برسم خزانة الشراب الخاص في كل شهر لتطيب الماء وتشمل مسك 3 مثاقيل، ندّ مثلث 7 مثاقيل، عود صيفي 35 درهماً، ماء ورد 20 رطلاً ، ومقرر الوزارة في الشهر عيناً من بيت المال 3000 الاف دينار ورسم خاص في كل يوم من الجلوس وتسهل 12 جاماً رطبه ويابسه

(1)أيوب ابراهيم، التاريخ الفاطمي الاجتماعي، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص168-

نصفين، وزن كل جام من الرطب 10 أرطال، ومن اليابس 8 أرطال وبلغ ثمن التوابل وهي المرصده لخزانة التوابل 50 ألف دينار في السنة⁽¹⁾.

وقد كان الخلفاء والامراء في العهد الفاطمي ينفقون المبالغ لشراء المجوهرات والاشياء الثمينة، ففي أيام الشدة المستصرية تم إحضار أحد العاملين في مجال الجواهر لتقييم المجوهرات في خزانة الجواهر والطيب فبلغ قيمة ما وجده من الزمرد اكثر من ثلاثمائة ألف دينار، ووجد عقد جواهر تم تقديره بثمانين ألف دينار، وتم أخذ ما مجموعة ألف ومائتي خاتم ذهب وفضه من قبل أفراد الجيش الفاطمي، كما وجدت جواهر نفيسة وزنها يعادل وبيبة، وقال المختار عز الملك للمستصر أن جده إشتراها بسبعمائة الف دينار، كما وجد البلور المجري بالذهب، كما كان في الخزائن الكثير من صواني الذهب، كما وجدت سكاكين الذهب والفضة، ووجدت أيضا صناديق مملوءة بمشارب ذهب وفضة مخرقة بالسواد ووجدت أزيار صينية مملوءة كافور، كما وجدت نوافج المسك وجماجم العنبر الشحري وشجر العود وقطعة واربعمائة سف محلى بالذهب، كما قدرت قيمة ثياب رشيدة بنت المعز بمليون وسبعمائة الف دينار، ووجد ثياب من سائر أنواع الحرير والخز، كما أنفقوا المبالغ لشراء الشطرنج والنرد المصنوعه من الذهب والفضة والعاج والأبنوس ورقاع الحرير المذهب، وأخرج من خزائن الطيب خمسة صواري عود هندي، ووجد طاووس مرصع بأنفس أنواع الجواهر، كما وجد في خزانة الفرش والأمتعه ما مجموعه خمسين ألف قطعه من أقمشة مختلفة⁽²⁾.

يلاحظ مما سبق أن نفقات القصر الفاطمي والهبات والأعطيات مصروفات لا تعود بأي فائدة على المجتمع، ولا تتفق مع ضوابط النفقات العامة في الإسلام والتي لا بد أن يكون الهدف من صرف

(1) ابن المامون، نصوص من أخبار مصر، ص 90، 91.

(2) المقرئزي، الخطط، ج2، ص 175-180.

تلك النفقات هو إشباع الحاجات العامة لأفراد المجتمع، ويجب أن لا يُساء إستخدامها للمصالح والأهواء الشخصية، لذا لا بد من توافر ضوابط يسترشد بها عند صرف النفقات العامة وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي:

1- ضابط المصلحة العامة: أي أن يتكون الهدف من النفقات العامة دائماً في ذهن القائمين بها تحقيق أكبر منفعة ممكنة، كما يجب ألا يتم تخصيص النفقة العامة للمصالح الذاتية لبعض الأفراد لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي، كما يجب أن لا تتعارض هذه المصلحة مع مقاصد الشرع الحكيم وأن تكون لحفظ مقصد شرعي، كما يجب أن يراعى هذا الضابط ترتيب الحاجات حسب الأولويات⁽¹⁾.

2- ضابط الاقتصاد في النفقة: أي يتعين على الحكومات مراعاة الاقتصاد في إنفاقها بقصد حسن التدبير ومجانبة التبذير، فتبذير الأموال العامة هو ضياع لها، كما أنه يزعزع ثقة الأفراد في السياسة المالية للدولة، وتعمل الدولة المبذرة على إثقال كاهل الأفراد بالضرائب مما يدفع الأفراد إلى السعي نحو التهرب من دفع الضرائب لعدم قناعتهم بأوجه إنفاقها، وقد حاربت التشريع الاسلامي التبذير، ووصف المبذرين بإخوان الشياطين⁽²⁾.

4- عدالة توزيع الدخل والثروات.

⁽¹⁾ محرزى محمود عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م، ص95.
⁽²⁾ الكفراوي عوف، الرقابة المالية في الاسلام، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، الطبعة الأولى، 1999م، ص140.

الفصل الرابع

النقود في العصر الفاطمي

عملت العصر الفاطمي على سك النقود لإستعمالها في النشاط التجاري الداخلي والخارجي ، لذا اهتم الفاطميون بالنظام النقدي خاصة أن دولتهم امتدت على نطاق جغرافي واسع النطاق وأن علاقاتهم التجارية امتدت لتصل مختلف أرجاء العام.

المبحث الأول

دار السكة الفاطمية

يعرف ابن خلدون السكة بقوله: هي الختم على الدينار والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب به على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة⁽¹⁾.

عندما إستولى الفاطميون على رقادة سنة 296هـ / 910م، قام أبو عبد الله الشيعي بتعيين موظفين موالين للفاطميين في مختلف المصالح الإدارية، كما أبقى على بعض الموظفين القدماء في مناصبهم، وذلك لكونهم تعاونوا معه من قبل سراً، أو لأنه لم يستطع الإستغناء عنهم فأبقاهم للإستفادة من خبراتهم وكفاءتهم ، ومن أوائل من إستلم دار السكة الفاطمية كان أبو بكر الفيلسوف المعروف بابن القمودي، ، وإستمر ابن القمودي يرأس دار الضرب في رقادة مدة عبيد الله المهدي والتي إمتدت لقرابة أربعاً وأربعين عاماً، لقد سك أبو عبد الله النقود بعد دخوله رقاده لكنه لم يكتب

(1) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ج1، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص664.

عليها إسم أحد، وكتب عليها شعارات عامة ومما نقش على ديناره " ضرب هذا الدينار سنة 296هـ / 910م "الحمد لله رب العالمين محمد رسول الله. لا إله إلا الله وحده لا شريك له" ومكان كتابه الاسم من جهة" بلغت حجة الله" ومن جهة " تفرق أعداء الله" وسميت العملة السيديّة، (1) إنتقلت دار السكة بعد ذلك إلى مدينة القيروان فعندما أطلق سراح عبيد الله المهدي من سجن سلجماسة وحل برقاده ضرب نقوده بها، وكتب عليها إسمه وإسم المكان الذي ضربت فيه وهو القيروان، ولقد سك عبيد الله المهدي نقوداً ونقش عليها" بلغت حجة الله ضرب هذا الدينار بالقيروان (سنة سبع وتسعين ومائتين) ولم يرد فيها ذكر لمدينة رقادة وكانت نقوده من الذهب والفضة والنحاس، وبقيت تسك في القيروان إلى أن إنتقل إلى المهديّة، حيث قام بنقل القطاعات الإدارية كافة إلى مدينة المهديّة، وكانت دار السكة الفاطمية خلال (هذه المدة تقوم بسك النقود حيث حافظت على طابعها الأغلب أي على ما كان عليه الأغلبية سواء من حيث الوزن أو الشكل، أو الحجم، أو الخط بحيث لا تميز عن عمله الأغلبية إلا بنصوص الكتابات المنقوشة عليها (2) وقام عبيد الله المهدي بضرب النقود في سنوات مختلفة من عهده إختلف فيها الوزن والحجم عن النقود التي ضربها عبيد الله الشيعي، كما ورد إسمه على النقود ليس بعبيد الله بل بعبدالله فقد نقش على الدينار الذي ضربته دار السكة سنة سبع وتسعين ومائتين " ضرب هذا الدينار بالقيروان سنة سبع وتسعين ومائتين الإمام المهدي بالله عبدالله أمير المؤمنين محمد رسول الله لا إله إلا الله وحده لا شريك له" وكان وزنه 4.71 غم وقطره 20 مم، أما الدينار الذي أصدرته دار السك بالقيروان سنة 306هـ / 920م فقد بلغ وزنه 4.15 غم وقطره 20 مم، وقد قامت دار السكة بإجراء تغيير في سك النقود في عهد أبو القاسم محمد القائم بأمر الله فقد أصدرت نقوداً إختلفت في أشكالها عن ما تم

(1) ابن عذارى، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج س كولت والتقى بروفنسا بيروت، 1980، الطبعة الثانية، ص 151.

(2) مرمول صالح، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية، ص 247.

سكة من قبل وذلك من حيث الشكل فأصبح الخط المعتمد للنقش هو الخط القرمطي وقد اختلف الدنانير التي كانت تسكنها دار الضرب عن دنانير المهدي سواء من حيث الوزن أو الحجم⁽¹⁾.
قام القائم بأمر الله ببناء مدينة المنصورية سنة 335هـ / 947م ، وانتقل إليها سنة 336م / 948م إلا أن النقود بقيت تضرب في دار السكة بمدينة المهديّة، حيث أصبحت النقود يكتب عليها مكان الضرب، وتاريخ الضرب بالشهر والسنة ،ومن هذه النقود على سبيل المثال " بسم الله، ضرب هذا الدينار بالمهديّة شهر محرم سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة لا إله إلا الله محمد رسول الله أرسله بالهدى، ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون الإمام المنصور بالله إسماعيل أمير المؤمنين" وبلغ وزن هذا الدينار 1,11 غم وقطره 13 سم، ثم إنتقلت دار السكة إلى المنصورية وضرب دينار بالمنصورية سنة 340هـ / 951م وكان وزنه 1,10 غم وقطره 11 غم ،حيث اختلفت عن وزن وقطر الدينار السابق كما اختلفت النقود من سنة إلى أخرى من حيث الوزن والحجم والسبب يعود إلى نقص مخزون الدولة من الذهب والفضة بسبب المصاريف العالية التي لحقها من جراء ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد، وبقيت دار السك بالمنصورية إلى حين زحف بين هلال وقد كانت دار الضرب بالمنصورية مستقلة عن دور الضرب التي إنتشرت لاحقاً في أرجاء الدولة الفاطمية.⁽²⁾

أما الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، فقد شهد مدة خلافته تطوراً لحق في دار السكة الفاطمية، فإن سكة ظهر فيها التميز بارتفاع عيارها وتميزها عن طراز السكة العباسية، إذ ظهرت على عهده الشخصية المستقلة للسكة الفاطمية سواء من حيث الشكل أو المضمون فقد ظهر التمجيد لآل البيت وأظهر الانتماء لهم فقد ظهر الدينار المغربي بشكل مميز وكان له مكانة سوقية

(1) حسن حسني عبدالوهاب النقود العربية في تونس، البنك المركزي التونسي، تونس، 1965، ص 86-88.

(2) حسن حسني عبد الوهاب، النقود العربية في تونس، ص 102.

لدى عامة الفاطميين بالمغرب مع الأخذ بالإعتبار، أن العملة وما تحويه من شكل فني في العبارات تعكس الصورة الإيجابية في إعلان الخليفة وسيادته (1).

وفي سنة 358هـ/969م أمر جوهر الصقلي بفتح دار للضرب بالقاهرة، وضرب فيها السكة الحمراء اي المصنوعة من الذهب الجيد العيار وكتب عليها في سطر " دعا الإمام معد بتوحيد الإله الصمد" وفي السطر الآخر " المعز لدين الله أمير المؤمنين" وفي سطر " بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة) وفي الوجه الآخر " لا إله إلا الله، محمد رسول الله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ،وقد كان للدينار الذي ضرب في عهد المعز لدين الله أثر في الحياة الاقتصادية، إذ أصبحت جباية الخراج تتم بالدينار المعزي كما عمل جوهر الصقلي على منع تداول الدينار الأبيض (أي الدينار الذي ضربه الحجاج) وكان هذا الدينار يساوي عشرة دراهم، وأمر أيضاً بأن يكون الدينار الراضي بخمسة دراهم، والدينار المعزي بخمسة وعشرين درهماً ونصف، ولم يرضى الناس بذلك فأعاد التداول بالدينار الأبيض وكان قيمته تقدر بستة دراهم(2) وأسهم جعل صرف الدينار المعزي بخمس وعشرين درهماً ونصف وجعل الجباية تتم به إلى إنخفاض قيمة الدينار الراضي والأبيض ، وتقلصت من الأسواق شياً فشيئاً حتى إنعدم وجودها من الأسواق، وبالتالي لم يعد لها مكان في التداول، وقد أنشأ المأمون البطائحي في سنة 516 هـ/1105م دار للضرب بالقاهرة في عهد الخليفة الأمر بأحكام الله الفاطمي ، وكان موقعها بحي القشاشين قبالة البيمارستان(3) حيث عين فيها العدول، وصار دينارها أعلى عياراً من جميع ما يضرب بجميع الأمصار وكانت دار الضرب تصدر في المواسم دنانير خاصة بها للترقية على أمراء الدولة وأعيانها ومن هذه الدنانير الخاصة دينار الغرة غرة العام

(1) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج1، ص 115 - 116.

(2) المقرئزي، المصدر نفسه ، ص 122.

(3) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج3، ص 92.

ودينار خميس العيد، وكان يتولى الإشراف على دور الضرب قاضي القضاة لإهتمام الفاطميين بضبط العملة وفي مدينة قوص تم إنشاء دار للضرب وذلك عندما تولى الأمير مؤيد الملك ولاية مدينة قوص، وجهاز معه مهندسين وضرابين وسكك العين والورق، وعشرين ألف دينار وعشرين ألف درهم فضة، فضرب بدار الضرب بمدينة قوص الدنانير والدرهم وصار كل ما يصل من اليمن والحجاز من الدنانير العدنية يضرب بها، وصار ما يضرب باسم الخليفة الأمر في ستة مدن وهي: القاهرة، ومصر، وقوص، وعسقلان، وصور، والإسكندرية⁽¹⁾ قد عمل الخليفة المعز لدين الله الفاطمي على إعادة العمل بدور الضرب في مدن فلسطين، فأعاد العمل بدور الضرب بمدن عكا، وطبرية، واللد، وعسقلان وأيلة والرملة وبدأ الضرب فيها سنة 359هـ/970م حيث كان الضرب يشمل الدراهم والدنانير⁽²⁾ وفي بلاد الشام أقدم الفاطميون على ضرب الدنانير فيها خاصة في عهد المستنصر بالله، حيث كانت قبضة الفاطميين على الشام أكبر بفضل حاكمها الفاطمي اليازوري بعد تمكنه من دخول حلب وأمر بسك العملة فيها بإسم الخليفة المستنصر بالله وذلك سنة 429هـ/1037م، وسكت العملة سنة 443هـ/1051م باسم الخليفة المستنصر حيث حملت إسمه وبعض الشعارات العقائدية الفاطمية⁽³⁾. وفي دمشق أبقي الفاطميون على التعامل بالنقود التي كان يتعامل لها في العصر الأخشيدي أي النقود العباسية حيث كان أهل دمشق يتعاملون بالدينار الراضي، وقد أبقي الفاطميون دار السكة والتي مكانها في قصر الخضراء خلف الجامع الأموي، حيث أوكل أمور الإشراف على دار السكة لقاضي القضاة، وبدأ بعدها العمل على سك الدينار المعزي بدلاً من النقود العباسية في دار الضرب بدمشق وحملت النقود الفاطمية على كل وجه من وجهيها ثلاثة دوائر داخل بعضها البعض ومنقوش بينها بخط كوفي وعلى وجه واحد (لا إله إلا

(1) المقرئزي إتعاظ الحنفا، ج 3، ص 93- 94

(2) المبيض سليم عرفات، النقود العربية الفلسطينية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989، ص 173.

(3) الزيود محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص 426.

الله) وعلى الوجه الآخر اسم الخليفة ولقبه، ومكان وتاريخ ضرب النقد، وقد أصدرت دار السك
الدمشقي دنانير في عهد الحاكم سنة 386هـ/ 996م تحمل على أحد وجهيها الشهادة وعلى الوجه
الآخر اسمه، كما أصدر دار الضرب دراهم جديدة أيضاً في عهد الحاكم بأمر الله وذلك لتسهيل
التعامل بالسلع قليلة الثمن وحملت اسم الدراهم النقرة حيث كان ثلثاً الدرهم من فضة وثلثه الباقي
من النحاس. وفي سنة 425هـ/ 1033م ضرب نقود حملت اسم الخليفة الظاهرة لإعزاز دين الله
وهي تشبه نقود الحاكم لكنها أكبر حجماً، وكانت دار السكة بدمشق تطبع على النقود اسم الخليفة
وتاريخ ضربها ومكان ضربها⁽¹⁾.

قد عملت دور الضرب الفاطمية على صناعة الصنوج وهي عبارة عن قطع زجاجية
ومستديرة بحجم الدرهم أو أقل أو أكثر يرسم على أحدها وجهيها فقط كتابة بارزة تبين نصابها
بالدينار أو بالدرهم وغالباً ما يكتب عليها اسم الخليفة الذي أمر بضربها حيث تطبع بدار الضرب
وتوزع من قبل أمراء الدولة على التجار والصارفة ليختبروا بها صحة الدنانير أو الدراهم المقدمة
إليهم فالغرض منها مكافحة الغش في النقود إلى جانب الصنوج توجد أوزان أخرى رصاصية
فاطمية تم ضربها بقرادة والمهدية والمنصورية وهي مختلفة الأوزان⁽²⁾.

(1) محاسنه محمد، تاريخ مدينة دمشق خلال الحكم الفاطمي، ص 224 - 225.

(2) مرمول صالح، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية، ص 251.

المبحث الثاني

تطور النقود والقاعدة النقدية للدولة الفاطمية

مرت النقود الفاطمية بمراحل عديدة تطورت خلالها بحيث أصبحت عملة لها مكانتها نتيجة للنطاق الجغرافي الواسع للدولة الفاطمية وعلاقاتها التجارية وتطور القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية ويمكن إجمالي أهم مراحل تطور النقود الفاطمية على النحو التالي:

المطلب الأول: نقود مرحلة التأسيس

أولاً: نقود الخليفة أبي محمد عبيد الله المهدي بالله

أقر عبيد الله المهدي معظم الموظفين الذين كان أبو عبد الله الشيعي قد عينهم بمناصبهم، ومنهم أبو بكر الملقب بابن القمودي أبقاه على دار السكة مسؤولاً عنها ، وقد كانت النقود الفاطمية في عهد الخليفة عبيد الله المهدي قد بلغت درجة عالية من الجودة، وكانت قريبة من الوزن الشرعي للدينار ، وقد سار الخليفة بإصدار النقود على نفس نمط الدنانير الأغلبية من حيث الشكل مع إضافة ألقابه لتأكيد خلفته ومائتين⁽¹⁾ ومن أبرز الخصائص المميزة لدينار عبيد الله هي أن اسمه تصدر كتابة الوجه في السطر الأول مقروناً بذكر مصطلح (أمير المؤمنين) وتمتاز أيضاً بذكر مكان وتاريخ الضرب، أما من الناحية الفنية فقد ساد الخط الكوفي البسيط، كما كان ورود لقب الإمام في الكتابه على مركز ظهر الدينار. وهو من ألقاب الخلافة له مدلول مختلف لدى الشيعة، فالإمام عند الشيعة هو الوارث لعلم أهل البيت، والوارث لعلم الرسول والوحي، والمنوط به دعوة الناس إلى عبادة الله، فالإصدار كان إعلاناً عن التوجهات المذهبية والسياسية للدولة الفاطمية، إستمر هذا النمط بالإصدار حتى سنة 303 هـ/916م تقريباً حيث إستبدل بالنمط الجديد فيها نهاية سنة 303 هـ/916م⁽²⁾.

(1) رمضان عاطف، موسوعة النقود في العالم الإسلامي، نقود الخلافة الإسلامية الجزء الأول، دار القاهرة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004م، ص 311 .

(2) رمضان عاطف، المرجع نفسه، ص 311-313.

وقد تم ضرب أرباع الدينار بكميات كبيرة من هذه الفئة في معظم دور السك في العمليات التجارية والمبادلات في الأسواق في المعاملات التي هي ما دون الدينار، وقد إستمر العمل بهذه الفئة حتى نهاية مدة حكم الفاطميين،

وتم ضرب النقود الفضية كإحدى العملات المساعدة وضربت منها الفئات النقدية التالية.

أ. **الدرهم:** إن الدرهم المضروبة باسم الخليفة المهدي كانت من حيث الشكل والكتابة تتكون من دائرتين متحدتي المركز بكل من الوجه والظهر والدائرة الداخلية تحصر بداخلها كتابات المركز، بينما تحيط الدائرة الثانية الخارجية بكتابات الهامش من الخارج .

ب. **أنصاف الدرهم:** تعد أضاف الدرهم من أكثر النقبات النقدية الفضية تداولاً في العصر الفاطمي، حيث ضربت منها كميات كبيرة كما حدد سعر صرف الدينار بالنسبة لإنصاف الدرهم⁽¹⁾.

ثانياً: نقود الخليفة القائم بأمر الله الفاطمي.

إستمر ضرب النقود عهد الخليفة القائم حيث تم ضرب النقود الذهبية والفضية وبأكثر من فئة لكل منها، وكان لدار السك بالمهدية الدور الأكثر في إصدار هذه النقود ومن النقود التي ضربت في عهد القائم بأمر الله النقود الذهبية، وقد اشتملت هذه النقود على الفئات التالية:

أ. **الدينار وأرباع الدينار:** أحدث القائم بأمر الله تغييراً نوعياً على الدينار المضروبة في دار السكة ، وذلك من ناحيتين الشكل والموضوعية، فقد كانت نقوده ينقش عليها بالخط الكوفي المورق ذي النهايات المورقة وذلك لأول مرة في السكة المضروبة، كما أضاف عبارات أو شعارات جديد لم تكن مألوفة من قبل إلى جانب إدخال نظام الكتابة الدائرية تفصلها حلقات من خطوط معدنية

⁽¹⁾ رمضان عاطف، موسوعة النقود، ص 316-318.

بارزة، وقد كانت الدنانير في عهد القائم بأمر الله عبارة عن قطعة مستديرة الشكل غير منتظمة الحواف تتراوح أقطارها ما بين 17مم و21مم، في حين بلغ وزنها 4.15 غ ، ومن أبرز خصائص دنانير القائم بأمر الله أنها صغيرة الحجم، وقرن الخليفة إسمه باسم أبيه المهدي بالله على الوجه علاوة على التعديل الذي شمل الكتابة على الدنانير، كما أضاف القائم هامش إضافي جديد على ظهر الدينار لم يكن موجودا من قبل⁽¹⁾، وأعيد ضرب النقود في دار الضرب بالقيروان في عهد القائم وذلك ليؤكد عودتها للخلافة الفاطمية بعد القضاء على ثورة إلى يزيد مخلد بن كيداد⁽²⁾.

ثانياً: النقود الفضية.

ضربت النقود الفضية في عهد القائم بأمر الله وكانت ثلاث فئات هي فئة النصف درهم و فئة الربع درهم، و فئة الثمن درهم، أما فئة النصف درهم فقد ضربت منها كميات كبيرة ، وقد كان في كثير من الأحيان يحدد سعر صرف الدينار بالنسبة للدراهم بهذه الفئة النقدية، وقد كان الشكل العام لفئة أنصاف الدراهم عبارة عن دائرتين بكل من الوجه والظهر ، تحيط الدائرة الداخلية بكتابات المركز بينما تحيط الدائرة الثانية بكتابات الهامش .⁽³⁾

ثالثاً: نقود الخليفة أبو الطاهر إسماعيل المنصور بالله الفاطمي.

ولي المنصور بالله الخلافة الفاطمية وقد كانت الخلافة الفاطمية تتعرض لثورة ضدها من قبل مخلد بن كيداد حيث استولى على القيروان سنة 333هـ/946م، ولكن الخليفة المنصور بالله الفاطمي قام بالقضاء على الثورة سنة 336هـ/949م ، وأنشأ المنصور بالله مدينة جديدة تخليدا لهذا

(1) بن قرية صالح، رسالة دكتوراه بعنوان المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد جامعة

الجزائر، الجزائر، 1982، ص 251-254.

(2) رمضان عاطف، موسوعة النقود ، ص ، 322.

(3) حسن حسني عبدالوهاب ، النقود العربية في تونس ، ص 100-101.

الإنتصار سميت بالمنصورية وأنشأ فيها دار للسكة، فعملت دار السكة الجديدة إلى جانب دار
السك في القيروان المهدية⁽¹⁾.

وقد قام الخليفة المنصور بالله بضرب النقود الذهبية والفضية وعلى النحو التالي:

أ. الدينانير الذهبية:

1. دنانير المرحلة الأولى وتمتد من سنة 947/334م - 949/336هـ. حيث قام بضرب الدينانير

في هذه المدة باسم أبيه دون أي تغيير في شكلها أو نصها المكتوب عليها.

2. دنانير المرحلة الثانية: وتمتد من سنة 949/336هـ - 954/341هـ، حيث بلغ قطر هذا

الدينار 13مم ووزنه 1.11 غم وقد ضرب على أحد و الوجهين الوجه الأول في الطوق: بسم

الله ضرب الدينار بالمهدية سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة، وفي الوسط: الإمام لا إله إلا الله

،المنصور بالله، أما الوجه الثاني للدينار فقد كتب في الطوق: محمد رسول الله أرسله الله

بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله⁽²⁾.

ب. أرباع الدينانير

ثم ضرب فئة أرباع الدينانير في عهد الخليفة المنصور بالله الفاطمي وقد كانت تصدر هذه

الفئة بأكثر من نمط وعلى النحو التالي:

1. النمط الأول: وهو نمط يماثل نمط الدينانير من حيث الشكل والكتابة، إلا أنه يختلف عن

الدينانير من ناحية الوزن فقط، وقد ضربت أرباع الدينانير في صقيلة، وكان ذلك سنة 950/337هـم

⁽¹⁾ بن قرية صالح، المسكوكات المغربية، ص 256.

⁽²⁾ رمضان عاطف، موسوعة النقود، ص 327.

وضربت في المنصورية سنة 341هـ / 954م كما تم ضرب أرباع دنانير في المهديّة وذلك سنة 337 هـ / 950م و 338 هـ / 951م.⁽¹⁾

2. النمط الثاني: الشكل العام هذا النمط من أرباع الدنانير عبارة عن دائرتين متحدتي المركز بكل من الوجه والظهر الدائرة الداخلية تحيط بكتابات المركز، بينما تحيط الدائر الخارجية بكتابات بكل الوجه والظهر.⁽²⁾

ثانياً: النقود الفضية.

ثم ضرب النقود الفضية إلى جانب ضرب النقود الذهبية وقد كانت النقود الفضية تضرب في أكثر من فئة ومن أهمها ما يلي:

أ. فنه الدراهم: ثم ضرب بالدراهم الفضية وقد كانت الكتابات التي عليها نفس كتابات الدنانير وقد بلغ وزن هذه الدراهم 1,20 غم وقطرها 18مم.

وقد تم ضربها سنة 334هـ / 947م ، كما تم ضرب درهم آخر بلغ وزنه 1,05 غم قطرة 20 مم كما تم مسك نقود فضية من فنه أنصاف الدراهم⁽³⁾.

المطلب الثاني: نقود المرحلة الثانية

شهدت هذه المدة من تاريخ الحكم الفاطمي استمراراً لضرب النقود في دور السكة الفاطمية وقد كانت النقود على النحو التالي:

أولاً: نقود أبي تميم معد المعز لدين الله الفاطمي.

قام الخليفة الفاطمي معد المعز لدين الله الفاطمي بتولى الخلافة في نفس اليوم الذي توفي فيه الخليفة المنصور بالله، وتعد مدة حكمه من أزهى فترات الحكم الفاطمي، وقد تم ضرب النقود

⁽¹⁾ رمضان عاطف، موسوعة النقود ، ص 330.

⁽²⁾ رمضان عاطف، المرجع نفسه، ص 330 - 331.

⁽³⁾ عبدالوهاب حسن حسني، النقود العربية ، ص 102 - 103.

في عهده ، وإمتازت النقود بالإننتشار والوفرة إذ إنتشرت من المحيط الأطلسي غرباً إلى شبة الجزيرة العربية شرقاً فقد ضربت النقود الفاطمية في عهد المعز في مدن سلجماسة والقيروان والمنصورية والمهدية ، وصقلية وطرابلس ومصر والحجاز واليمن، وقد شهدت السكة في عهد الخليفة المعز أهم التطورات من الناحيتين السياسية والمذهبية ، أما الناحية السياسية فقد أصبحت السكة دعامة أساسية من دعائم السياسة الفاطمية، أما من الناحية المذهبية فقد أصبحت نصوص الكتابة تشير بشكل صريح إلى العقيدة الشيعية ، ومن أبرز النقود التي ضربت في عهد المعز لدين الله النقود الذهبية والنقود الفضية أما النقود الذهبية فكانت على النحو التالي:

1. الدنانير الذهبية: تنوعت أنماط الدنانير الذهبية التي تم سكها ومن أبرزها ما يلي: أ. دنانير

ذهبية عبارة عن قطعة مستديرة من الذهب، تحمل من الوجهين كتابتين هامشيتين

ومركزيتين، وقد نفذت نصوصها الكتابية بالخط الكوفي البسيط (1).

كما صدرت دنانير بالمنصورية سنة 342هـ/955م و كان وزن هذا الدينار 4 غم وقطر

22.5 غم ،كما تم سك نمط آخر من النقود ففي المنصورية تم سنة 346 هـ /959م سك دينار

ذهبي بلغ وزن هذا الدينار 4.15 غم وقد بلغ قطره 23 مم (2).

كما ضرب دينار في صقلية سنة 345 هـ/958م، وبلغ وزنه 4غم وقطره 195 مم ،كما

ضرب دينار سنة 354هـ/967م و355هـ/968م وسنة 362هـ/975م وسنة 363هـ/976م ،

وسنة 365 هـ /978م ،وقد كانت الدنانير تختلف عن بعضها من حيث الوزن والقطر إلا أنها تم

سكها جميعاً في دار السك بالمنصورية (3)

(1) بن قرية صالح، المسكوكات المغربية ، ص 287،283.

(2) حسن حسني عبد الوهاب، النقود العربية ، ص 103.

(3) حسن حسني عبد الوهاب، المرجع نفسه، ص 104.

ب. أرباع الدنانير:

تم سك أرباع الدنانير وذلك لتلبية رغبات الأفراد لشراء ما يحتاجون من السلع التي تقدر قيمتها بأقل من دينار، إتخذت أرباع الدنانير شكل مماثلاً للدينار المعزي، إلا أنها إقتصرت في الكتابة المكتوبة عليها إطارين بدلاً من ثلاثة كما هو الحال في الدنانير (1).

ثانياً: **النقود الفضية:** إعتد النظام النقدي في عهد الخليفة المعز لدين الله على نظام المعدنين، حيث إستخدمت الدراهم الفضية وأجزائها على نطاق واسع، ومن أهم النقود الفضية ما يلي:

أ. الدراهم: ضربت الدراهم في عهد الخليفة في أكثر من دار ضرب فقد ضرب في المهديّة درهم فضة بلغ وزنه 1.15 غم وقطرة 19 مم، كما ضرب درهم آخر ولكن بوزن وقطر مختلفين حيث بلغ وزنه، 1.11 غم وقطره (18) مم (2).

وقد ضربت الدراهم في دار السكة بالمهديّة بأوزان وأقطار مختلفة سنة 357هـ/ 970م وسنة 359هـ/ 972م، كما ضرب في دار الضرب المنصورية دراهم فضة بأوزان وأقطار مختلفة، كما ضرب دراهم في طرابلس سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة وكان قطر الدرهم 18 هم ووزنه 1.28 غم (3).

ب. أنصاف الدراهم: ثم ضرب أنصاف الدراهم في عهد المعز لدين الله وكان لها تداول كبير في الأسواق نظراً لما تسهم فيه تسيير المعاملات بين الأفراد في مجال البيع والشراء، وقد كان يتراوح وزن النصف درهم ما بين 1,15 - 1,50 غم، أما قطره فقد كان يتراوح ما بين 18-20مم، وقد ضربت أنصاف الدراهم في المنصورية والمهديّة (4) ..

(1) مايسه، المسكوكات الفاطمية، 37.

(2) حسن حسني عبد الوهاب، النقود العربية في تونس، ص 106 - 107.

(3) حسن حسني عبد الوهاب، المرجع نفسه، ص 107 - 110.

(4) رمضان عاطف، موسوعة النقود، ص 347.

ثالثاً: الفلوس.

ضربت الفلوس في عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، إلا أنها كميات ضربها كانت قليلة، وقد تم ضربها وذلك لتسهيل بعض عمليات الشراء البسيطة للأفراد، وقد ضربت الفلوس في مصر، وقد كانت الفلوس مماثلة للدينار المعزي من حيث الشكل العام ونصوص الكتابة⁽¹⁾.

ثانياً: نقود الخليفة أبو منصور نزار العزيز بالله الفاطمي:

جهد عصر الخليفة أبو منصور نزار العزيز بالله الفاطمي، ضرب النقود استمرار لما كان عليه الخلفاء الفاطميون وقد ضربت النقود الذهبية والفضية ويشمل النقود المضروبة ما يلي:

أولاً: النقود الذهبية.

شهدت الدينار الفاطمية تطوراً مهماً في عهد الخليفة العزيز بالله من حيث الشكل العام ونصوص الكتابة، فقد أصبح الدينار يتكون من خمس دوائر متحدة بالمركز⁽²⁾، وعرف دينار العزيز بالله بالدينار المنقوط، وقد ضرب هذا النمط من الدينار في دور الضرب في المنصورية والمهدية وفلسطين، ومصر وطبرية وطرابلس، ودمشق ومكة⁽³⁾.

أرباع الدينار :

ضربت أرباع الدينار وكان أغلب سكها في هذه المدة من الحكم الفاطميون ثم في دار الضرب بصقلية، والتصميم العام لأرباع الدينار يتشابه إلى حد كبير مع فئة الدينار إلا أنه اختصر منه الهامش الفارغ الذي كان موجوداً الهامشين الكتابيين، وذلك لصغر قطرها عن الفئات الأخرى وقد اختلفت نصوص الكتابة على الأرباع الدينار الصادرة عن دور السكة الفاطمية في مصر والشام وبلاد المغرب الإسلامي، عن أرباع الدينار الصادرة عن دار الضرب بصقلية .

(1) داوود مايسه، المسكوكات الفاطمية، القاهرة، 1991م، لوحة 9.

(2) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج3، ص84.

(3) عاطف رمضان، موسوعة النقود، ص 351.

ثانياً: **النقود الفضية والفلوس**: ضربت العديد من الفئات والنقود الفضية ومنها ،الدرهم والدرهمين ونصف درهم وربع درهم ،وقد ضربت هذه النقود في مصر والمهدية ، وطبريا والمنصورية، أما الفلوس تم تداولها في عهد الخليفة العزيز بالله (1).

ثالثاً: نقود الحاكم بأمر الله الفاطمي.

ضربت المسكوكات باسم الحاكم بأمر الله فقد ضربت النقود الذهبية والنقود الفضية وبفئات مختلفة ومن أبرز هذه النقود ما يلي:

أولاً: النقود الذهبية: ضربت النقود الذهبية في عهد الخليفة المعز ومن أبرز النقود فئات الذهبية ما يلي:

أ. الدنانير: التصميم العام لهذه الدنانير عبارة عن ثلاثة دوائر متحدة المركز تضم الدائرة الداخلية كتابات المركز والتي جاءت في أربعة أسطر متتالية وتحصر الدائرة الثانية كتابات الهامش الداخلي، بينما تحصر الدائرة الثالثة الخارجية كتابات الهامش الخارجي وقد جاءت نصوص كما ضرب نمط أخرى من الدنانير كان عبارة عن أربع دوائر متحدة المركز بالوجه والظهر، تضم الدائرة الداخلية كتابات المركز في سطرين متتالين، ويلها الدائرة الثانية وتضم كتابات الهامش الداخلي، بينما تحصر الدائرة الثالثة هامشاً خالياً من الكتابات يليها الدائرة الرابعة الخارجية وتحصر بداخلها كتابات الهامش الخارجي وقد ضرب هذا النمط من الدنانير في المنصورية والمهدية طرابلس وطبرية وفلسطين ومصر (2).

النمط الثالث: الدنانير المضروبة باسم الخليفة الحاكم وولي عهده عبد الرحيم ، وقد ضرب هذا النمط في مصر والمنصورية والمهدية والرقعة (3).

(1) النبراوي رأفت، الصنج الزجاجية للسكة الفاطمية المحفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة، 1997، ص 34-35.

(2) الدسوقي شادية، نقود ذهبية فاطمية غير منشورة، ص 19-20.

(3) وليم قازان، المسكوكات الإسلامية، بنك بيروت، 1983، ص 98.

أنصاف وأرباع الدنانير:

ضربت أنصاف الدنانير وأرباع الدنانير في عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي، فقد ضربت أنصاف الدنانير في مصر ، أما أرباع الدنانير فقد ضربت في دور الضرب في مصر والمغرب وصقلية وبلاد الشام، وقد تنوعت أرباع الدنانير من حيث الشكل العام ونصوص الكتابة باختلاف دور الضرب التي أنتجتها، وقد كان لأرباع الدنانير أكثر من نمط (1)

ثانياً: النقود الفضية

ذكر المقرئ عرض لمسألة الدراهم الفضية في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله فقد قال في سنة خمس وتسعين وثلاثمائة ("وفيه رأي شهر رمضان) اضطرب السعر واختلف الناس في الدراهم والصرف، فكانت المعاملة بالدراهم الزائدة والقطع، واستقر سعرها على سنة وعشرين درهماً بدينار (2) يتضح من النص السابق وجود أزمة في سعر صرف الدراهم، تم استقر سعر الصرف على ستة وعشرين درهماً بدينار، وأنه كان هنالك نوعين من الدراهم هما الدراهم الزائدة، ودراهم القطع وتعني دراهم القطع أرباع وأنصاف الدراهم، وبالرجوع إلى نص المقرئ يمكن القول أن الدراهم الزائدة ودراهم القطع هي نفس النوع. وفي رواية أخرى للمقرئ ففي سنة 397هـ/1010م قال: "في شهر ربيع الأول تزايد أمر الدراهم القطع المتزايدة، فبلغت أربعة وثلاثين درهماً بدينار، ونزع السعر واضطربت أمور الناس، فرفعت هذه الدراهم، وأنزل من بيت المال بعشرين صندوقاً فيها الدراهم الجدد لتفرق على الصيارفة، وقرن سجل برفع تلك الدراهم والمنع من المعاملة بها، وانظر من في يده منها شيء ثلاثة أيام، وأمر الناس بحمل ما كان منها إلى دار الضرب، فقلق الناس، وبلغ كل درهم من الجدد أربعة دراهم من القطع، وبيع الخبر ثلاثة أرطال بدرهم، فنودي أن يكون الخبر إثني

(1) داوود مايسه، المسكوكات الفاطمية ، 247.

(2) المقرئ تقي الدين، إتحاظ الحنفا ، ج2، ص 58.

عشر رطلاً بدرهم جديد واللحم رطلين بدرهم، وسعر أكثر الأشياء، واستقر كل دينار بثمانين درهماً من الجدد (1).

يرجع سبب تباين أسعار صرف الدراهم بالدينار إلى إختلاف وزن الدراهم وعيارها، وقد تعددت فئات النقود الفضية التي تم ضربها في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي ومن الفئات التي تم ضربها ما يلي:

أ. الدرهمان: ضربت فئة الدرهمان في دار السك بالمنصورية وكانت بأكثر من وزن وقطر فأحدى النماذج بلغ وزنه 4.77 غم وقطره 22.5 مم أما النمط الثاني فقد بلغ وزنه 4.40 غم وقطره 23.5 مم.

ب. الدرهم : ضربت الدراهم بأكثر من نمط في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي ،وقد بلغ قطر هذا الدرهم 18 مم ووزنه 1.35 غم (2) .

ج. أنصاف الدراهم: تم ضرب أنصاف الدراهم في أكثر من دار للضرب فقد ضربت في دار الضرب بالمهدية والمنصورية ومصر، وقد تنوعت الكتابات وأوزان هذه الفئة من النقود والفضية. د. أرباع الدراهم: ثم تداول فئة أرباع الدراهم بشكل كبير في عصر الخليفة الحاكم وتم ضربها بمصر وقد ضربت بأكثر من نمط (3).

هـ. القيراط (16/1 درهم) ونصف القيراط (8/1) ثم ضرب هذه الفئات وذلك لإجراء المعاملات التجارية البسيطة التي هي ما دون الدرهم، وقد كانت هذه الفئات تصدر بأكثر من نمط وتنوعت أوزانها وأقطارها (4).

(1) المقرئزي نقي الدين، إتعاظ الحنفا ، ج2، ص 69.

(2) حسن عبد الوهاب، النقود العربية ، ص 123.

(3) داوود مایسة، المسكوكات الفاطمية، القاهرة، 1991، رقم 479، لوحة 21.

(4) العجايبي، جامع المسكوكات العربية بأفريقيا، المعهد القومي للآثار والفنون، تونس 1988م، رقم 379 لوحة 33.

رابعاً: نقود الظاهرة لإعزاز دين الله.

ضربت النقود في عهد الظاهرة لإعزاز دين الله وقد تم ضرب النقود الذهبية والفضية

أما النقود الذهبية فقد كانت على النحو التالي:

أ. الدنانير: كان للخليفة الظاهر ثلاثة أنواع من الدنانير فهي المدة ما بين 411-420هـ فقد كان هنالك ديناراً يحاكي دينار الحاكم بأمر الله، أي نقش من سطرين في المركز، ونقوش في هامشين، ومن سنة 421 - 424هـ، إتخذت الدنانير تقليداً لدنانير المعز لدين الله ذات الدوائر الثلاثة وكان يحمل كلمة عدل في الدائرة الوسطى على الجانبين، ومن سنة 425 - 427هـ اتخذت دنانير تحاكي دنانير المنصور، فيما عدا وضع اسم دار الضرب وتاريخه على هامش الوجه حول كلمة التوحيد⁽¹⁾. وقد ضربت الدنانير بأكثر من دار ضرب فقد تم ضربها في المنصورية وصقلية والمهدية⁽²⁾ كما ضربت في دور السك في فلسطين ومصر وصور، ودمشق وقابس وزويلة، وبرقة⁽³⁾.

ب. ثلث الدينار: ثم ضرب هذه الفئة من الدنانير في صقلية.

ج. أرباع الدنانير: ثم ضرب أرباع الدنانير في أكثر من دار ضرب فقد ضربت في مصر، وصقلية والمنصورية والمهدية، وقد تنوعت أشكال ونصوص كتابات هذه الفئة⁽⁴⁾.

ثانياً: النقود الفضية: تم تداول الفئات النقدية المختلفة من الدراهم كالدراهمين، والدرهم، والنصف درهم، وثلث درهم وربع درهم، وثمان درهم⁽⁵⁾.

(1) وليم قازان، المسكوكات الإسلامية، بنك بيروت، بيروت، 1983، ص 99.

(2) حسن عبد الوهاب، النقود العربية، ص 123-125.

(3) عاطف منصور، موسوعة النقود، ص 395-396.

(4) عاطف منصور، المرجع نفسه، ص 391-397-398.

(5) النبراوي رأفت، الصنج الزجاجية للسكة الفاطمية، ص 322.

خامساً: نقود الخليفة أبو محمد المستنصر بالله.

أ. النقود الذهبية.

أولاً: الدنانير: لم يغير الخليفة المستنصر بالله نمط العملة بعد توليه، فاستمر بضرب دنانير تشبه دنانير الظاهر من سنة 427 إلى سنة 429هـ، حيث كانت نقوش اسم دار الضرب وتاريخه على هامش الوجه، أما في سنة 430-440هـ حيث كانت نقوش اسم دار الضرب وتاريخه على هامش الظهر وفي المدة ما بين 440-470 هـ تبنى الخليفة المستنصر النموذج ذا الدوائر الثلاث الذي ابتدعه المعز⁽¹⁾.

وقد كانت مدة خلافة المستنصر بالله أكبر مدة طويلة تاريخ الحكم الفاطمي من حيث المساحة الجغرافية التي كانت خاضعة لحكمهم، فقد تم ضرب النقود في العراق وصنعاء والقيروان ومصر والإسكندرية، وصبره وطرابلس والمنصورية في المغرب الإسلامي⁽²⁾ وفي بلاد الشام فقد تم ضرب الدنانير على نطاق واسع وذلك بفضل قوة العصر الفاطمي وتوسعها فقد تم سك العملة باسم الخليفة المستنصر في حلب، كما تم سك النقود الخليفة المستنصر في عدة مدن أخرى في بلاد الشام فقد ضربت النقود في الرملة سنة 428هـ وفي دمشق سنة 436هـ كما ضربت في مدينة طرابلس وعسقلان وعكا وتيماء وأبلة⁽³⁾.

(1) ولیم قازان، المسكوكات الإسلامية، ص 99.

(2) عاطف منصور، موسوعة النقود، ص 404.

(3) الزیود محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص 426-427.

ثانياً: النقود الفضية.

تم ضرب النقود الفضية ونبقات مختلفة وهي الدراهم، وأنصاف الدراهم وربع الدرهم، وثمان الدرهم، وثلاث الدرهم، تبين ذلك من خلال الصنج حيث كانت تستخدم كعيار لهذه الفئات من النقود

الفضية⁽¹⁾.

ثالثاً: نقود المرحلة الثالثة

أولاً: نقود الخليفة المستعلي بالله الفاطمي.

أ. النقود الذهبية: احتفظت النقود في عهد الخليفة المستعلي بنفس تصميم آخر نقود المستنصر فيما بين سنة 487-489هـ، وفي سنة 490 هـ ضرب دينار كتبت نقوش الهوامش فيه بالخط الكوفي، بينما نقشت كتابة المركز بالخط النسخي، وكان ذلك أول ظهور لعبارة طويلة بالخط النسخي على النقود، وكان أشتق هذا النمط من دينار الخليفة المعز لدين الله الفاطمي ذي الدائرتين به نقوش قليلة مختصرة في مركز الوسط وعلى الوجه نقشت عبارة (عال - غاية) إشارة إلى نوعية العملة وعلى الظهر يوجد لقب الخليفة وأسمه الإمام - أحمد مع ألقاب الشرق الأخرى ومكان وتاريخ الضرب⁽²⁾.

وقد تنوعت فئات النقود الذهبية في عهد الخليفة المستعلي فقد كانت هنالك فئة الدينار

وأرباع الدنانير.

(1) النبراوي، الصنج الزجاجية للسكة الفاطمية، ص 466.

(2) وليم قازان، المسكوكات الإسلامية، ص 102-104.

ب. **النقود الفضية:** وجدت الصنوج التي تحمل اسم الخليفة المستعلي بالله، وقد كانت الصنوج تستخدم كعيار لبعض الفئات النقدية الفضية كالدرهمين، والدرهم ونصف الدرهم وثلاث الدرهم وربع الدرهم⁽¹⁾.

ثانياً: **نقود الخليفة الأمر بأحكام الله الفاطمي.**

النقود الذهبية

أ: **الدنانير:** ثم ضرب النقود الذهبية في عهد الخليفة الأمر بأحكام الله الفاطمي فقد ضربت الدنانير وتعتبر مصر إحدى أماكن الضرب التي ضربت بها دنانير الأمر بأحكام الله بالإضافة إلى الدار الجديدة التي أمر ببنائها وزير الأمر المأمون البطائحي سنة 516هـ/1129م. في حي القشاشين وسميت بالدار الآمرية وصار دينارها أعلى عياراً من جميع ما يضرب بالأمصار الأخرى⁽²⁾، وأنشأ المأمون البطائحي داراً للضرب في مدينة قوص بصعيد مصر⁽³⁾ ومن الأمثلة للدنانير المضروبة في دور الضرب المختلفة، وعلى نفس نمط هذا الدينار الذي ضرب في الإسكندرية 495هـ/1104م وفي عسقلان 5.7هـ/1116م، وضربت في مدينة إيلة فلسطين سنة 514هـ/1127م و سنة 496هـ/1105م⁽⁴⁾.

ب. **أنصاف وأرباع الدنانير:** تم ضرب فئتي أنصاف، وأرباع الدنانير في عهد الأمر بأحكام الله.

ج. **النقود الفضية:** تم الضرب النقود الفضية بفئات مختلفة مثل الدرهمين والدرهم ونصف الدرهم وثلاث الدرهم وربع الدرهم⁽⁵⁾.

(1) النبراوي رأفت، الصنوج الزجاجية للسكة الفاطمية، ص 447.

(2) الدسوقي مشادية، نقود ذهبية فاطمية غير منشورة، ص 28-29.

(3) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج3، ص 93.

(4) الدسوقي مشادية، نقود ذهبية فاطمية غير منشورة، ص 29.

(5) النبراوي، الصنوج الزجاجية، ص 483.

ثالثاً: نقود الإمام المنتظر لأمر الله:

تم سك النقود الذهبية والفضية وقد كانت النقود الذهبية من فئة الدينار، وتم ضرب هذا الدينار في دار الضرب في دور الضرب بالإسكندرية ومصر والقاهرة⁽¹⁾ أما النقود الفضية فقد تم ضرب الدراهم فضريت الدراهم باسمه وضرب عليها الإله الصمد الإمام محمد⁽²⁾.

ثالثاً: نقود الخليفة العاضد لدين الله الفاطمي:

ضربت النقود الفضية والذهبية في عهد الخليفة العاضد لدين الله وقد كانت النقود في عهده تتسم كتاباتها بخلوها من العبارات الشيعية.

المبحث الثالث

السياسة النقدية للدولة الفاطمية

قامت الدولة الفاطمية منذ نشأتها بالاهتمام بالنظام النقدي، فقد عملت على إبقاء أبو بكر القمودي مسؤولاً عن دار الضرب وبعض الموظفين في منصبهم وذلك لما كان يتمتعوا به من خبرة في مجال النقود والعناية بها من حيث الجودة والعيار⁽³⁾، وتم حصر إصدار النقود بيد الدولة، وتعددت دور السك مع تطور العصر الفاطمي، فقد كانت هنالك دوراً للسك في مدينة المنصورية، والقيروان، والمهدية، وفي بلاد الشام والمغرب الإسلامي وكان يتم فيها إصدار النقود، وقد كانت أوزان النقود وأحجامها تختلف من مدة لأخرى خلال مدة حكم الفاطميين بالمغرب الإسلامي ويرجع ذلك نقص مخزون الدولة الذهب والفضة بسبب مصاريفها المرتفعة خاصة بعد الثورة التي قام بها أبي مخلد بن كيداد⁽⁴⁾.

(1) عاطف منصور، موسوعة النقود، ص 429.

(2) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج3، ص 140-141.

(3) ابن عذاري، البيان المغرب، ص 151.

(4) مرمول صالح، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في المغرب الإسلامي، ص 246-248.

وتم سك النقود الحمراء أي النقود المضروبة من الذهب ذا العيار الجيد، فقد كان للدينار الذي ظهر في القاهرة أهمية لدى عامة أفراد العصر الفاطمي، فقد كان له الدور الريادي في التفوق على سائر العملات في الأسواق المصرية⁽¹⁾ وقد نشطت دار السك بإصدار الدينار المعزي لإغراق السوق به، ويتبين ذلك جلياً من خلال ذكر المقرئزي عبارة " وكثر ضرب الدينار المعزي"⁽²⁾ وهذا العمل أسهم في إيجاد نوع من التوازن بين الدينار المعزي والعملات الأخرى المتداولة بل بتفوق الدينار المعزي على العملات المتداولة ، ويتبين ذلك من خلال ما قام به يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن من أخذ الخراج بالدينار المعزي، فأدى ذلك إلى انخفاض قيمة الدينار الراضي وانحط، ونقص من صرفه أكثر من ربع دينار⁽³⁾، وبالتالي عمل هذا الإجراء على الحفاظ على قيمة الدينار المعزي وتدعيم مركز تداوله، وتم رفع سعر صرفه ليصل كل دينار بخمسة عشر درهماً ونصف، وقام الناس بإستبدال الدينار الراضي بالدينار المعزي، وقد كان المعز لدين الله الفاطمي يتدخل في الشؤون النقدية ويتضح ذلك من خلال قيامه بمحاربة عمليات التزوير التي يمكن إن تفضي إليها حرية ضرب النقود، وتحويل ما يقدمه الخواص من ذهب وفضة إلى عمله اعتيادية، ضمناً لإصدار وتداول عمله ذات عيار جيد وسلامة مالية الدولة وتشجيع الأنشطة الاقتصادية⁽⁴⁾.

كما عملت الدولة الفاطمية في عهد الخليفة الحاكم بتحديد سعر الصرف نتيجة لإضطراب الأمور في السوق ، وإختلاف الناس فقد ذكر المقرئزي في سنة 315هـ/926م " وفيه (أي في شهر رمضان) إضطرب السعر واختلف الناس في الدراهم والصرف، فكانت المعاملة

(1) المقرئزي، إتعاظ الحنفا ،ج1، ص 115.

(2) المقرئزي، شذور العقود في ذكر النقود، تحقيق محمد عبد الستار عثمان، القاهرة، 1988م، ص 140.

(3) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، ج1، ص 146.

(4) الدشراوي فرحان، الخلافة الفاطمية بالمغرب ، ص 509.

بالدراهم الزائدة والقطع، واستقر سعرها على ستة وعشرين درهماً بدينار" وفي سنة 397هـ/1008م تدخلت الدولة حيث اضطرت الأسعار وكان سبب ذلك هو وجود الدراهم القطع في السوق وبلغ سعر صرفها أربعة وثلاثين درهماً بدينار⁽¹⁾، مما أدى إلى عدم استقرار الأسعار وجنوحها نحو التضخم، وبالتالي اضطرت أمور الأفراد، فقامت العصر الفاطمي بالتدخل وأنزلت من بيت المال عشرون صندوقاً فيها دراهم جدد وقامت بتوزيعها على الصيارفة، وقرئ سجل يمنع الدراهم القطع والمنع من المعاملة بها، وأمر الناس بحمل ما كان منها إلى دار الضرب فتم تسعير بعض السلع، كالخبز مثل حيث بيع اثني عشر رطلاً بدرهم جديد، واللحم رطلين بدرهم وتم تسعير الكثير من الأشياء، وتم تحديد سعر صرف الدينار بثمانين درهماً من الدراهم الجدد⁽²⁾.

تعتبر القاعدة النقدية الأساس الذي تركز عليه العملة لبلد ما، وتمثل العملة طبيعة النظام النقدي السائد في المجتمع، وتشكل القاعدة النقدية العنصر الأساسي في النظام النقدي، وقد كانت الوحدة النقدية التي اتخذتها العصر الفاطمي أساساً لقياس القيم الاقتصادية، ولمقارنتها ببعضها البعض، وإنجاز المدفوعات المترتبة على الالتزامات المالية، وقد اتخذ الذهب والفضة معياراً للقيمة وبالتالي أصبحت وحدة النقد الأساسية تتخذ من الذهب والفضة، وعليه كانت قاعدة المعدنين نظاماً نقدياً للدولة الفاطمية⁽³⁾ ويسهم الأخذ بقاعدة المعدنين إلى المساهمة في الحد من تقلبات الأسعار، أي تسهم في جعل النقود تحافظ على قيمتها، ويتضح ذلك من خلال أن التقلبات التي تطرأ على المعدنين تكون باتجاهين مختلفين ولا تتعرض في اتجاه واحد، فإذا ارتفعت قيمة الذهب نتيجة انخفاض إنتاجه، وانخفضت قيمة الفضة نتيجة التوسع في إنتاجه فسيترتب عليه ارتفاع قيمة النقود الذهبية وانخفاض قيمة النقود الفضية، وعليه فإن كمية المعروض من النقود المعدنية تعتبر

(1) المقرزي، إتحاظ الحنفا، ج2، ص 58.

(2) المقرزي، المصدر نفسه، ص 69.

(3) عاطف رمضان، موسوعة النقود، ص 311..

إحدى المحددات الرئيسية لقيمة النقد المعدني ويعتبر الأخذ بقاعدة الذهب لوحدها في غير صالح النشاط الاقتصادي وذلك لكون الذهب من المعادن النادرة ومن ثم لا يمكنه الإيفاء باحتياجات المبادلات ومن ثم سوف يدفع إلى التوقف عن الدفع بالذهب وبالتالي كان اختيار الدولة الفاطمية لقاعدة النقدين كنظام متداول في صالح النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

قامت الدولة الفاطمية بإصدار النقود المساعدة من أجل تسهيل وإنجاز المعاملات بين الأفراد، كما عملت الدولة الفاطمية على ضرب النقود من الفلوس كما ولم تقتصر النقود المصدرة على فئة واحدة بل شملت فئات متعددة فالنقود الذهبية صدرت بفئة الدينار، وأرباع الدينار منذ مدة حكم المهدي حتى نهاية مدة المعز لدين الله الفاطمي⁽²⁾ وقد صدرت فئات جديدة من النقود الذهبية إلى جانب فئتي الدينار والربع دينار منذ عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي حيث صدرت فئة أنصاف الدينار، وثلاث الدينار صدرت في عهد الظاهر لإعزاز دين الله واستمر إصدار الفئات من الدينار وأرباع وأنصاف الدينار حتى نهاية مدة الحكم الفاطمي. أما بالنسبة للنقود الفضية فقد صدرت منها أكثر من فئة حيث شملت فئة الدرهم، والدرهمين، ونصف الدراهم، ربع الدرهم، وثمان الدرهم. القيراط وكان إصدار تلك الفئات لمواكبة التطور الذي لحق بالعصر الفاطمي من حيث التوسع الجغرافي وإتساع نطاق المعاملات التجارية، وتسهيل التعامل بين الأفراد في الأسواق في المعاملات التي تحتاج إلى تلك الفئات من الإصدارات، وبالتالي الإسهام في تنشيط حركة الأسواق. ونتيجة لتوسع العصر الفاطمي وإتساع نطاق معاملاته التجارية الداخلية والخارجية فقد تعددت أماكن ضرب العملة الفاطمية، حيث شملت مدن المهديّة، والمنصورية، والقيروان، وفاس، سلجاسة، ومصر، والقاهرة، والإسكندرية⁽³⁾، وعكا وعسقلان ودمشق و حلب، وإبلة وتيماء و حور

(1) العبيدي عمر، النقود والبنوك، جامعة القادسية، بغداد، 1993 ص 21.

(2) عاطف رمضان، موسوعة النقود، ص 312.

(3) الزيود محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية، ص 427.

وطبريا⁽¹⁾ وقد كانت دور الضرب مصدراً من مصادر تمويل الخزينة، وسد حاجات كبار العملاء والتجار الكبار والصغار، والصرافين وقد كانت الدولة الفاطمية تحرص على إبقاء دور الضرب في المدن التي فيها نشاط اقتصادي على الرغم من إنتقال الجهاز الإداري منها، كما حدث في إبقاء دار السكة في مدينة القيروان فعلى الرغم من بناء مدينة المنصورية ونقل الجهاز الإداري إليها من القيروان إلا أن القيروان إستمرت في ضرب النقود وذلك نظراً لحجم النشاط الاقتصادي الكبير الذي كان في مدينة القيروان، وقد كانت العملات النقدية الفاطمية تتفاوت من حيث الوزن والقطر ويرجع ذلك إلى الظروف التي كانت تحيط بها، فقد كان لثورة مخلد بن كيداد تأثير على إصدار النقود نظر للتكاليف الباهضة التي تحملتها العصر الفاطمي في تلف المدة لإخمادها وإعادة السيطرة على الأوضاع⁽²⁾.

وفي عهد المعز لدين الله تم سك الفلوس لتصبح عملة مقدار له إلى جانب النقود الذهبية والفضية إلا أنه لم يحدد سعر لصرف الفلوس بالنقود الذهبية أو الفضية⁽³⁾ ولم يتم أحد من الخلفاء بضرب الفلوس بعد ذلك، وقد كانت الدولة الفاطمية تحصل في دور الضرب على تحرير عيار الفضة رسم قدرة نصف دينار عن كل ألف درهم، وذلك أجرة الضرابين وحق متولي العيار وسائر المدن لأنها تلزم مالكيها⁽⁴⁾ وهو ما أطلق عليه اسم (رسم واجب السكة وأجرة الضرابين).

وقد أستخدمت الصنج لوزن النقود، وقد كانت الصنوج لا تتضمن ذكر لنوع النقود التي كانت توزن عليها ، وكانت تشمل إسم ولقب الخليفة وقد جاءت كتابات هذه الصنج بالخط الكوفي المورق، وكانت عبارة عن كتابات هامشية أو كتابات مركزية فقط أو كتابات هامشية

(1) الدشراوي فرحان، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ص 504.

(2) المقرئزي، إتعاظ الحنفا، الجزء الأول، ص 75.

(3) عاطف، رمضان، موسوعة النقود ، ص 351.

(4) ابن ممانى، قوانين الدواوين، ص 333.

ومركزية معاً، وقد كان هنالك الصنح الزجاجية لوزن النقود الذهبية بفئاتها المختلفة وهي الدينارين، والدينار، ونصف الدينار، وثلاث الدينار وربع الدينار وثمان الدينار كما كان هنالك صنح لوزن النقود الفضية بفئاتها المختلفة وهي الدرهم، نصف الدرهم، ثلث الدرهم، ربع الدرهم وثمان الدرهم، وقد كانت الصنح الزجاجية تباع للصرافين في دار العيار ويشرف عليها المحتسب، وكان للعيار دار تعرف بدار العيار فيه الموازين بأسرها وجميع الصنح وكان تنفق على هذه الدار من الدولة فيما تحتاجه من نحاس وحديد وخشب وزجاج وغير ذلك من الآت وأجور الصناع والمشرفين، وكان المحتسب ونائبه يشرفان على دار العيار ليعتبر المعمول فيها بحضور⁽¹⁾.

كما إنتشر عمل الصيارفة في أرجاء العصر الفاطمي، فقد عمل الصيارفة في تاهرت في القرن الثالث الهجري، وكان الصيرفي يقوم بما تقوم به البنوك حالياً، فهو يستبدل نقوداً بنقود، وهو يدين من آراء الاستدانة، كما أنه مستودع للأمانات فكان بعض الناس يودعون أموالهم عنده، ثم يمكنهم أن يسحبوا المبالغ التي يحتاجونها من الودائع التي أودعوها عند الصيارفة متى أرادوا، وقد كانت العصر الفاطمي تسمح للصيارفة بالعمل في أراضيها نظر لأهمية وجود الصيارفة في تنشيط الحركة التجارية حيث كانوا يصدرون الصكوك والسفائح لذا كان لهم دوراً بارزاً في تسهيل عمليات البيع والشراء⁽²⁾.

(1) النبراوي، الصنح الزجاجية للسكة الفاطمية، ص 8-11-12-17.

(2) جودت عبد الكريم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط، ص 237.

الفصل الخامس

الأزمات الاقتصادية في العصر الفاطمي.

قامت الخلافة الفاطمية وامتدت لنحو قرنين من الزمن تعرضت خلالها العصر الفاطمي إلى حدوث أزمات اقتصادية رغم ما تمتع به من ثروات زراعية ومائية وبشرية، وقد تعددت الأسباب التي كان لها الدور في حدوث الأزمات الاقتصادية في مصر خلال مدة الحكم الفاطمي كل ذلك أسهم في حدوث مجاعات وارتفاع في مستويات الأسعار وأدى إلى حدوث حالات وفاة وتضرر قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة.

المبحث الأول

أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية في العصر الفاطمي.

لعبت عوامل عديدة في حدوث الأزمات الاقتصادية في العصر الفاطمي ، وفي ما يلي

بيان لتلك العوامل وذلك ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: تقلب فيضان النيل: أسهم تقلب فيضان النيل بين الارتفاع والانخفاض في حدوث إختلال في الأسعار وجنوحها نحو الارتفاع والانخفاض. إذ تمثل حالة نقص فيضان النيل سببا رئيسا في نقص الانتاج من المحاصيل المعتمدة على الري، كذلك فإن حالة فيضان النيل وارتفاعه عن المقياس المعياري له تسبب تدميرا للمحاصيل ونقصا في الانتاج مما يؤدي إلى ارتفاع السعر بسبب قلة المعروض من المنتجات. ويذكر المقرئزي بأن ما حدث سنة 387هـ/997م من مجاعات في مدة الحاكم بأمر الله الفاطمي كان سببها قصور النيل وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار وَطُلِبَ القمح فلم يُقَدَّر عليه، وأشدت خوف الناس وأنتهى سعر الخبز إلى أربعة أرتال بدرهم⁽¹⁾.

(1)المقرئزي، اغائة الأمة، ص11.

حدث إرتفاع في مستوى الاسعار في سنة 397 هـ /1007م كان سببه قصور النيل مما أدى إلى حدوث مجاعة خطيرة وطويلة نسبياً، حيث توقفت زيادة النيل فصلّى الناس صلاة الاستسقاء مرتين، وكان النيل عند الذراع الثالثة عشرة وأصابع، ثم كسر الخليج بعد ذلك والنيل عند الذراع الخامسة عشر، وبعدها زاد النيل حتى وصل إلى 17 ذراعاً وستة أصابع ثم نقص ليصل إلى 14 ذراعاً و16 إصبعا فارتفعت أسعار القمح والخبز والجبن وزيت الأكل والأر ولحم البقر وزيت الوقود والتي تعد جميعها من ضروريات الحياة اليومية للأفراد في تلك المدة (1).

وفي سنة 398 هـ /1008م بلغت زيادة النيل أربعة عشر ذراعاً وأصابع، فلحقت الناس من ذلك الشدائد، وبقي الحال إلى سنة 399هـ/1009م فكسّر الخليج والماء 15 ذراعاً، ثم فنقص النيل بعد ذلك بأيام، واجهد الناس الجوع، فاجتمعوا بين القصرين، واستغاثوا بالحاكم بأمر الله في أن ينظر لهم (2). وعاود النيل في سنة 406هـ/1015م ليكون سبباً في حدوث ارتفاع لمستوى الأسعار لكن هذه المرة كان السبب هو ارتفاع فيضان النيل حيث وصل إلى 21 ذراعاً وثلاثة أصابع فغرق المقياس وامتأ كل مكان بالمدينة وبلغ الماء إلى نصف النخل مما يلي بركة الحبشة ولم يبق طريق يسلك إلى القاهرة إلا من الشارع والصحراء، وأدى ذلك إلى غرق الضياع والبساتين الأمر الذي أدى إلى نقص في المحصول مما أدى إلى حدوث نقص في المعروض وزيادة الأسعار (3).

وفي سنة 410 هـ /1019م حدثت أزمة اقتصادية حيث اشتد ارتفاع الأسعار حتى وصل سعر رطل الدقيق درهماً، وبيع اللحم أربع أواق بدرهم ومات كثير من الناس بسبب الجوع حيث بلغ عدد المتوفين في المدة ما بين شهر رمضان المبارك وشوال وذي القعدة 170 ألف شخص وكان

(1) الصاوي أحمد، مجاعات مصر الفاطمية، ص36-37.

(2) المقرزي، اغاثة الأمة، ص13-14.

(3) المقرزي، الخطط، ج1، ص287.

سبب حدوث الأزمة الاقتصادية وما ترتب عليها من ارتفاع الأسعار ومجاعات وحوادث حالات وفاة هو فيضان النيل إلى الحد الذي أدى إغراق الأراضي الزراعية⁽¹⁾.

وفي سنة 1024/415م حدث ارتفاع في مستوى الاسعار وفي هذا يقول المقرئزي "وفي السابع عشرة (من شهر ربيع الأول) ركب الظاهر وعاد، وفي هذا الشهر إشتد غلاء القمح، وعز وجود التبن فيبيع الحمل بدينار، وغلت أصناف الحبوب وعامة ما يؤكل، ولم ير النيل فيما تقدم من السنين أقل نقصانا منه في هذه السنة " ⁽²⁾.

وفي نفس السنة وتحديدا في شهر ذو القعدة حدثت أزمة إقتصادية أشار إليها المقرئزي بقوله " وإشتد الغلاء والقحط بمصر، فبيع الخبز السميد رطلين بدرهم، والحملة الدقيق بأربعة دنانير وتلثين، والتليس القمح بثلاثة دنانير، واللحم أربع أواق بدرهم، وعظم الموت سيما في الفقراء، وغلت عامة الحبوب، وغلا الماء لتعذر الدواب، وبيعت راوية الحمد بثلاثة دراهم، وراوية البغل بدرهمين " ⁽³⁾.

وفي سنة 1031/422م حدث أزمة إقتصادية و كان سببها نقص فيضان النيل حيث ذكر المقرئزي "فيها نقص النيل نقصا فاحشا، فتحرك السعر. وفي سنة 446هـ /1054م حدثت الأزمة الاقتصادية في عهد المستنصر بالله الفاطمي وكان سبب حدوثها هو انخفاض النيل حيث صاحب هذا الانخفاض حدوث المجاعات وانتشار الوباء بين السكان، ولم يكن في المخازن إلا جريات من في القصور ومطبخ السلطان وحواشيه فقط " ⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ المقرئزي، إتحاظ الحنفا، ج2، ص115.

⁽²⁾ المقرئزي، المصدر نفسه، ج2، ص142.

⁽³⁾ المقرئزي، المصدر نفسه، ص180.

⁽⁴⁾ المقرئزي، ج2، ص226.

وفي سنة 447 هـ /1055م حدث غلاء في الاسعار كان سببها قصور فيضان النيل وقد أشار المقرئزي الى ذلك بقوله "فلما كان في سنة سبع وأربعين وقصر النيل نزع السعر وغلا حتى بلغ التليس ثمانية دنانير وصار الخبز طرفه " (1).

وفي سنة 532 هـ /1137م عاود النيل ليكون سببا في حدوث أزمة إقتصادية كان سببها قصور فيضان النيل وقد ذكر المقرئزي ذلك بقوله "وفيها نزع السعر لتوقف النيل، فنال الناس مجاعة، فأمر الحافظ بفتح الأهراء، والبيع منها على الناس بأوسط الأثمان القمح واحتكاره" (2).

كما تعرضت الدولة الفاطمية سنة 455 هـ /1063م لارتفاع كبير في فيضان النيل أدى لحدوث الى نقص المعروض من السلع والمنتجات الزراعية مما ترتب عليه إرتفاع في مستوى الأسعار كما صاحبها انتشار وباء الطاعون ، كما حدث إرتفاعين لمستوى الأسعار كان سببهما انخفاض مستوى زيادة النيل وكان ذلك في سنتي 493 هـ /1100م و 496 هـ /1103م وفي سنة 536 هـ /1141م وسنة 537 هـ /1142م، بلغ سعر القمح 90 درهماً للأردب والخبز ثلاثة أرطال بدينار والشعير 7 دراهم للوبيه، والزيت الطيب الرطل 3 دراهم، والقلقاس كل رطل بدرهم واحد ولم يقدر أحد على شراء الدجاج لارتفاع ثمنه وكان السبب في حدوث الارتفاع في مستوى الأسعار " (3).

كما أشار المقرئزي الى حدوث الغلاء في مدة وزارة طلائع بن رزيك "ثم وقع الغلاء ،بوزارة الصالح طلائع بن رزيك بلغ فيه الأردب خمسة دنانير لقصور ماء النيل عن الوفاء القمح واحتكاره" (4).

(1) المقرئزي، المصدر نفسه ص240.

(2) المقرئزي، إتحاظ الحنفا، ج3، ص165-166.

(3) الصاوي، مجاعات مصر ، ص65-71.

(4) المقرئزي، إغائة الأمة، ص102-103.

يلاحظ أن النيل بحالة نقصه وبحالة فيضانة كان يشكل سببا رئيسا في ارتفاع الاسعار، وكان تأثيره ينصب في الدرجة الأولى على جانب العرض، فيؤثر سلبا في السوق بسبب نقصان وتراجع العرض من تلك السلع، مما أدى إلى ارتفاع السعر مما يؤثر على القوة الشرائية للأف

المطلب الثاني: : تردي أوضاع القطاع الزراعي

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات في العصر الفاطمي لأنه المصدر الأول لتأمين إحتياجات الأفراد من الأقوات ففي مصر الفاطمية، تم زراعة القمح والشعير والأرز والخضار بأنواعها وكذلك الفواكه، إلا أن ضعف سلطان الخليفة وانتشار الفتن بين مكونات الجيش الفاطمي أسهمت في تردي أوضاع القطاع الزراعي، فقد اضطر الفلاحون في مناطق الصعيد المصري إلى ترك أراضيهم نتيجة لهجوم العناصر السودانية من الجيش الفاطمي عليهم بعدما تم طردهم من القاهرة على يد العناصر البربرية والتركية في الجيش الفاطمي، كما عمل العناصر البربرية في الجيش الفاطمي الذين غدر بهم الأتراك وطردوهم من القاهرة وتوجهوا إلى مناطق الوجه البحري عملوا على الهجوم على نظام الري في تلك المناطق وذلك لنشر القحط بين الفلاحين⁽¹⁾.

كما وجدت فئة ترقوا في خدمة الأمراء يتقربون اليهم بما يقومون بجبايته من أموال إليهم، فاحبوا وزادوا في حب القرية من الأمراء ووجدوا في جباية المال أفضل وسيلة للتقرب إلى الأمراء، فقاموا بزيادة مقادير الأجرة المترتبة على الفلاحين والمستأجرين كل عام حتى وصل الأمر إلى مضاعفة الأجر لعشرة أضعاف، فاشتدت الوطأة على الفلاحين وكثرة المغارم في عمل الجسور الامر الذي لحق بالمزارعين الخسارة نتيجة لارتفاع كلفة الحرث والبذور والحصاد وكذلك قيمة

⁽¹⁾نضال سعيد وهيفاء عاصم، الأزمات الاقتصادية ، ص548.

الايجار للأرض الأمر الذي ترتب عليه أن تعطلت الكثير من الأراضي فقلت الغلال وانتشرت الأزمات وعم الجموع وارتفاع الأسعار في البلاد⁽¹⁾.

المطلب الثالث: إجراءات الدولة النقدية: قامت الدولة الفاطمية بالتدخل في سوق الصرف حيث كانت الدراهم القطع سببا في حدوث الأزمات الاقتصادية، حيث بلغ سعر صرفها اربعة وثلاثين درهما بدينار الامر الذي ترتب عليه حدوث ارتفاع في مستوى الاسعار وبالتالي حدوث ارتفاع في الأسعار ، فعملت الدولة على الالغاء الدراهم القطع واستبدالها بدراهم جديدة⁽²⁾.

يفهم من كلام المؤرخين أن الدراهم القطع هي دراهم رديئة، ولحقها الغش مما سبب في زيادة العرض النقدي منها، وازدياد توافرها بأيدي الناس مما أدى إلى ارتفاع في الطلب على شراء السلع، وهذا ارتفاع من جانب الطلب تسببت في ارتفاع الاسعار .

المطلب الرابع: السياسات الاقتصادية للدولة: لعب إحتكار الدولة للسلع الضرورية دورا أساسيا في حدوث الأزمات، ومن أمثلة ذلك ما حدث في سنة 414 هـ /1023م من إرتفاع في الأسعار، إذ قامت الدولة بالإستيلاء على ما ورد إلى ساحل مصر من مراكب القمح، وإحتكار القمح في مستودعات الدولة. وقام بعض رجال الدولة بممارسة التجارة بهدف الربح، ووصل بهم الأمر بأن قاموا بإحتكار الغلال والتحكم في سعرها⁽³⁾

وفي عهد الخليفة المستنصر أسهم سوء إدارة وتدبير وزير الخليفة المستنصر ابي محمد علي اليازوري في حدوث أزمة إقتصادية، وكان سبب ذلك هو قيامة بابداء المشورة للخليفة المستنصر بالعمل على إبدال شراء الغلال وخبزها والتي كانت يقدر قيمتها بمائة الف دينار سنويا بشراء سلع تدر ارباحا كثيرة ولا تتلف كالخشب والحديد والرصاص والعسل والصابون ، وكان السبب في إبداء

(1)المقريزي، اغائة الأمة ، ص40-41.

(2) المقريزي، إتعاط الحنفا ، ج2، ص 69.

(3)المسبحي، أخبار مصر الجزء الرابع، تحقيق أيمن فؤاد السيد، تياري بيانكي، المعهد الفرنسي للأثار الشرقية، القاهرة، 1977م، ص13-15.

هذه المشورة هو ما حدث من منافسة بين الخبازين أسهمت في إنخفاض سعر الخبز بشكل كبير فرأى اليازوري أن السعر هو المتداول وبالتالي السعر منخفض ولا داعي لشراء الغلال لخبزها، والأفضل توجيه المبلغ لشراء سلع تدر ربحا وبالتالي أسهمت هذه السياسة في قلة المعروض وكانت سببا في حدوث إرتفاع في الأسعار في مدة حكم الخليفة المستنصر (1).

· يلاحظ أن عامل السياسات الاقتصادية للحكومة كان أثرها يتركز في جانب العرض، فتعمل على إنخفاض المعروض من السلع سواء بسبب إحتكارها لبعض السلع أو التخلي عن توفير السلع الضرورية.

المطلب الخامس: الإنفاق الترفي: حرص الحكام الفاطميون على منح قادة الجيش والوزراء والقضاة والمحتسبين أجود الأراضي وأعلى المراتب، بالإضافة للخُلع والهدايا وذلك ليضمنوا تأييدهم وليسيطروا بهم على الرعية ويحفظوا بهم ملكهم فقد كانت راواتب رجال الدولة مرتفعة جدا (2).، بالإضافة إلى ما يخلعه الخليفة على وزيره ورجال دولته في شهر رمضان المبارك وفي عيدي الفطر والأضحى (3). كما كان الإنفاق على المناسبات الخاصة بالخلفاء مرتفعة (4).

وكان بعض خلفاء الفاطميين يجلب الذهب والجواهر من اليمن وبلاد الروم فيرصد بها الأثاث وستائر القصور، وقد ذكر المقرئبي أن ما رصع به السرير الذي يجلس عليه الخليفة من الذهب بما مقداره 10 آلاف مثقال من الذهب الخالص (5). ولم تقتصر حالة الترف على الخلفاء بل تعدى الأمر حتى وصل إلى نسائهم (6). وإتصفت مصروفات المناسبات والأعياد بالبذخ في مصر في العصر الفاطمي فقد كان يمد في شهر رمضان كل ليلة بقاعة الذهب ابتداءً من اليوم الرابع من

(1) المقرئبي، إغاثة الأمة، ص 18.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، ج 3، ص 598.

(3) المقرئبي، الخطط، ج 2، ص 250-254.

(4) المقرئبي، إتعاظ الحنفا، ج 1، ص 269.

(5) المقرئبي، إتعاظ الحنفا، ج 3، ص 343.

(6) أبو المحاسن جمال الدين، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م، ص 195.

الشهر وحتى اليوم السادس والعشرين منه، طعاما فيه العديد من أنواع المأكولات والأغذية وبلغ ما ينفق في شهر رمضان ما قيمته 3 آلاف دينار، أما في العيدين فقد كانت توضع الأطعمة والحلوى على أواني الفضة والذهب والصيني وطوله بطول القاعة وعرضه 10 أذرع، ويوضع في وسطه 21 طبقاً في كل طبق 21 خروفاً، ومن الدجاج 350 دجاجة، ومن الفراريج مثلها، وكذلك من الحمام ويتخلل هذه الأطباق صحون خزفيه يبلغ عددها 500 صحن في كل صحن 9 دجاجات بعد ذلك يحضر قصران من حلوى عملا بدار الفطرة زنة كل واحد 17 قنطاراً يوضعان في أول القاعة وآخرها⁽¹⁾.

وكما تعددت مواكب الاحتفالات فكان موكب ركوب أول العام، وموكب ركوب أول شهر رمضان وموكب ركوب صلاة عيد الفطر وصلاة عيد الأضحى، وركوب فتح الخليج وموكب ركوب الخليفة في الأعياد الشيعية، وركوب الاحتفال بمقياس النيل، كل هذه الاحتفالات كان ينفق في تجهيزها والاستعداد لها ويصرف فيه من الأموال والخلع والهدايا وما يذبح فيه من الأطعمة⁽²⁾. من المعروف أن الانفاق الترفي يؤثر في جانب الطلب، إذا أن ارتفاع الدخول بسبب الاعطيات والخلع وغيرها، أدى إلى ارتفاع الانفاق الاستهلاكي الذي يؤثر تأثير جليا في الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يسبب في حالة من ارتفاع المستوى العام للأسعار بحسب النظرية الاقتصادية.

المطلب السادس: الأحداث السياسية: لعبت الأحداث السياسية دوراً في حدوث الأزمات الاقتصادية ففي مدة الحصار التي تعرض لها القائد الفاطمي جوهر الصقلي في عسقلان سنة 364 هـ / 974م فارتفعت الأسعار وبلغ سعر قفيز القمح أربعين ديناراً⁽³⁾.

⁽¹⁾ ابن الطويره، نزهة المقلتين، ص211-215.

⁽²⁾ سيد أيمن فؤاد، الدولة الفاطمية في مصر، تفسير جديد، ص411.

⁽³⁾ (المقريزي، إتعاظ الحنفاء، ج1، ص241.

هذا الأمر انعكس على سعر مادتي الحنطة والخبز، واللذان تعدان من السلع الأساسية فارتفعت الأسعار. كما عمل البيزنطيون على إحراق وإفساد حقول الحنطة والشعير وغيرها من المحاصيل الأمر الذي أدى إلى نقص المعروض من الحبوب والنهار وبالتالي إرتفاع سعرها⁽¹⁾.

كما شهدت مدة الحكم الفاطمي لدمشق ارتفاعاً في الأسعار، وكان من أهم أسباب هذا الارتفاع الغزو الفاطمي لمدينة دمشق وما رافقه من سلب ونهب وتدمير، وغزو القرامطة لبلاد الشام وإفسادهم لغوطة دمشق ومنتجاتها الزراعية، بالإضافة للفتن والخلافات الناجمة عن عدم التوافق بين أهل دمشق والفاطميين حيث ترتب على هذه الخلافات والفتن قلة الإنتاج نتيجة توقف العمل بالزراعة مما ترتب عليه قلة المعروض الأمر الذي أسهم في ارتفاع مستوى الأسعار وقد حدثت تلك الارتفاعات في الاسعار في سنتي 369 هـ و 373 هـ⁽²⁾.

وفي سنة 396 هـ / 1006م حدثت ثورة على الخليفة الحاكم بأمر الله اثرت سلباً على إيرادات الدولة⁽³⁾ واستمرت الاضطرابات التي ترتبت عليها التأثير على مستوى الأسعار بمصر، وقل وجود الخبز وبيع مبلولاً ستة أرطال بدرهم، وكان يباع قبل ذلك عشرة أرطال بدرهم وتزايد سعر الدقيق وروايا الماء إلى أن تم القضاء على ثورة ورجعت الأسعار إلى الاستقرار⁽⁴⁾.

يلاحظ أن الاضطرابات والحروب الداخلية لعبت دوراً رئيساً في اضطراب الأسعار وتقلبها، ولوحظ وجود حالة من التوقعات السلبية التي كان يتوقعها عامة الناس حول توافر السلع وقت الازمات، إذ غالباً ما كانت تلك التوقعات تؤدي بهم الى زيادة طلبهم على السلع في محاولة منه لتخزينها وقت الفتنة، هذا من جهة الطلب، أما من جهة العرض فكان التأثير يتمثل في نقص

(1) الزبيد محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية ص 430.

(2) محاسنة محمد، تاريخ دمشق خلال الحكم الفاطمي، ص 238.

(60) أبو ركود هو الوليد بن هشام بن عبد الملف بن عبد الرحمن الأموي ولد بالأندلس. قدم القيروان ثم دخل إلى مصر وأقام بها وكان يعلم الصبيان القرآن بمصر والقيروان. انظر المقرئزي، إتعاظ الحنفاء، ج 2، ص 60.

(4) المقرئزي إتعاظ الحنفاء، ج 2، ص 60-63.

المعروض من السلع نتيجة الحصار وحالات النهب والسلب التي ترافق تلك الفتن والاضطرابات الداخلية في البلاد.

المبحث الثاني

الإجراءات التي اتخذتها الدولة الفاطمية لعلاج الأزمات الاقتصادية.

قامت الدولة بإتخاذ العديد من الإجراءات وذلك للحد من تقلبات الأسعار ومن أبرز تلك

الإجراءات التي قامت بها الدولة الفاطمية ما يلي:

المطلب الأول: مواجهة الإحتكار: قامت الدولة الفاطمية بإتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة

الإحتكار نذكر منها ما قام به المحتسب سنة 359 هـ /970م، إذ قام المحتسب بضبط ساحل بولاق

حيث ترد الغلة في المراكب، وجمع تجار القمح وسماسرة الغلال في موضع واحد، وسد الطريق إلا

طريق واحد يتم منه خروج القمح تحت إشرافه ويحضره، ثم قام بضرب أحد عشر طحاناً وشهرهم

لكونهم حاولوا تخزين القمح بقصد احتكاره⁽¹⁾.

وفي سنة 395 هـ /1005م برزت الأوامر للمحتسب، بالنظر في أمر الأسعار، فجمع خُزَّان الغلال

والطحَّانين والخبازين، وقبض على ما بالساحل من غلال، وأمر أن لا تباع إلا للطحَّانين، وضرب

جماعة بالسياط وشهَّروهم، وفي سنة 398 هـ /1008م، خرج الخليفة الحاكم من باب البحر وركب

حماره وقال: أنا ماضي إلى جامع راشد، فأقسم بالله إن عُذْتُ فوجدت في الطريق موضعاً يطأه

حماري، مكشوفاً من الغلَّة لأضربن رقبة كل من يقال لي أن عنده شيئاً منها ولأحرقن داره وأنهبن

ماله ولشدة الغلال المحتكرة بلغ سعر النقلة على الحمار ديناراً وذلك لشدة حركة النقل فامتألت

(1) الصاوي، مجاعات مصر الفاطمية، ص30.

الطرق بالغلل، وأمر بتقدير ما يحتاج إليه كل يوم من الغلال، فاستجابوا له فانفجرت الأزمة وانخفضت الأسعار وعمت الغلال بالأسواق⁽¹⁾.

في سنة 457 هـ / 1065م قام الخليفة المستنصر بالله الفاطمي بإحضار الوالي وهدده إذا لم يظهر الخبز في الأسواق سوف يضرب رقبتة وينهب ماله، فقام الوالي بإخراج قوم من الحبس وجب عليهم القتل وألبسهم لباس التجار وأجلسهم مجلس الخليفة المستنصر حيث جمع الخليفة تجار الغلال والخبازيين والطحانيين، فقام الخليفة بقتل عدد من هؤلاء الذين وجب عليهم القتل ووصفهم بأنهم محتكرون وبأنهم ساهموا في الخراب الذي حل بالبلاد الأمر الذي إضطر التجار المحتكرين والخبازيين والطحانيين بالتعهد بإخراج الغلة واعمار الأسواق بالخبز⁽²⁾.

وفي مدة الخليفة الأمر بأحكام الله قام الوزير المأمون البطائحي بالختم على مخازن الغلال، وأحضر أرباب الغلال وخيرهم في أن تبقى غلاتهم تحت الختم الى أن تصل الغلال الجديدة، أو أن يفرج عنها على أن تباع كل مائة أردب قمح بثلاثين دينار، فوافق بعض التجار ورفض البعض الآخر وقدر الوزير البطائحي ما يحتاج إليه الناس من غلال فانفجرت الأزمة وحلت، و في عهد الخليفة الحافظ لدين الله ووزارة الأفضل بن وحش قام الوزير الأفضل بإحضار كل ما يتعلق به ذكر الغلة وأدب جماعة من المحتكرين، ومن يزيد في الأسعار وأوجب عليهم القيام بمد السوق بما يحتاج إليه من غلال وأشرف على الأمر بنفسه وكشف عن الناس ما نزل بهم من الغلاء⁽³⁾. وفي مدة الحاكم الفائز بنصر الله حدثت أزمة اقتصادية بسبب وجود الاحتكار، الأمر

(1) المقريزي، اغاثة الأمة، ص 11-13.

(2) المقريزي، المصدر نفسه، ص 21-22.

(3) المقريزي، اغاثة الأمة، ص 22-23.

الذي ألجأ الدولة إلى إخراج الغلال من الأهراء بكميات كبيرة مع تخفيض الأسعار ومنع الاحتكار الأمر الذي أدى إلى انفراج الأزمة⁽¹⁾.

كما عملت الدولة على إخفاء امر نقص النيل ولم تكن تسمح بالإعلان عن القراءات التي تصدر فيما يخص مقاييس النيل الا في حال التأكد من أن المقاييس وصلت للمستوى المطلوب الذي يسهم في سد الحاجات وذلك حرصا من الدولة على عدم قيام التجار والخبازين والطحانين باحتكار الغلال وبالتالي يجمعوا عن عرضها في الأسواق الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع مستوى الأسعار، كما يمكن أن يفهم من ذلك أن الدولة كانت تهدف الى تغييب حالة التوقعات المتشائمة من قبل الناس في حال نقص النيل وما يرافق ذلك من تكالب على شراء السلع ورفع للأسعار⁽²⁾.

يلاحظ أن سياسة الدولة في مواجهة الاحتكار كانت تعتمد في الدرجة الأولى على اجبار المحتكرين على اخراج السلع من مخازنها وعرضها في الاسواق، مع ما يرافق هذه السياسة من فرض عقوبات تعزيرية على المحتكرين، وتهديدهم بالسجن أو القتل، او بالختم على مخازنهم. وهذه السياسة تعرف على انها سياسة تدخل مباشر من قبل الدولة في الاسواق، وهي مما اجازه الفقهاء في حالة وجود الاحتكار.

المطلب الثاني: التسعير: كانت الدولة تلجأ الى التسعير في حالات كثيرة من اجل الحد من ارتفاع الاسعار، مثال ذلك ما قامت به وفي سنة 395 هـ /1005م وذلك خلال حكم الحاكم بأمر الله الفاطمي بتسعير السلع، حيث اصدر الأوامر للمحتسب بالنظر في أمر الأسعار نظرا لإرتفاعها ، فقام المحتسب بتسعير القمح كل تليس بدينار إلا قيراط، والشعير عشر وبيات بدينار، والحطب

(1)الصاوي، المجاعة، ص17.

(2)مشرفه عطيه،نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين،دار الفكر العربي،القاهرة1948م،،ص395.

عشر حملات بدينار، وسعر سائر الحبوب والمبيعات⁽¹⁾. وفي سنة 447 هـ /1055 أصدر الوزير اليازوري قرار بتسعير تليس القمح بثلاثة دنانير بعد أن كان سعر التليس من القمح ثمانية دنانير⁽²⁾ وفي زمن الخليفة الأمر بأحكام الله قام الوزير البطائحي بتسعير القمح كل مائة أردب بثلاثين دينار بعد أن كان التجار يبيعونه كل مائة أردب بمائة وثلاثين ديناراً⁽³⁾. كما تم تسعير بعض السلع كالخبر مثل حيث بيع اثني عشر رجلاً بدرهم جديد، واللحم رطلين بدرهم وتم تسعير الكثير من الأشياء⁽⁴⁾.

يلاحظ أن الدولة كانت تسعر السلع الضرورية في حالات الغلاء، وذلك في محاولة منها لمنع حدوث المزيد من الارتفاع في السعر، ولتكمين الناس من الشراء بأسعار معقولة. ومن المعروف أن الاقتصاد الإسلامي لا يقبل تدخل الدولة في السوق عن طريق التسعير كأصل، ولكن الفقهاء اجازو التسعير في حال وجود ضرورة تستدعي ذلك، وذلك مثل وجود الاحتكار.

لذلك فإن قيام الدولة بالتسعير جائز في حالة الاحتكار تلك.

المطلب الثالث: قيام الدولة بدخول السوق مشترياً أو بائعاً للسلع الضرورية: كانت الدولة الفاطمية تقوم بشراء الحبوب وذلك عن طريق الاهراء والمتاجر الخاصة بالدولة، إذ كانت تقوم بتوزيع الحبوب وقت الأزمات والحاجة على الطحانيين والخبازين، بمعنى أنها كانت تدخل كتاجر وهي فكرة تكاد أن تقارب بمفهومها تدخل الحكومات في تجارة الحمدة أو تقديم السلع المدعومة للمواطنين، وكان من شأن هذه السياسة أن تحد من ارتفاع الأسعار أثناء الأزمات⁽⁵⁾.

(1) المقرئزي، إغاثة الأمة، ص 91 .

(2) المقرئزي، المصدر نفسه، ص 96.

(3) المقرئزي، المصدر نفسه، ص 101 .

(4) المقرئزي، إتعاط الحنفا، ج 2، ص 69.

(5) الصاوي، المجاعة، ص 155.

كما عملت الدولة على بيع السلع من خلال إقامة متاجر بيع الغلال ودكاكين الخبز المملوكة للدولة وكان الهدف من وراء ذلك العمل على تثبيت الأسعار. كما عملت الدولة في كثير من الحالات على إلغاء الوساطه في عملية تداول وبيع القمح والدقيق ، فلم تكن تسمح ببيع القمح إلا للطحانيين ، ولا يخرج الدقيق من المخازن إلا للمخابز مباشرة دون أي وجود للوسطاء، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض تكاليف الانتاج بسبب غياب الوسطاء واجورهم التي ترفع من تكاليف الإنتاج في حال وجودها .(1).

المطلب الرابع: الإجراءات النقدية للدولة: فقامت الدولة الفاطمية بالتدخل في سوق الصرف حيث كانت الدراهم المغشوشة سببا في حدوث الازمات الاقتصادية، مثال ذلك ما حدث في عهد الخليفة الحاكم بتحديد سعر الصرف نتيجة لإضطراب الأمور في السوق وإختلاف الناس فقد ذكر المقرئ في سنة 395 هـ /1005م " وفيه (أي في شهر رمضان) اضطرب السعر واختلف الناس في الدراهم والصرف، فكانت المعاملة بالدراهم الزائدة والقطع، واستقر سعرها على ستة وعشرين درهماً بدينار (2) ".

وفي سنة 397هـ/1007م تدخلت الدولة حيث اضطربت الأسعار وكان سبب ذلك هو وجود الدراهم القطع في السوق وبلغ سعر صرفها أربعة وثلاثين درهماً بدينار (3) ، مما أدى إلى عدم استقرار الأسعار وجنوحها نحو الارتفاع وبالتالي اضطربت أمور السوق، فقامت الدولة بالتدخل وأنزلت من بيت المال عشرين صندوقاً فيها دراهم جدد وقامت بتوزيعها على الصيارفة، وقرئ سجل يمنع الدراهم القطع والمنع من المعاملة بها، وأمر الناس بحمل ما كان منها إلى دار الضرب فتم

(1) الصاوي، المجاعة، ص156.

(2) المقرئ، إتعاظ الحنفا، ج2، ص 58.

(3) المقرئ، المصدر نفسه، ص 69.

تسعير بعض السلع كالخبر مثل حيث بيع اثني عشر رطلاً بدرهم جديد، واللحم رطلين بدرهم وتم تسعير الكثير من الأشياء، وتم تحديد سعر صرف الدينار بثمانين درهماً من الدراهم الجدد⁽¹⁾ .

يلاحظ أن الدولة الفاطمية عملت على إستبدال النقود المغشوشة في حال رواجها، بنقود جديدة، وذلك لعلمها أن تلك النقود المغشوشة تعمل على زيادة العرض النقدي مما يحفز في ارتفاع الطلب الكلي في الاقتصاد، وذلك عن طريق زيادة الانفاق الاستهلاكي الناجم عن ارتفاع الدخل. ومن ثم فإن سياستها في استبدال النقد المغشوش بنقد جديد كانت سياسة ناجحة

(¹) المقريري، نفس المصدر والصفحة.

النتائج والتوصيات

1. بينت الدراسة بأن العصر الفاطمي كانت غنية بالسلالات العرقية والعقائد الدينية المختلفة. فالمجتمع الفاطمي يضم بالإضافة إلى العرب عناصر من البربر الأتراك والديلم والأرمن والصقالبة كما كانت العصر الفاطمي تضم المسيحيين واليهود إلى جانب المسلمين. وكان لهم حرية ممارسة طقوسهم الدينية في كنائسهم.

2. التركيب الاجتماعي للدولة الفاطمية يتكون بشكل عام من الفئة الخاصة المكونة من الخلفاء والوزراء ثم ، ثم فئة التجار، ثم فئة العامة، ثم بعد ذلك فئة أهل الذمة والعبيد.

3. شكل نظام الإقطاع السمة البارزة في نظام الملكية في العصر الفاطمي، إلى جانب ذلك وجد في نظام الملكية الفاطمي أنواع أخرى من الملكية كالملكية الفردية والتي كانت تتمثل بملكية الفلاحين الصغار والحرفيين والتجار. كما كان الوقف نوعاً من أنواع الملكية في العصر الفاطمي.

4. اهتم الفاطميون بالتجارة، وعملوا على تأمين الطرق التجارية وإقامة المنشأة التجارية والأسواق، وتحسين العلاقات التجارية الخارجية. وكان لموقع العصر الفاطمي الجغرافي المتميز دور كبير في جعلها مركزاً لتجارة العبور بين الشرق والغرب، من خلال إشرافها على موانئ البحر الأحمر، واتصالها بالبحر المتوسط.

5. ازدهرت الزراعة في العصر الفاطمي، وأشتهرت بتعدد وكثرة وجودة المحاصيل الزراعية. ولعل السبب يعود إلى إعتناء الفاطميين بنظام الري وبناء السدود عناية كبيرة كوسيلة أساسية في تحقيق هذا الإزدهار.

6. توفر للدولة الفاطمية موارد مالية كبيرة ساعدتها في تسيير الحياة الاقتصادية وتمويل الجيوش والفتوحات. ومن أبرز واردات العصر الفاطمي الخراج، والضرائب التجارية،

والزراعية، والجزية، والمصادرات وغيرها من الموارد. كما تعددت النفقات في الدولة

الفاطمية وتتنوع ما بين نفقات خاصة للقصر والنفقات العسكرية، والمرتببات.

7. كانت النقود في العصر الفاطمي تتكون من الدينير الذهبية، والدرهم الفضية، والفلوس

النحاسية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن التقدم بمجموعه من التوصيات التي يمكن

أن تساعد الباحثين ومن أهم التوصيات ما يلي:

1. استكمال البحث في التاريخ الاقتصادي للدولة الفاطمية خاصة في مدة حكمهم للمغرب

الإسلامي والحجاز وذلك لكون أغلب الدراسات ذات البعد الاقتصادي تتناول مدة حكم

الفاطميين لمصر.

2. الاستفادة من الجوانب المضيئة وخاصة في الجوانب الاقتصادية حيث وصلت العصر

الفاطمي في فترات معينة إلى درجات متقدمة من النمو والازدهار بما يتناسب مع متطلبات

العصر.

المصادر والمراجع

المصادر

1. ابن أثير، عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، الكامل في التاريخ، الجزء السابع، تعليق عبد الوهاب النجار، دار الطباعة المصرية، القاهرة، 1935. توفي سنة 774هـ/1372م. توفي سنة 606هـ/1210م.
2. الإدريسي، أبو عبدالله محمد الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد الأول، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة،
3. وصف أفريقيا الشمالية والصحراوية، صحة هنري بريس، الجزائر، 1957م، توفي سنة 560هـ/1166م.
4. الإصطخري، إبراهيم بن محمد الفارسي، المسالك والممالك، ليدن، 1927م. . توفي سنة 346هـ/957م.
5. الأندلسي، ابن الخير، الفلاحة الاندلسية، المطبعة الجديدة، فاس، 1938. توفي سنة 580هـ/1184م
6. البكري، عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد، المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، مكتبة المثلى، بغداد، 1957. توفي سنة 487هـ/1094م.
7. المغرب في ذكر بلاد افريقيا والمغرب، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة، 1993.

8. ابن الجبير، احمد بن محمد، رحلة ابن الجبير، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1981. توفي سنة 614 هـ / 1217 م.
9. ابن حماد، أبو عبد الله محمد بن علي بن حماد، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، مطبعة حول كاريونيل، الجزائر، 1935 م. توفي 628 هـ / 1231 م.
10. أبو حنيفة، النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي المغربي، الهمة في آداب إتباع الأئمة، القاهرة، د.ت. 363 هـ / 974 م.
11. رسالة افتتاح الدعوة، تحقيق فرحان الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، د. ت. توفي 363 هـ / 974 م.
12. ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن حوقل، صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1900 م. توفي سنة 367 هـ / 978 م.
13. خسرو ناصر، سفرنامه، ترجمة يحيى الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، 1993 م. توفي سنة 481 هـ / 1088 م.
14. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ج1، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة. توفي سنة 808 هـ / 1406 م.
15. ابن خلكان شمس الدين أبو العباس، وفيات الأعيان وابناء ابناء الزمان، تحقيق احسان عباس، دار الثقافة، لبنان، الجزء الأول، د. ت، توفي سنة 681 هـ / 1282 م.
16. ابن الشيزري عبد الرحمن، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق السيد العريني، دار الثقافة، لبنان 1946 م. توفي سنة 589 هـ / 1193 م.
17. ابن الصيرفي، أبي القاسم علي بن منجب بن سليمان، الإشارة إلى من نال الوزارة، المعهد الفرنسي، القاهرة، 1923 م. توفي سنة 542 هـ / 1147 م.

18. ابن الطوير، أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القيسراني، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، حققه وقدم أيمن فؤاد سيد، دار النشر فرانسشتايز شتوتغارت، 1992م. توفي سنة 617هـ/1220م. توفي سنة 359هـ/1191م.
19. ابن ظافر، أبو الحسن جمال الدين علي بن ظافر بن حسين الأزدي الخزرجي، أخبار الدول المنقطعة، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، القاهرة، 1972. . توفي سنة 613هـ/1216م.
20. عبد الرحمن بن خلدون، كتاب العبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الجزء السادس، 1983م. توفي سنة 808هـ/1406م
21. عبيد، القاسم بن سلام، الأموال، دار الحداثة والمعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1988م. توفي سنة 224هـ/838م.
22. عذارى، أبو العباس أحمد بن محمد بن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س. كوان وليفي وفنسال، الجزء الأول، دار الثقافة بيروت، 1980م، توفي 712هـ/1312م.
23. أبو الفداء عماد الدين، تقويم البلدان، اعتنى بتصحيحه رينون، طبع في باريس، فرنسا، 1840م. توفي سنة 774هـ/1372م.
24. القلقشندي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد، الصبح الأعشى، الجزء الثالث عشر، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1918م. توفي سنة 821هـ/1418م.
25. الكاساني أبو بكر مسعود بن أحمد، بدائع الضائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، الجزء الخامس، بيروت، الطبعة الثانية، 1982م. توفي 587هـ/1191م.

26. أبو الفداء، إسماعيل بن علي، تقويم البلدان، دار الطباعة السلطانية، باريس،
1840م. توفي سنة 587هـ/1191م.

27. ابن الماوردي، أبو محمد علي بن محمد بن الحبيب البصري، الأحكام السلطانية،
صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت 2000م. توفي سنة
480هـ/1058م.

28. ابن المجاور، جمال الدين يوسف بن يعقوب بن محمد البغدادي، صفة بلاد اليمن
ومكة وبعض الحجاز - المسمى تاريخ المستبصر، تحقيق: أوسكار لوفغرين، مطبعة
بريل ليدن، هولندا، 1951م. توفي سنة 690هـ/1203م

29. ابن المخزومي، أبي الحسن علي بن عثمان، المنتقى من كتاب المنهاج في علم خراج
مصر، تحقيق كلود كاهن مراجعة يوسف راغب، المعهد العلمي للأثار
الشرقية، القاهرة، 1986م. توفي سنة 585هـ/1189م.

30. المسبحي، عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد بن إسماعيل بن عبد العزيز، أخبار
مصر الجزء الرابع، تحقيق أيمن فؤاد السيد، تياربي بيانكي، المعهد الفرنسي للأثار
الشرقية، القاهرة، 1977م. توفي سنة 420هـ/1029م.

31. أخبار مصر في سنتين 414 - 415هـ، تحقيق وليم ج بلورد، الهيئة المصرية العامة
للكتاب د. ط، 1980م.

32. المقدسي، محمد بن احمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مديولي، القاهرة،
الطبعة الثالثة، 1991م. توفي سنة 380هـ/990م.

33. المقرئ بن تقي الدين أحمد بن علي اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، الجزء
الثاني، تحقيق محمد حلمي محمد احمد، القاهرة 1996م. توفي سنة 845هـ/1442م.

34. إتعاط الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الحنفا، تحقيق جمال الدين الشيال، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجزء الأول، القاهرة، 1967.
35. إتعاط الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الحنفا، تحقيق جمال الدين الشيال وزارة الأوقاف المصرية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، القاهرة، 1996م.
36. اتعاط الخنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الحنفا، الجزء الثالث، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1996م.
37. إغاثة الأمة بكشف الأمة، قدم له وعلق عليه ياسر صالحين، مكتبة الآداب، د. ط، القاهرة، 1999م.
38. الأوزان والأكيال الشرعية، تحقيق سلطان بن هليل، دار البشائر الإسلامية، بيروت الطبعة الأولى، 2007م.
39. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، الجزء الأول، المطبعة الأميرية بولاق، القاهرة، 1835م.
40. ابن مماتي، أبو المكارم الأسعد بن المهذب، قوانين الدواوين، حققه وجمعه عزيز سوربال عطيه، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1991م. توفي سنة 577هـ/1181م
41. ابن ميسر، المنتقى من أخبار مصر، تحقيق ايمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1983م. توفي سنة 677هـ/1278م.
42. يحيى الاشبيلي، كتاب الفلاحة، مدريد، الجزء الأول 1802م. توفي سنة 552هـ/1158م.

43. ابن اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي، البلدان، وضع حواشيه محمد أمين ضنّأوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002م، توفي 284هـ/895هـ.

المراجع

1. أيوب إبراهيم، التاريخ الفاطمي السياسي، الشركة العالمية للكتابة، بيروت، 1997م
2. التاريخ الفاطمي الاجتماعي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.
3. جنحاني الحبيب، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1986م.
4. جوايتاين، دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تحقيق عطية القوصي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980م
5. جمال الدين عبد الله محمد، الدولة الفاطمية قيامها ببلاد المغرب وانتقالها إلى مصر إلى نهاية القرن الرابع الهجري مع عناية خاصة بالجيش، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991م.
5. حسن إبراهيم، تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1994م.
6. حسن إبراهيم، تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسوريا وبلاد العرب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958م.
7. حسن زكي، الكنوز الفاطمية، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009م.
8. حشيش كمال، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1984م.

9. خضيرى أحمد حسن ، علاقة الفاطميين بمصر بدول المغرب، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999م.
10. الدخيل محمد، الدولة الفاطمية الدور السياسى والحضارى للأسرة الجمالية، مؤسسة الانتشار العربى، بيروت، الطبعة الأولى، 2009م.
11. الدشراوى فرحات ، الخلافة الفاطمية بالمغرب التاريخ السياسى والمؤسسات، دار الغرب الإسلامى، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م.
12. الدورى تقي الدين، صقلية علاقاتها بدول البحر الابيض المتوسط الاسلامى من الفتح العربى حتى الغزو النورمندى، دار الرشيد للنشر، بغداد، د.ط، 1980م.
13. ذياب سلمان، القانون التجارى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م.
14. رمضان عاطف، موسوعة النقود فى العالم الاسلامى، دار القاهرة للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004م.
15. رمضان هويدا، المجتمع فى مصر الاسلامى من الفتح العربى الى العصر الفاطمى، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994م.
16. رمضان هويدا، اليهود فى مصر الاسلامى حتى نهاية العصر الايوبى الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 2003م، د. ط.
17. رملوى محمد، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الاسلامى، دار الفكر الجامعى، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2011م.
18. سالم السيد والغبارى احمد، تاريخ البحرىة الاسلامىة فى مصر والشام، مؤسسة شباب الاسكندرية، الجزء الأول، 1993م.

19. سالم السيد وسالم سحر, تاريخ مصر الاسلامية حتى نهاية العصر الفاطمي, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, 2001م, الجزء الأول, د. د. ط..
20. سديره سيد, الحرف والصناعات في مصر الاسلامية منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1991م
21. سرور محمد جمال الدين, تاريخ الحضارة الاسلامية في الشرق, دار الفكر العربي للطباعة والنشر, القاهرة, الطبعة الأولى, 1965م.
22. سرور محمد جمال الدين, تاريخ الدولة الفاطمية, دار الفكر العربي د. د. ط, القاهرة, 1995م.
23. سروري, محمد, الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة (429-626هـ / 1037-1228م), ط1, وزارة الثقافة والسياحة, صنعاء, 2004 م.
24. سعيد مصطفى, ادارة الازمات الاقتصادية والإدارية , الهيئة المصرية العامة للكتاب, الطبعة الثانية 1998م.
25. سلام شافعي, أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول, الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1995م,
26. سلطان عبد المنعم , الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي. دار الثقافة العلمية, الاسكندرية, 1999م.
27. سلطان عبد المنعم, الأسواق في العصر الفاطمي دراسة وثائقية, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, 1997م, د. د. ط.

28. سلطان عبد المنعم, المجتمع المصري في العصر الفاطمي دراسة تاريخية وثائقية, دار المعارف, الاسكندرية, 1985م, د. ط.
29. سلوى سليمان, السياسة الاقتصادية, وكالة المطبوعات, الكويت, الطبعة الأولى, 1973م.
30. سمير معنوق, امينه عبد الله, المالية العامة, دار النهضة العربية, القاهرة, الطبعة الأولى, 2000م.
31. سيد أيمن فؤاد, الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد, الدار المصرية اللبنانية, الطبعة الأولى, القاهرة 1992م.
32. سيد أيمن فؤاد, النظم والحضارة, ضمن كتاب الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, الطبعة الثانية, 2000م.
33. شيخ فاتن, الحياة الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية للمغاربة في العصر الفاطمي, شركة نوابغ الفكر, القاهرة, الطبعة الأولى, 2008م.
34. صابر محمد دياب, سياسة الدولة الإسلامية في حوض البحر الأبيض المتوسط, عالم الكتب, القاهرة, 1973م.
35. سعدية أيوب, دمشق الشام أقدم مدينة في العالم, مؤسسة الصالحاني للطباعة, دمشق, 1989م.
36. صاوي أحمد, مجاعات, مصر الفاطمية, دار التضامن للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, بيروت, 1988م.
37. صبره عفاف, العلاقات بين الشرق والغرب علاقة البندقية بمصر والشام في الفترة ما بين 1100م-1400م, دار النهضة العربية, القاهرة, الطبعة الأولى, 1983م.

38. صفوح خير , مدينة دمشق , وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي , دمشق , 1969م.
- 39 . عبد الفتاح صفاء , الموائى والثغور المصرية من الفتح الاسلامي حتى نهاية العصر الفاطمي , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , 2010م
40. عبد الوهاب حسن حسني النقود العربية في تونس , البنك المركزي التونسي , تونس , م1965م.
41. علي أكرم , خطط دمشق , دار الطباع , دمشق , الطبعة الأولى , 1989م
42. علي السيد علي , العلاقات التجارية بين المسلمين والصليبيين , عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية , القاهرة , الطبعة الأولى , 1996م.
43. عوف أحمد محمد , مدينة الفسطاط وعبقورية المكان , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , 2003.
- فهد , النجم عمر بن فهد بن محمد , إتحاف الورى بأخبار أم القرى , مركز البحث العلمي جامعة ام القرى , مكة المكرمة , الطبعة الأولى , الجزء الثاني , 1984م.
44. قازان وليم , المسكوكات الإسلامية , بنك بيروت , بيروت , 1983م.
45. كفراوي عوف , الرقابة المالية في الاسلام , مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية , مصر , الطبعة الأولى , 1999م.
46. تامر عارف , الدولة الفاطمية الكبرى , دار آل البيت للطباعة والنشر , بيروت , 2007م.
47. ماجد عبد المنعم , تاريخ الخلافة الفاطمية , دار الفكر , عمان , الطبعة الأولى , 2011م.

48. النظم والحضارة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ، الطبعة الأولى،
49. ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر التاريخ السياسي، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، الإسكندرية.1976م.
50. الحاكم بأمر الله الخليفة المفترى عليه، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1982م.
51. مبيض سليم عرفات، النقود العربية الفلسطينية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989م.
52. متر آدم الحضارة الاسلامية في القرن الرابع هجري، ترجمة محمد عبد الهادي، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، 1956م.
53. محاميد حاتم محمد ، التطورات في نظام الحكم والإدارة في مصر الفاطمية، مطبعة أسيل الرام، القدس الطبعة الأولى، 2001م.
54. محمد محمود ادريس، تاريخ الحضارة الاسلامية في العصر الفاطمي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1986م.
55. مرمول صالح، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في المغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، د. د. ط.
56. مشرفه عطيه،نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين،دار الفكر العربي،القاهرة1948م.
- 57.توفيق عمر كمال، الدبلوماسية الاسلامية والعلاقات السليمة مع الصليبيين، دراسة تحليلية وثائقية في التاريخ الدبلوماسي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، الطبعة الأولى، 1998م.

58. مناوي محمد حمدي، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، دار المعارف، القاهرة، 1982م.
59. موسى عز الدين، النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1983م.
60. مؤنس حسين، عالم الاسلام، دار المعارف، القاهرة، 1973م.
61. نبراوي رأفت، ماجدة يوسف وعبد المعطي نبيل، الصنج الزجاجية للسكة الفاطمية المحفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997م.
62. نعيم زكي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، 1968م.
63. النقاش زكي، العلاقات الاجتماعية والثقافية بين العرب والفرنج خلال الحروب الصليبية، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1946م.
64. النقر محمد، التجارة الداخلية والخارجية للعالم الاسلامي في العصر الوسيط، دار المسار للنشر والتوزيع، المفرق، الطبعة الأولى، 2002م.
65. هارتليوتيسدل كيث وكليم، السياسة الاقتصادية الجزئية، ترجمة عبد المنعم السيد علي، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1981م.
66. هانتس فالتر، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المثري، الجامعة الأردنية، عمان، 1970م.
67. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1988م.

68.الوزان حسن، وصف أفريقيا، ترجمة الدكن عبد الرحمن حميدة، جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية، السعودية 1985م

70. يعلاوي محمد ، تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، القسم الخاص من كتاب عيون

الأخبار، للداعي إدريس عماد الدين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة

الأولى، 1985م.

71. يوسف جودت عبد الكريم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط

خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9- 10م)، ديوان المطبوعات الجزائرية،

الجزائر، 1992م.

1. الرسائل الجامعية

10. هوارى موسى، رسالة دكتوراه بعنوان تقنيات الزراعة ببلاد المغرب من الفتح الاسلامي

الى سقوط دولة الموحيدين، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015م.

1. إبراهيم محمد احمد، رسالة دكتوراه بعنوان تطور الملابس في المجتمع المصري من

الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر الفاطمي، جامعة القاهرة، القاهرة، 2004.

2. أبو زيد سهام، رسالة ماجستير الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية

العصر المملوكي جامعة عين شمس، عين شمس، 1986، الناشر الهيئة المصرية العامة

للكتاب، القاهرة، 1986م..

3. بن قرية صالح، رسالة دكتوراه بعنوان المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى

سقوط دولة بني حماد جامعة الجزائر، الجزائر، 1982.

4. جابر عبد الله، رسالة ماجستير بعنوان النظم الإدارية والمالية والقضائية والعسكرية

وتطورها في عهد المعز لدين الله الفاطمي، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1997.

5. الزيود محمد، رسالة دكتوراه، حالة بلاد الشام الاقتصادية منذ العصر الطولوني حتى نهاية العصر الفاطمي، جامعة دمشق، دمشق، 1997م، طبعت بواسطة دار الفكر، دمشق.
6. شافعي سلام، رسالة ماجستير بعنوان أهل الذمة في العصر الفاطمي الثاني والعصر الأيوبي 467-648هـ، جامعة القاهرة، القاهرة، 1982، تم طبع الرسالة في دار المعارف، القاهرة، 1982م.
7. رسالة ماجستير، أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، طبعت بواسطة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م.
8. نابتي رحمه، رسالة ماجستير، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي، دراسة مقارنة، جامعة فسنطينه، الجزائر، 2013م.
9. هويدا، رمضان رسالة دكتوراه بعنوان اليهود في مصر الإسلامية حتى نهاية العصر الأيوبي، جامعة عين شمس، عين شمس، 2001م.

البحوث

1. بلهوارى فاطمة، بحث بعنوان التبادل التجاري بين بلاد المغرب، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، وهران، العدد 42، 2008م.
2. تاوشىخت لحسن، بحث بعنوان عمران سلجماسه دراسة تاريخية واثريه، الجزء الأول، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008.

1. الدسوقي شادية، بحث بعنوان نقود ذهبية فاطمية غير منشورة، مجلة العصور المجلد التاسع عشر، الجزء الأول، 2009م
2. سمين وسن، الزراعة والصناعة في الحجاز في العصر الفاطمي، مجلة أبحاث البصرة، جامعة البصرة، البصرة، المجلد 36 العدد 2، 2011.
5. الشيال جمال الدين، بحث بعنوان انيس الجليس في اخبار تنيس، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 14، 1969م.
6. صادق، اثير عبد الكريم، بحث بعنوان التجارة في صفاقس خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين، مجلة دراسات تاريخية، العدد السادس عشر، حزيران، 2014، جامعة البصرة، البصرة، 2014.
7. صالح بك عمر، بحث بعنوان الازمات الاقتصادية في مصر الفاطمية، مجلة سر من رأى مجلد 7 العدد 27 جامعة سامراء، سامراء، 2011.
8. الطريقي عبد الله، بحث بعنوان الجزية وأحكامها في الفقه الاسلامي، موقع شبكة الالوكه الالكتروني، www.alukah.net.
9. عاصم هيفاء، بحث بعنوان الحاكم بأمر الله الفاطمي بين الإيجابيات والسلبيات، مجلة كلية التربية الجامعة المستنصرية بغداد، العدد الرابع، 2007م.
10. العدوي ابراهيم، بحث بعنوان سواحل مصر، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، المجلد الخامس، 1957م.
11. محمد سالم والمجالي سحر عبد المجيد، بحث بعنوان أحوال أهل الذمة في خلافة الظاهر لإعزاز دين الله الفاطمي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 36، الجامعة الأردنية، عمان، 2009م.

12. النقيب أحلام، بحث بعنوان الإسطول الفاطمي نموذج للتفوق البحري الاسلامي، مجلية أبحاث كلية التربية الاسلامية، المجلد الرابع، العدد الثالث، جامعة الموصل، 2006م.
13. الهنتاني نجم الدين، بحث بعنوان مياه الأمطار في المدينة في العصر الوسيط، أعمال الندوة الدولية الثالثة، الماء والتعمير ببلاد المغرب في العهدين القديم والوسيط، نوفمبر، 2007م، نشر محمد حسن، المغربية للطباعة والنشر، تونس، 2009م.
14. وهبي صالح، التطور الزراعي الصناعي في غوطة دمشق واثره في الحياة الاقتصادية بين القرنين العاشر والثامن عشر ميلادي، مجلة دراسات تاريخية، العددان (117-118) حزيران، جامعة دمشق.

Abstract

AI-IBRAHEM, HAMZEH SHAKER OQLAH. THE ECONOMIC HISTORY OF FATMID STATE (297 Hjr – 567 Hjr). Ph.D Dissertation. Yarmouk University. 2017 (: Dr. Emad Barakat)

This study is concerned about the historical events that impact the economy of Fatimid State for the period (297h – 567h \909 m-1171). The study aimed to explain the circumstances under which the state was established, the stages that state went through, the geographical location and its impact on the economic side.

The study also aimed to clarify the social structure, the property system predominated there.

The study also focuses on the most prominent features of the economic activities and on both the fiscal and monetary system, it explains the main causes behind the economic crises faced by the fatimid state.

The descriptive historical approach is used in this study which

comes up with several conclusions including what characterized the force

factors such as the strategic location, climate and demographic diversity that was reflected in the diversity of both revenues

and expenditures. With regard to the monetary system, the money used was diversified from copper, silver and gold.